مدارس الفكر في الإقتصاد السياسي

المستقبل إبداع الماضي

تأليف

الدكتور قادري محمد الطاهر



مكتبة حسن العصرية

للطباعة والنشر والتوزيع

مدارس الفكر في الإقتصاد السياسي

الـمستقـبل إبداع الـماضي

مدارس الفكر في الإقتصاد السياسي

المستقبل إبداع الماضي

تأليف
الدكتور قادري محمد الطاهر

مكتبة حسن العصرية
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى	: 1434هـ/ 2013 م
عنوان الكتاب	: مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي (المستقبل إبداع الماضي)
تأليف	: الدكتور قادري محمد الطاهر
عدد الصفحات	: 176 صفحة
قياس	: 17 × 24
صف وإخراج	: غنى الريّس الشحيمي
الناشر	: مكتبة حسن العصرية
العنوان	: بيروت- كورنيش المزرعة- بناية الحسن سنتر- بلوك 2- ط 4
هاتف خليوي	: 009613790520
تلفاكس	: 009617920452 - 009611306951
ص.ب.	: 14-6501 بيروت- لبنان
الترقيم الدولي	: 4 – 39 – 561 – 9953 –978

E-mail: Library.hasansaad@hotmail.com

Printed in Lebanon 2013 طبع في لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾

[آية 07: سورة الرحمن].

﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ ﴾

[آية 33: سورة الرحمن].

﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

[آية 21: سورة يوسف].

﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾

[آية 32: سورة البقرة].

إهداء

بالمثابرة بلوغ القمم وبالوحدة تخلد الأمم

بالصبر يزول الألم وبالشكر تدوم النعم

الحمد والشكر لله الرحمن تبارك وتعالى الذي له الفضل أن وفقنا في إنجاز هذا العمل، والذي نعمَني الصحة والمعرفة... وتدوم بحوله وقوّته كل النعم.

أهدي هذا العمل إلى أرواح الشهداء الأبرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل أن نعيش نحن أحراراً في وطننا الغالي وأن ننعم بالحرية، أهديه إلى كل من يحترقون ويتألمون في صمت... ولكل الصالحين العاملين.

كما أنَّه من دواعي سروري وشرفي أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما وإلى جميع إخوتي وأخواتي، وعائلتي الصغيرة التي كانت سنداً قيماً لي.

كما أودّ أن أشكر كل من علمني حرفاً وكل من سبقني في كتابة موضوع (فكر المدارس الاقتصادية) الذين أناروا دربنا بالعلم والمعرفة.

تحياتي لعامة القراء الكرام وتهنئتي لخاصة طلاب العلم.

والله ولي التوفيق

المؤلف

تقديم

يرتبط التقدم الاقتصادي للدول بمدى حرصها على تطبيق أسس ومبادئ تتحكم في نظامها السائد، الذي عادة ما يؤثر بطريقة أو بأخرى على بنيتها الداخلية الأساسية، وعلى صورتها الخارجية. فما ينتج عن تجسيد مضمون تلك المبادئ من منافع أو مضار، لا يستقبله الفرد لوحده بمعزل عن بقيّة أفراد المجتمع. ومن هنا جاءتني فكرة تأليف هذا الكتاب الذي أحاول أن أستعرض فيه مجموعة الصفات الملازمة لأهم الأفكار والنظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان عبر العصور.

وممّا لا شك فيه أنّه كما يمكن للمجرب المخطئ أن يستفيد من خطئه ويفيد غيره يمكن أيضاً للفكر الناشئ والمبتدئ أن يعتبر من السالف، ممّا يساعد على التركيز بشكل أفضل على حل مشاكل العصر.

لذلك ولغرض تعميم الفائدة كانت محاولتي في عرض المعلومات موجزة وبسيطة دون التضحية بعمق المفاهيم الاقتصادية، ليتسنى للقراء غير المختصين والمبتدئين فهمها واستيعابها.

كما أرجو من القراء الأعزاء الأخذ بعين الاعتبار الآراء المختلفة المرتبطة بهذا الموضوع بالاعتماد على المراجع الأساسية والرجوع إليها لإدراجها عادةً كمفاتيح أساسية. فإن كنت قد وفقت فالفضل لله والحمد لله، وإن كانت الأخرى فليغفر لي الله والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفصل الأوَّل

المدرسة التجاريَّة (المركنتيلية)

- **المبحث الأوّل: نشأة المدرسة التجارية**
  - المطلب الأول: ماهية المدرسة التجارية.
  - المطلب الثاني: ظروف نشأتها.
  - المطلب الثالث: ظهورها.
- **المبحث الثاني: أهم أفكار المدرسة التجارية وممارستها السياسية**
  - المطلب الأول: مبادئها.
  - المطلب الثاني: خصائصها.
  - المطلب الثالث: نماذج التجاريين وأهم روادها.
- **المبحث الثالث: بذور فنائها وبوادرها من أجل البقاء**
  - المطلب الأول: تقويم مدرسة التجاريين الجوانب الإيجابية والسلبية.
  - المطلب الثاني: زوال الماركنتيلية.
  - المطلب الثالث: إحياء الفكر التجاري وبعثه في العصر الحديث.

تمهيد

ما المقصود بالمدرسة التجارية؟

الوقائع الاقتصادية موجودة منذ ظهور الإنسان، وسبقت الأفكار ذلك لأنَّ الإنسان كان يبحث عن أفضل السبل لتلبية حاجياته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به.

وبما أنَّ الأفكار الاقتصادية كانت وما زالت تتأثر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والمادي، وكانعكاس للوقائع الاقتصادية، انقسمت إلى قسمين: تلك التي ترتبط بالطبقات المُهَيمِنَة التي تدافع عن الوقائع الموجودة، وأخرى تعاني الإجحاف والعبودية، ترفضه وتدعو إلى شكل آخر أكثر عدل وإنصاف لها، وهذا ما يُعرف بالنظام الإقطاعي الذي ساد العصور الوسطى.

يشهد بعدها التاريخ منعطفاً حاسماً أعاد ترتيب السلم الاجتماعي، وذلك حين استقرَّت فكرة الدَّولة الإقليمية في أوروبا، وسادت النزعة الوطنية، كانت هناك أفكار اقتصادية تهتم بالتجارة، فظهرت المركنتيلية يوم ذاك، فكانت الحياة الاقتصادية تهتم أكثر ممَّا تهتم بالدولة وقوَّتها.

ومن هنا كان منطلق بحثنا، ولقد حاولنا من خلاله الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هي المركنتيلية أو ما يعرف بالمدرسة التجارية، وما هي أبعادها السياسية والاقتصادية؟...

المبحث الأوَّل

نشأة المدرسة التجارية

المطلب الأول: ماهية المدرسة التجارية

تعريف المدرسة

لغوياً: درس، والجمع مدارس وهو مكان يدرس فيه الطلاب.

اصطلاحاً: مذهب أو إيديولوجية أو عقيدة.

تعريف التجارة: من الفعل تاجر –بضاعة يتجر بها– بيع وشراء لغرض الربح.

المدرسة التجارية: مذهب اقتصادي قائم على أنَّ غنى الدَّولة يتوقف على ما لديها من الذهب والفضة ويهتم أنصاره اهتماماً خاصاً بالتجارة الخارجية[1].

المركنتيلية: هي كلمة إيطالية تعني البحث عن الفائدة والربح، بينما يطلق مصطلح (المركنتاليون أو التجاريون) على مجموعة من الكتّاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية من بداية القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. ويعزى إلى Mirabia صياغة هذا المصطلح سنة 1763، وإطلاقه على هذه المجموعة من الكتَّاب في هذا العصر الذي شهد إحداث تغيرات في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأوروبية. وقد أدَّى هذا التحول إلى ظهور النزعة

(1) د. عبدالرحمن يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الإسكندرية 2001.

الفردية لأول مرة، بحيث أصبح من حق الإنسان أن يفكر ويعمل ويمتلك بحرية تامة.

ومنها كان الكتَّاب المركنتاليون لديهم مجموعة متشابهة من الآراء والتطبيقات تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا التشابه جاء كنتيجة منطقية لسيادة ظروف معينة، أثرت بدرجات متفاوتة على حياة الدَّولة الأوروبية في ذلك الحين.

المطلب الثاني: ظروف نشأتها

1- ازدياد أهمية التجارة الخارجية:

شهد القرن الخامس عشر تحرّر العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا نتيجة لعوامل عديدة، اختلفت في درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى، واتجه معظم المحرَّرين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة. لقد جاء التفكير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك لاحين بصورة مضطربة وقوية، حيث أدَّت إلى ثراء التجار العاملين فيها، وأدت لرفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة، وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية داخل بلادهم. ومن أسباب نموّها:

أ- اتصال أوروبا بالشرق المتقدم اقتصادياً ونمو العلاقات التجارية بينهما فيما بعد الحروب الصليبيَّة.

ب- اكتشاف طرق مواصلات بحرية دوليَّة جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى)، الأمر الذي ساعد في نمو التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى.

ج- اكتشاف كولومبس الطريق البحري إلى القارة الأمريكية، واكتشاف

مناجم الذهب الغنية هناك، ممَّا فتح باب الغزو والاستيطان الأوروبي في أمريكا، ونمو حركة الذهب والتجارة بينها وبين أوروبا.

وكانت نتيجة ذلك اكتشاف مناجم وزيادة نمو التجارة وثراء طبقة التجار الرأسماليين، وازدياد نشاطهم التجاري والمالي ونفوذهم السياسي داخل بلادهم. وبدأ يفتت قوّة النظام الإقطاعي وسعي التجار لتحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين، فتكوَّنت في كل مدينة هيئة إدارتها مكوّنة من طبقة التجار، وصاحب هذه التطورات اتحاد التجار مع الملك لمحاربة الإقطاع، والإقلال من نفوذ الأمراء والنبلاء، حيث تدفقت المعادن على أوروبا وعلى الأخص الدول التي كانت في استعمار مع أمريكا، بحيث استخدمت هذه المعادن في شراء المنتجات الأوروبيَّة الأكثر تقدماً، وصحبت هذه الظاهرة ارتفاعاً عاماً ومستمراً في الأسعار الداخلية خلال القرن السادس عشر، فتميّز هذا القرن بما يعرف بثورة الأسعار، وكانت هذه الظاهرة حادثاً خطيراً لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها[1].

2- ظهور القوميات الأوروبية الحديثة:

نتيجة لاتحاد التجار مع الملك وإشراكهم معه في تفويض سلطان الأمراء والنبلاء نمت سلطة الملك، وهي بطبعها سلطة مركزية، وتهاون سلطات الأمراء والنبلاء التي كانت تقوم في مراكز متعدِّدة داخل الدَّولة، وكانت هذه هي الخطوة الأولى حيث أدَّت لظهور الدَّولة الأوروبيَّة الحديثة كمجتمع يقوم على أساس قومي، ويخضع لقوة مركزيَّة واحدة. وكانت القوة الثانية التي أدَّت لظهور الدَّولة وهي القوميات الأوروبيَّة التي نشطت حركتها، وأدَّت لانهيار الإمبراطوريات الكبرى، والتي تضمّ أكثر من دولة ومن إقليم.

---

(1) د. عبدالرحمن يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، 2003.

حيث أنَّ ظهور الدَّولة الأوروبيَّة بهذا الشكل الحديث كان له أكبر أثر في سياسة التجاريين، فلقد قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي، بما يحقِّق أكبر قدر من الثراء للدولة.

3- **عصر النهضة الأوروبيَّة:**

كانت حركة النهضة الفكريَّة في أوروبا من أهم الأحداث الحضاريَّة التي أثَّرت في التطوُّر السياسي والاقتصادي الأوروبي، والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية، ولقد قامت تلك الحركة بإحياء الفلسفات الإغريقيَّة واللاتينيَّة القديمة، ودراستها بعقل متحرِّر من الدين ومن الفلسفات ومن قيود الكنيسة، وظهور مصطلح (القوانين الطبيعية) في كتابات المركنتاليِّين ليحل محل القوانين الدينية، وأدَّت هذه النهضة إلى زعزعة مركز الكنيسة وإضعاف سلطاتها.

ومن أهمّ تابعات هذه النهضة على مستوى الدَّولة هي العمل على وضع سياسات اقتصادية قائمة على المنطق العقلي، وذات طابع مركزي لتحقيق المصلحة القومية عملياً[1].

المطلب الثالث: ظهورها

وفي ضوء هذه التطورات جميعاً ظهر في أوروبا مع تأذن القرن الخامس عشر بالزوال، وبداية القرن السادس عشر مجموعة من الأفكار التي كانت تلائم تلك المرحلة، يطلق عليها مؤرخو الفكر الاقتصادي (مدرسة التجاريين) حيث استمرَّت هذه الأفكار سائدة من الناحية الفكرية، ومن ناحية توجّهها للسياسة الاقتصادية حتى النصف الأوَّل نم القرن الثامن عشر، حيث أصبحت فترة السياسة الاقتصادية تعرف بالسياسة التجارية، والتي تعتبر بمثابة الإطار التنظيمي لتراكم

(1) د. عادل أحمد حشيش، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت 1981.

رأس المال، الذي يعتبر عاملاً مؤثراً في التمهيد لاكتمال نشأة الرأسمالية كنظام اقتصادي، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومع بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، التي صحبها تطوّر الاختراعات الفنية والعلمية، وانتشارها على المدى الواسع، وبهذا اكتمال الرأسمالية تكوينها بالمعنى المشار إليه.

وبهذا تميَّزت التجارة واحتلَّت المكان الأوّل في التفكير الاقتصادي، أمَّا الاهتمام بها فقد ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادي الوليد الذي يستحوذ على اهتمام المفكرين، حيث آنذاك كانت التجارة تمثّل لهم النشاط الجديد القادر على تحقيق ثراء الدَّولة وغناها. وقد اقتضى نموّ التجارة وازدهارها الاهتمام بالصناعة، ليس لذاتها وإنما باعتبارها من عوامل ازدهارها، ولهذا كانت الصناعة تابعة للتجارة، الأمر الذي دعى المفكرين اللاحقين إلى تسمية هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية، ولقد تميَّزت هذه المرحلة بتدخل الدَّولة في الحياة الاقتصادية، ولهذا فقد سمِّيت الرأسمالية التجارية أيضاً (بالرأسمالية التنظيمية) تمييزاً لها عن الرأسمالية الصناعية، التي وجدت بعد ذلك، والتي تتميّز بتطبيق الحرية الاقتصادية وبعدم تدخل الدَّولة[1].

---

(1) د. عبدالرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الإسكندرية، طبعة 2001.

المبحث الثاني

أهم أفكار المدرسة التجارية

المطلب الأول: مبادئها

كان للظروف السابقة التي ميّزت العصر المركنتالي تأثيرها المباشر على الفكر الاقتصادي، ولقد قام الكتاب المركنتيليون بوضع مبادئ وسياسات لتحقيق مصلحة الدَّولة المركنتيلية في إطار هذه الظروف، ويمكن حصر تسع مبادئ وسياسات مركنتيلية فيما يلي:

1- أنَّ ثراء الدَّولة وتقدمها وقوتها الاقتصادية يتوقف على مقدار ما تملك من المعدنين النفيسين الذهب والفضة متداولة داخل الدَّولة فقط، أي يمنع خروجها للتعامل الدولي.

2- أنَّ التجارة والصناعة أكثر أهمية للاقتصاد القومي عن الزراعة، وتقع أهمية التجارة والتجارة الخارجية خصوصاً في المقام الأوَّل ثم تأتي الصناعة بعد ذلك.

3- ضرورة الاهتمام بتصنيع المواد الخام المتاحة للدول، لأنَّ قيمة المصنوعات تفوق قيمة الخامات.

4- العمل قدر الإمكان على تصدير فائض المنتجات الصناعية إلى الخارج مقابل الذهب والفضة وليس مقابل سلع تستورد.

5- وضع قيود على واردات الدول الأجنبية طالما أنَّ لها بدائل داخل الدَّولة، وطالما يمكن كفاية حاجيات السكان داخلياً بشكل مناسب من الإنتاج القومي.

6- حيث لا يمكن الاستغناء عن بعض السلع الأجنبية، مهما كان فإنَّه يجب العمل على استيرادها، مقابل صادرات سلع وطنية وليس مقابل معادن نفيسة.

7- حتى بالنسبة للواردات التي تعتبر ضرورية يجب الاقتصار قدر الإمكان على ما يلزم استيراده لأغراض التصنيع.

8- إنَّ تحقيق القوة والأهداف الاقتصادية للدولة يستدعي زيادة السكان ونمو القوة العاملة.

9- ضرورة العمل على استغلال كل شبر من أرض الدَّولة في الزراعة أو التعدين أو الصناعة[1].

المطلب الثاني: خصائصها

إنَّ الخصائص الأساسيَّة لهذه المدرسة تتمثل في أنَّها مدرسة نقديَّة وطنيَّة تدخليَّة.

المدرسة النقديَّة:

لأنَّها تقوم على أساس أنَّ المعادن النفيسة (الذهب والفضة) هي عماد الثروة، وأنَّ النشاط الاقتصادي يجب أن يوجّه من أجل اكتسابها، والنقود في نظر التجاريين هي مستودع أو (مخزن) للقيمة قبل أن تكون واسطة للتبادل، وذلك بالنسبة للأفراد والدول على سواء.

---

(1) د. عادل أحمد حشيش، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى والثانية، بيروت-لبنان 1981.

المدرسة الوطنية (القومية):

لأنَّ التجاريّين كان اهتمامهم يتركّز على رعاية مصالح الدَّولة، لكن من وجهة نظر القومية، ويتجلى ذلك في أنّه لما كانت كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم محدودة، فإنّه لا مفر من تقرير تعارض المصالح الوطنية لمختلف الدول، والتي تتمثل في الحصول على أكبر قدر ممكن من هذين المعدنيين. ولقد كان هدف التجاريِّين من هذا التوجيه للاقتصاد هو ضمان القوة والصنعة للدولة، إذ كانوا يظنون –المدرسة الوطنية (القومية)– بأنَّ قوّتها وإمكانياتها يتوقف على ما لديها من نقود، وأنَّ ضعفها ينتج عنه نقص ذهبها وفضتها وقلة النقود، لهذا أطلق بعض المؤلفين على الاقتصاد التجاري (مركانتيلي) أي الاقتصاد كما يفهمه التجاريون، وكما يتصورون غايته اسم (اقتصاد قوة)، وذلك على خلاف من سيأتي بعدهم ممَّن ينظرون للاقتصاد نظرات أخرى تجعله اقتصاد ثروة أو اقتصاد رفاهية.

المدرسة التدخليَّة:

لأنَّها ترى وجوب تدخّل الدَّولة في النشاط الاقتصادي طالما أنَّ الهدف هو تحقيق مصلحة جماعية، ولا يمكن الثقة في قدرة النشاط الفردي وحده للوصول للهدف، ومن ثمَّ يصبح هذا التدخل مبرَّراً على الأقل بقصد إحداث التنسيق والتوجيه اللازمين للاستمرار الاقتصادي.

ومنه يتّضح لنا بأنَّ التجاريون كانوا يتجهون إلى الأخذ بنظام تكون فيه الدَّولة على جانب كبير من القوة، ولكن لم يصل بهم الحال إلى حد إفناء الفرد في الدَّولة، إذ كانوا يقرّون بالملكيَّة ويجعلونها أساس النشاط الاقتصادي، وكلّ ما هنالك أنَّهم أباحوا للدولة أن تتدخل بالتنظيم في مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي وصولاً لهدف معين هو تنظيم قوة الدول النائية، وإن كان ذلك قد تمَّ

على حساب فكرة الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، وآخذاً لما سلف، فإنَّه يمكن القول مع بعض الكتّاب بأنَّ مدرسة التجاريين هي عبارة عن مذهب فردي حكومي (Individualiste étatupe)، ولكن ذلك لا يعني أنَّه مذهب اشتراكي، لأنَّ التجاريين أبعد ما يكونون عن الاشتراكية(1).

المطلب الثالث: نماذجها وأهم روادها

لقد تبلور هذا المذهب وبرزت أهميته في أواخر القرن السابع عشر، واستمر في الازدهار حتى أوائل القرن الثامن عشر، وقد وجدت كل السياسات التجارية أصداءها وتطبيقاتها الفعلية في تكوين الدَّولة الكبيرة الحديثة، وقد أدَّى ذلك إلى ظهور مبدأ جديد ألا وهو تحقيق الصالح القومي والفائدة للاقتصاد القومي. ومن خلال هذا المبدأ أصبحت الدَّولة تلعب دوراً جديداً وهاماً في الحياة الاقتصادية، أكبر من الذي تلعبه السلطة المحلية والإقليمية، لذلك نجد أنَّ جميع الكتَّاب والاقتصاديين المركنتاليين قد اتفقوا تماماً على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدَّولة من أجل الحصول على المعدن النفيس (الذهب والفضة)، الذي يعتبر رمزاً لقوة الأمَّة والقوة الاقتصادية، إلا أنَّه يمكننا التمييز بين هؤلاء الكتّاب وبين الآخرين حسب جنسيتهم.

1- التجاريين الإسبان (أنصار السياسة المعدنية):

لقد كان البرتغاليون والإسبان من أوائل الدول الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا)، نظراً لاتساع تجارتها ووجود مستعمراتها في أمريكا الجنوبية، التي يسرت لها زيادة معادلات التبادل وتسويق منتجاتها في السوق الجديدة، وقد كانت إسبانيا في خلال تلك الفترة من

---

(1) حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى 1994.

أقوى دول العالم اقتصادياً وسياسياً، لذا حاولت الدَّولة الاحتفاظ بهذا الوضع المتميز عن باقي دول العالم، وعلى هذا الأساس بدا كتابها الاقتصاديين التجاريين أمثال (أوتيز وأولفارو) هم من أوائل التجاريين الذين يقترحون الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على قوة دولتهم اقتصادياً، من ضمنها مطالبتهم بمنع تصدير السبائك الذهبية للخارج، وذلك بفرض عدم المساس برصيد الدَّولة من ثروتها الذهبية، إلا أنَّ هذا الاقتراح كان غاية في السذاجة، لأنَّ الحفاظ على القوة الاقتصادية لأي دولة يتطلب العمل على زيادة ثروتها وليس فقط تثبيتها على مستوى معين، كما كان يمكن لهم أن يضعوا نظاماً أفضل يضمن لهم زيادة تدفق هذا المعدن النفيس، عن طريق زيادة صادراتهم السلعية، وليس عن طريق وقف خروج الذهب.

2- التجاريين الفرنسيين (أنصار التصنيع):

قد يختلف الوضع الاقتصادي لفرنسا عنه لإسبانيا حيث لم يكن لفرنسا الذهب والفضة نظراً لعدم وجود مستعمرات لها تمدها بالمعدنيين، ولم تكن بعد قد دخلت في التجارة الاستعمارية لانشغالها بشؤونها الداخلية، إلا أنَّها ابتداءً من القرن السادس عشر، نجد أنَّ كل من جان بودان jean Bodin وأنطوان ديموكريتيان وهما أهم ممثلين للفكر التجاري في فرنسا، فقد كتب Antoine de montchretien كتاباً بعنوان (مبادئ الاقتصاد السياسي) وقد سار على نسبة التجاريين من حيث تمجيد المعدن النفيس، ويقول إنَّ الذهب أكثر قوة من الحديد، كما أشاروا إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الدَّولة من أجل تنمية صناعاتها وإنتاجها الأساسي.

وقد بدأت أسماء جديدة من التجاريين في ظهور أمثال ميلون melon وفوربوني forbonnais ودوني donoit ممن اعتنقوا نفس الأفكار، لذلك نجد كل الخطوط الأساسية لسياسة Colbert كولبير (1664 تولى الوزارة في السنوات

الأولى حكم لويس 14)، والتي كانت مستوحاة أصلاً من أفكار هؤلاء الكتاب التجاريين، لذلك اقترنت السياسة التوسعية الصناعية في فرنسا بالمبادئ الأساسية للسياسة التجارية، بمعنى الفكر التجاري الفرنسي قد اهتم أصلاً بالطريقة التي تمكن من تنمية الاقتصاد القومي وزيادة ثروته أو زيادة مصادر الحصول على تلك الثروة، ولقد وجدها في التصنيع من أجل التصدير.

ولهذا جاء برنامج كولبير الذي ارتبطت الصناعة الفرنسية باسمه لفترة طويلة يشجع النشاط الحرفي والصناعي وتنظيم طريقته وعلاقات الإنتاج في هذا المجال، بفرض زيادة الطاقة التصديرية للاقتصاد الفرنسي. إلا أنَّه عمل في نفس الوقت على الحد من الواردات، لأنَّ معنى زيادة الواردات: هي أن تزيد التدفقات المعدنية خارج الاقتصاد الفرنسي والعكس بالنسبة للصادرات.

لو تأملنا في التجربة الاقتصادية والأفكار التجارية الفرنسية، لأدركنا أن هدفهم كان الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من سلطة الدَّولة، ومن الإجراءات الاقتصادية التي يمكن أن تتخذها من أجل توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير، وذلك لتحقيق التقدم والثراء للاقتصاد القومي، فقد فكروا فعلاً في الحصول على الذهب، ولكن عن طريق تنمية القطاعات الإنتاجية لهيكلهم الاقتصادي.

3- التجاريين الإنجليز (أنصار التبادل التجاري):

أما بالنسبة للإنجليز، فنجد أنَّ إدارة الدَّولة للتجارة بالتبادل هو الذي ساهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، لذا نجد أنَّ الكتاب الإنجليز كان لهم دور كبير نظراً لتحمسهم الشديد لتشجيع الأنشطة التجارية، تبعاً لشعارهم "فلنبع أكثر مما نشتري" ومن أمثلتهم: توماس مان Thomas mon وجون تشايلد j-child ووليام تتمبل w-temple ووليام بيتي w-petty؛ حيث انصب اهتمامهم بالعمل على زيادة أرصدة الإنجليز من الذهب والفضة، باعتبارها دولة تجارية في المقام الأوَّل تعنِ

بالنقل البحري أكثر من عنايتها بالإنتاج.

وقد ساعد إنجلترا على تنمية ثروتها في انتهاج عدّة سياسات من بينها:

أ- ملكية وسائل النقل البحري: بحيث كانت إنجلترا آنذاك تتميز على جميع الدول بامتلاكها أسطولاً تجارياً ضخماً يحمل عروض التجارة من مختلف الدول، وبذلك تستحوذ على أرصدة ذهبية مقابل خدمات النقل.

ب- تأسيس الشركات الخاصة: وكان هذا الآخر عاملاً مساعداً في نجاح السياسة التجارية في إنجلترا حيث أنّ الغرض من تأسيسها هو القيام بعمليات التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً ومع أنّ الدّولة لم تتدخل في تكوين هذه الشركات التجارية الخاصة، إلا أنّها كانت تبسط حمايتها لها، وتضع من الأنظمة ما يكفل لها تحقيق الأرباح الوفيرة من عملياتها التجارية.

ج- إصدار التشريعات الحامية للتجارة الإنجليزية، إلى جانب الأسطول التجاري الضخم الذي كانت تملكه إنجلترا وسط حمايتها للشركات التجارية الخاصة المنتمية إليها، فقد سنّت قوانين كانت تستهدف منها حماية التجارة الإنجليزية، حيث أنّ القوانين تنص على ما يلي:

- أن تكون السفن العاملة في مجال التجارة بين إنجلترا ومستعمراتها مملوكة لمواطنين إنجليز، أن يكون ثلاثة أرباع طاقم هذه السفن من الرعايا الإنجليز.

- أن يتم نقل السلع الواردة من الدول الأخرى إلى إنجلترا على سفن إنجليزية أو على سفن الدول المصدرة.

4- التجارة في النمسا (أنصار التسيير الإداري العام):

اتخذت التجارة في النمسا وألمانيا اسم علم الخزانة، بحيث تشير إلى الصفة

الخاصة التي ميَّزت الفكر التجاري في ألمانيا، فقد اصطنعت التجارة بصيغة مالية، والتي تتمثل في أهمية المعدن النفيس والميزان التجاري الموافق، وكان أهم ممثل لها هو (فو يوستي) وتنطلق أفكاره من مبدأ رئيسي، وهو واجب الدَّولة في القيام بكافة المهام الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة، ومن ثمّ فقد عني عناية خاصة بالقواعد التي يتعين أن يسير عليها الجهاز الإداري للدولة، وهو أداتها الأولى في تنفيذ سياستها الاقتصادية، لذلك كان يوستي من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا وضع أصول الإدارة العامة، وقد تأثر بالأفكار التجارية السائدة في عصره، من حيث تنمية الصناعة الوطنية وتقييد التجارة الخارجية، ونجده أيضاً يؤكد على وجه الخصوص أهمية السكان، وعنده: أنَّه كلما زاد حجم السكان زاد انتعاش الصناعة الغذائية والتجارية وزاد تداول النقود[1].

---

(1) د. حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى 1994.

المبحث الثالث

بذور فنائها وبوادرها من أجل البقاء

المطلب الأول: تقييم مدرسة التجاريين (الجوانب الإيجابية والسلبية)

كما قدّمنا أنّ التجاريين كانوا قد اتجهوا إلى الأخذ بنظام، تكون فيه الدّولة على جانب كبير من القوة، وكما ذكرنا من قبل، فإنّ أهمية هذه القوة كانت ترجع إلى أنّ الدّولة كانت لا تزال في نشأتها الأولى في أعقاب العصور الوسطى، ومن ثمّ كانت في حاجة إلى القوة التي تستخدمها في القضاء على بقايا الإقطاع وسيطرة الكنيسة، أما عن طبيعة هذه القوة، فقد كانت عند التجاريين متمثلة في تراكم الثروات المعدنية من الذهب والفضة، سواء باستخراجها من المناجم من مستعمرات العالم الجديد (السياسة المعدنية في إسبانيا)، أو من خلال التعامل التجاري مع الدول الأخرى (السياسة الصناعية في فرنسا والسياسة التجارية في إنجلترا).

ورغم هذا الموقف من جانب التجاريين، في صدد التأكيد على شخصية الدّولة، فإنّه لم يصل بهم إلى حد إفناء شخصية الفرد في الدّولة، إذ كانوا يعترفون بالملكية الفردية، ويجعلونها أساساً للنشاط الاقتصادي، وكل ما هنالك أنّ التجاريين جعلوا للدولة حق التدخل بالتنظيم، تحقيقاً لهدف معين وهو أنّ الاقتصاد قوّة.

لقد حدا ذلك ببعض مؤرخي الفكر الاقتصادي، إلى القول: بأنّ مذهب التجاريين هو مذهب ذو طابع فردي ودولي في آن واحد، فردي لأنه يركز على شخصية الفرد ومصلحته الذاتية، التي تتمثل في الاعتراف بالمكية الخاصة،

ودولي لأنه يحقق في ذات الوقت المصلحة العليا للدولة في إحراز القوة، من خلال تحقيق الفائد في ميزانها التجاري، وبالتالي تراكم ثروة قومية من المعدن النفيس، ولو كان ذلك على حساب المصالح الاقتصادية للدول الأخرى، وتقرير التجاريين لمبدأ الاقتصاد قوة، كهدف أساسي للنشاط الاقتصادي يجيز للدولة حق التدخل بالتنظيم، تحقيقاً لهذا الهدف بما لا يتعارض مع حق الملكية الفردية، إذ أنّهم جعلوا من –الاقتصاد في خدمة السياسة- شعاراً آخر لهم مع تخليص الأبحاث الاقتصادية نهائياً من الطابع الديني والأخلاقي، في فترة العصور الوسطى، إلا أنّ التجاريين لم يصلوا بأبحاثهم الاقتصادية، إلى إرساء علم الاقتصاد كعلم له استقلالية عن العلوم الاجتماعية الأخرى، ولذا السببين أحديهما أنّ التجايرين ربطوا الاقتصاد بالسياسة؛ والآخر أنّهم جعلوا من القوة هدف للاقتصاد، بخلاف ما ينطوي عليه الفكر الاقتصادي الحديث، من أنّ هدف الاقتصاد هو تحقيق الرفاهية. وانطلاقاً من هذه الأركان الثلاث لفكر التجاريين، من حيث أنّ الاقتصاد قوة، وأنّ الاقتصاد في خدمة السياسة، وأنّ الملكية الفردية أساس النشاط الاقتصاديين؛ يمكن تقدير فكر المركنتاليين في التحليل الاقتصادي وفي السياسة الاقتصادية.

1) تقويم فكر التجاريين في التحليل الاقتصادي (السلبيات):

لقد كان النقد الموجه إلى مدرسة التجاريين في التحليل الاقتصادي ينسب لأمرين:

أ- الخطأ في تحديد مفهوم الثروة:

لقد نادى بعض مفكري مدرسة التجاريين، بأن الثورة تتمثل في حجم الإنتاج من الصناعة والزراعة، وأنّ النقود مهما بلغت من الكثرة، لا تعدو أن تكون الأداة التي تعمل على تسيير هذا الإنتاج وتنميته. غير أنّ فكر التجاريين بوجه

عام، يتم عن تمثيل النقود في الذهب والفضة، وهي الثروة الحقيقية، وهنا يجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي، على أنَّ هذه النظرة إلى النقود، نظرة خاطئة، ذلك لأن ثروة الأمم تتمثل في واقع الأمر في قدراتها الإنتاجية فحسب، لا فيما في حوزتها من كمية النقود المصنوعة من المعدن النفيس، بل ذهب بعض النقاد إلى القول بأنه: من المتصور أن تكون ثروة بلد ما كبيرة، تبعاً لضخامة قدرته الإنتاجية وتعاظم مستوى إنتاجها الفعلي رغم أنَّها لا تكون حائزة لأي قدر ملموس من الذهب والفضة.

ب- الخطأ في تصور إمكانية تحقيق الفائض في الميزان التجاري للدولة على وجه الاستمرار:

يتعلق تقرير هذه المدرسة لمبدأ تحقيق الفائض في الميزان التجاري، على وجه الاستمرار، وما يعنيه ذلك من إمكانية الاستمرار في الحصول على الذهب والفضة من الخارج، فقد أثبت تحليل نقاد هذه المدرسة، ومن أبرزهم دافيد هيوم وآدم سميث خطأ هذا المبدأ منطقياً وعملياً، لقد كان نقد دافيد هيوم (1711-1776) مشهوراً في عصر التجاريين، بالرغم من أنّه لم ينتمي إلى مدرستهم، وتعود شهرته لمؤلفاته في ميدان الفلسفة، إلا أنَّ مساهماته في الاقتصاد لا تقل أهمية في اعتقاد البعض من مؤرخي الفكر، بل وأنَّ البعض يعتبر هيوم من أقرب المفكرين الذين سبقوا آدم سميث، وتأتي مساهمات هيوم في الاقتصاد ضمن كتابه: (مقالات في السياسة)، حيث يحتوي أفكاراً عن النقود والفائدة والتجارة الخارجية وأخرى عن الميزان التجاري، أمَّا عن نقد دافيد هيوم لسياسة التجاريين، فكان مؤسساً على التناقض المنطقي بين أركانها المختلفة، وتتلخص مناقشته في أنَّ تكوين الفائض والحفاظ عليه دوماً، لن يؤدي إلى زيادة القدرة على تعظيمه، بل إلى تحجيمه بالضرورة، وربما زال كليةً في نهاية المطاف، أمَّا الذي يدعو إليه، فهو أنَّ الزيادة الكبيرة في المعدن المتدفق، إلى داخل

اقتصاد الدَّولة المعنية نتيجة لإصرارها على تكوين فائض مستمر في ميزانها التجاري، لا بد أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار فيها، وهو ما يعني ضعف قدرتها التصديرية، وما ستتبعها من تناقص الفائض المحقق فعلاً، بدلاً من تزايده.

يرى "دافيد" من خلال نظريته نظرية التوازن التلقائي، أنَّ المعدن النفيس يتوزع تلقائياً بين البلدان المختلفة، دون حاجة إلى سياسة خاصة هادفة من جانب الدَّولة، فكل بلد يحمل على ذلك القدر من المعدن، الذي يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي، ويتحقق هذا التناسب عن طريق العلاقة بين مستوى الأسعار في الداخل ومستواها في الخارج، أما بالنسبة للنقود، فإنّ هيوم يرى أنَّها تقوم بدور هام في تنشيط التجارة، من حيث تأثيرها على الأسعار، وهذا لا يختلف عن الفكر المركنتيلي، إلا أنَّ الأمر ليس كذلك، فالنقود عنده ليست سوى رمزاً يمثل السلع، وقيمتها تحدَّد من خلال العلاقة بين كميتها من جهة، وبين كمية السلع التي يجري التبادل فيها من جهة أخرى. ومن ثمَّ فإنَّ مجتمعاً صغيراً، أي ذا نشاط إنتاجي صغير، يحتاج إلى كمية قليلة من النقود، والعكس بالنسبة لمجتمع كبير، أما في نظرية الفائدة، بدا هيوم بالاتفاق مع الرأي المركنتالي الذي كان سائداً، والذي يتلخص في أنَّ انخفاض سعر الفائدة، يعتبر أفضل مؤشر لحالة الرواج في النشاط التجاري للدولة، ولكنَّه بعد أن أظهر هذه الموافقة، يقرر أنَّ سعر الفائدة المنخفض ليس سبباً في الرواج دائماً، وإنما قد يكون نتيجة له، ولذلك لم يتفق مع من يطالبون بسياسة تنظيم سعر الفائدة من قبل الدَّولة، بتحليله أنَّ سعر الفائدة ليس مجرد ظاهرة نقدية، بحيث ينخفض بزيادة كمية النقود، ويرتفع بعكس ذلك، كما هو الحال عند فكر المركنتاليين، بل أنَّ سعر الفائدة، هو سعر يعكس الطلب على القروض وعرض الأموال القابلة للاقتراض، كما يرتبط في نفس الوقت بحالة النشاط الاقتصادي.

أمّا آدم سميث 1723-1890 فقد ناقش وجه الخطأ في سياسية التجاريين، من خلال تصوره لسلسلة من الخطوات المتشابهة لمسار تنفيذ هذه السياسة، وإن كان قد توصل في النهاية إلى نفس النتيجة التي توصل إليها دافيد هيوم، وإنّما بصورة أكثر إيضاحاً وتفصيلاً في كتابه ثروة الأمم، وكان آدم فعالاً في بطلان الفكر التجاري خاصة من خلال تحليله المنطقي لتطور الميزان التجاري المستمر على ضوء سياسة التجاريين.

- **تقويم فكر التجاريين في السياسة الاقتصادية:**

كما أبان النقاد أنّ السياسة الاقتصادية للتجاريين يشوبها بعض التحفظات، ويعلق بها بعض السلبيات في تطبيقها العملي، إذ يفتقد هؤلاء النقاد، أنّ هذه السياسة في انطوائها على زيادة التصدير وتقييد الاستيراد، بهدف الحصول على الذهب والفضة من الخارج، هي سياسة ممكنة عملياً، شريطة أن تطبقها دولة واحدة فقط، أمّا في حالة ما إذا تطلعت كل الدول إلى تطبيقها في ذلك الوقت، فلا يمكن لهذه الدول أن تحقق الهدف من وراء تطبيقها، إلا أنّه إن كانت كل الدول تشغل إلى تقييد الاستيراد من الخارج، فلن يكون في وسع هذه الدول أن تحقق أية زيادة في التصدير، ومن ناحية التطبيق العملي للسياسة الاقتصادية للتجاريين في دول أوروبا، فقد كشف عن بعض السلبيات، منها:

أ- تفشي ظاهرة التضخم النقدي:

في إسبانيا على سبيل المثال، اهتمت الدّولة أساساً باستيراد الذهب من مناجم المستعمرات التي كانت تابعة لها في العالم الجديد، من غير بدل الدّولة، أي لمحاولة دعم قوى الإنتاج، حتى يمكن تحقيق التكافؤ بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية في السوق، وبهذا النحو يحول دون نشوء ظاهرة التضخم النقدي، إلا أنّه تبعاً للنظرية الكمية في قيمة النقود التي كان (جان بودان) أوّل من نادى بها. كما كان سائداً في إسبانيا وغيرها من دول أوروبا، حيث الارتفاع

الكبير في مشتريات الأسعار وهبوط القوة الشرائية للنقود، وتدهور المستويات المعيشية للغالبية العظمى من ذوي الدخل المحدود.

ب- تدهور الأحوال المعيشية لطبقة المزارعين:

لقد كان لسياسة الدَّولة الفرنسية إجحافاً كبيراً من حيث تدني دخل المزارعين، وسوء أحوالهم المعيشية، وذلك نتيجة للسياسة الكولبرتية المنطوية على جعل الصناعة في خدمة التجارة، فكانت عرضة للنقد اللاذع، من حيث أنَّها ضحت بمصالح طبقة هامة من السكان، هي طبقة المزارعين، في سبيل دعم طبقة أخرى هي طبقة الصناع، كما أنَّ هذه السياسة قد ضحَّت بفرع من فروع النشاط الاقتصادي، وهو الزراعة لحساب فرع آخر وهو الصناعة.

ج- استغلال المستعمرات:

بالنسبة للدول المستعمرة التي كان شعارها التجارة تتبع العلم، فإنَّ الميثاق الاستعماري الذي سارت هذه الدَّولة على مقتضاه، في تعاملها التجاري مع المستعمرات التابعة لها، كان السبب المباشر لإلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية بالغة بسكان تلك المستعمرات، إذ كانت هذه الدول الاستعمارية تشتري المنتجات بأسعار زهيدة، وتبيعها لسكان المستعمرات بأسعار باهظة، لتأتي من وراء هذه التجارة أرباحاً طائلة، نتيجة الاستغلال البشع لهؤلاء السكان، مما أرهقهم وألحق بهم البؤس والمعاناة اقتصادياً واجتماعياً.

2) الدور التاريخي لمدرسة التجاريين (الإيجابيات):

وبغض النظر عمَّا وجد من انتقادات لفكر التجاريين في التحليل الاقتصادي وفي السياسة الاقتصادية، فلو أخذنا بعين الاعتبار الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها مدرسة التجاريين، فإنَّه يمكن القول بأنَّها أدَّت دورها التاريخي الذي قدر لها أن تؤديه من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

- **من الناحية السياسية:**

فقد نشأت مدرسة التجاريين في حقبة من الزمن كان يتعين فيها تقوية الدَّولة الناشئة من أجل القضاء على سلطان أمراء الإقطاع وشوكة الكنيسة، وكان الذهب والفضة من أهم الوسائل التي أمكن بموجبها استقطاب الأنصار لتحقيق هذه الأغراض.

- **من الناحية الاقتصادية:**

فقد ساعدت آراء التجاريين على الاهتمام بالتنمية ا لصناعية والنشاط التجاري بحيث ظهر لأول مرة مصطلح الميزان التجاري في العصر التجاري، وذلك في كتاب (دائرة التجارة) لــ مسلدين (1954-1608). كما أسهمت من خلال الاهتمام بالنقود في نشأة المصارف الأوروبية والتوسع في النشاط المالي.

المطلب الثاني: زوال المركنتيلية

إنَّ النقد اللاذع الذي وجه للتجايرين كان كفيلاً بزوالها، باعتبار أنَّ التجاريون ارتبطوا بسلطة الدَّولة المركزية، وبهذا بدأت الأولى تنحدر بانحدار الثانية لتحل محلها الحرية الاقتصادية المرتبطة بنهوض البرجوازية في فرنسا، وقد عرف عهد لويس 15 ولويس 16 الضعف وانخفاض سعر العملة، إضافةً إلى الصعوبات المالية الكثيرة.

وكان ضعف الإمبراطورية الفرنسية لصالح بريطانيا العظمى التي حققت انتصاراً ساحقاً على فرنسا، انتصاراً دعم فيه كافة شروط الحرية الاقتصادية، التي حمل لواءها الإنجليز، وهناك عوامل ساعدت على زيادة الثروة الفردية، أهمها:

1- ارتفاع الأسعار بسبب زيادة مخزون المعدن النفيس.

2- نمو التجارة الخارجية مع المستعمرات، وقد بدأ هذا الإثراء يقوي مركز البرجوازية، فيتم بفضله الفصل بين الاقتصاد والدولة، وكان أرباب العمل قد أخذوا يتلقون شيئاً فشيئاً استقالة الملكية بين أيديهم بتملكهم وسائل الإنتاج، ويبحثون عن الإيديولوجية التي تمثل لهم الاكتفاء الذاتي والربح العام، فإذا صح أنّ المعدن النفيس يتوزع تلقائياً على البلاد الداخلة في علاقات تجارية، وأنّ التفاوت بين مستوى الأسعار كفيل بأن يوجه المعدن النفيس إلى البلد الذي يقل فيه ويصرفه عن البلد الذي يفيض فيه، فلا حاجة للدولة أن تكلف نفسها عناء الرقابة على ما لديها من معدن نفيس وكذا إرهاق النشاط الاقتصادي بقيود ترمي إلى زيادة رصيدها من الذهب والفضة، ويكفي أن تطلق الأعين لنشاط الأفراد، وهذا يكفل لها الحصول على حاجاتها تماماً من المعدن النفيس، أما ما بقي بعد ذلك من مذهب التجاريين سواء من حيث طبيعة الثروة أو تدخل الدّولة، فقد تولى آدم سميث ذلك وحثّ على القضاء عليه في ثروة الأمم[1].

المطلب الثالث: إحياء الفكر التجاري وبعثه في العصر الحديث

وأخيراً فإنّ فكر التجاريين لم يدخل في زوايا النسيان على الرغم من أنّها (المدرسة التجارية) لم تسلم من النقد من الناحية النظرية والتطبيقية على نحو ما قدمنا، غير أنّ أدائها لدورها التاريخي جعلها تنفض الغبار عن أفكارها لتدب فيها الحياة من جديد، وكذا ظهورها في أكثر من موقع في العصر الحديث. وفي أحد تلك المواقع نجد تمجيد الفكر التجاري على يدي (جون ماينارد كينز) عندما

(1) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

أوضح في كتابه النظرية العامة المنشور عام 1936 كيف أنّ سياسة النقود السخية التي كانت في فكر التجاريين تقوم على زيادة كمية الذهب والفضة داخل الدَّولة. لم تكن عن السذاجة كما تصورها البعض، ذلك لأن زيادة كمية النقود داخل الدَّولة مدعاة إلى انخفاض سعر الفائدة، فيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الدخل والتوظف وتقييم حجم البطالة تبعاً لذلك.

وفي موقع آخر وفي فترة ما بين الحربين نجد أنّ سياسة التجاريين بدأت تطفو على السطح من جديد في العالم المعاصر، عندما لاح شبح الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم منذ مطلع 1929، ليمر بفترة عصيبة وهي الفترة المعروفة بالكساد العظيم. لقد أخذت دول العالم تتعامل مع معطيات تلك الفترة بالأخذ بأسلوب خفض القيم الخارجية (أسعار الصرف) لعملاتها في أعقاب خروجها على نظام الذهب في أوائل الثلاثينيات، وذلك بغية تحقيق الفوائض في موازينها التجارية عن طريق زيادة الصادرات وتقييد الواردات، وعلى سبيل المثال، فلقد اتبعت هذا الأسلوب كل من إنجلترا 1933 وفرنسا 1934 والولايات المتحدة 1936، وغنيّ عن البيان أنّ هذا النهج في معالجة دول العالم لأزماتها الاقتصادية في أعقاب فترة الكساد العظيم عن طريق تكوين الفوائض في موازينها التجارية وهو مبتغى النهج الذي نادى به التجاريون سابقاً من أجل تراكم الثروة المعدنية، فضلا عن ذلك فإن أساليب الرقابة على الصرف التي تطبقها الدول في العصر الحديث هي بعينها تلك الأساليب التي كانت إسبانيا وغيرها من الدول تطبقها من قبل في عصر التجاريين وفقاً لسياستهم الاقتصادية[1].

---

(1) محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

الخلاصة:

المدرسة التجارية بالرغم من أنها كانت تحمل في طياتها بذور فنائها، إلا أنَّها أتت أكلها قديماً وحديثاً، ويكفي أنَّها حرَّرت الفكر البشري خاصَّة منه الأوروبي من قيود الكنيسة، وقضت على النظام الاستبدادي الإقطاعي، وبذلك أنتجت أهم النظريات والأفكار الاقتصادية التي اتسمت بالمنافسة الشديدة على من يحتل الصدارة في امتلاك المعدن النفيس، وبالرغم من أنَّ المدرسة التجارية لم يكتب لها الحياة طويلاً لعدم حسن استغلالها لمبادئها، إلا أنَّها تركت المجال لمذاهب أخرى تحمل مشعل مبادئها وتقوم بتحسينها من أجل الأفضل، وهذا ما نلاحظه في عالمنا المعاصر من خلال الثراء الاقتصادي، خاصَّة والتنافس الحاد من أجل التصدر والسمو في جميع المجالات الاقتصادية، منها الإعلامية، وكذا السياسية والعسكرية للظفر بالزعامة العالمية.

الفصل الثاني

المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)

- **المبحث الأوّل: ماهية المدرسة الطبيعية.**

– المطلب الأوّل: مفهومها.

– المطلب الثاني: نشأتها.

- **المبحث الثاني: أبرز قوانينها وأهم روادها.**

– المطلب الأوّل: القانون (النظام) الطبيعي.

– المطلب الثاني: أهم روادها ومؤسسيها.

- **المبحث الثالث: أهم نظرياتها وأفكارها.**

– المطلب الأوّل: نظرياتها وأفكارها.

– المطلب الثاني: تقييم المنتج الصافي.

- **المبحث الرابع: أهم مؤلفاتها.**

– المطلب الأوّل: الجدول الاقتصادي.

– المطلب الثاني: الدول والتجارة الخارجية بالنسبة للطبيعيين.

- **المبحث الخامس: أهم الانتقادات الموجهة للفكر الطبيعي.**

– المطلب الأوّل: نقد اللوحة الاقتصادية.

– المطلب الثاني: الانتقادات الأخرى.

تمهيد

لقد كانت المسألة الاقتصادية من أبرز المشكلات التي تصدّى لها فلاسفة ومفكرو عصر التنوير، أي القرن الثامن عشر الذي بدأت فيه العلوم والآداب تستقل عن الكنيسة ومؤثراتها الدينية، حيث في ذلك العصر أخذت أوروبا الهاربة من نير الإقطاع وأغلال الكنيسة تبحث عن أنظمة ومناهج جديدة متحرِّرة، وكانت الفجوة العميقة بين الدين والعلم في أوروبا من أبرز العوامل في انفصال النظريات الاقتصادية وغيرها عن المثل والقيم الدينية، وولادة الإله الذي عبده عصر التنوير بإلحاح وسذاجة متناهية ألا وهو الطبيعة.

كان لكل زاوية من زوايا الحياة مذهبها وكتابها الطبيعيين، ففي السياسة عرفنا كيف قامت الديمقراطية على أساس المذهب الطبيعي، وفي العلم والفلسفة حلَّت كلمة الطبيعة محل لفظ الجلالة حيث أنَّ هذا الإجراء ليس المقصود به التغيير اللفظي فحسب، وفي الشؤون الاجتماعية ظهر كتاب يرون فيه أنَّ المجتمع الطبيعي هو المجتمع المثالي الذي يجب أن ترجع إليه البشرية، وفي الأخلاق ظهرت فكرة الأخلاق الطبيعية، بل لقد كتب كبار الفلاسفة عن موضوع الدين الطبيعي. بينما أوضح تطبيقات المذهب الطبيعي يظهر في الموضوع الذي نحن بصدده ألا وهو المجال الاقتصادي، فإذا كانت المصادر القديمة قد أخطأت في نظرتها إلى السلوك البشري، لذلك أصبح المذهب الطبيعي له مجال واسع في التساؤل والشك، فلم يعد هناك تمييز بين الميادين التي تعنى بالفحص، وهنا أخذ الكتاب والمتفلسفون يعيدون البحث في النظم البشرية من جديد، وهم في تصرفهم هذا كانوا يسلمون بأن الإنسان جزء من الطبيعة وليس كائناً منفصلاً عن بقية المخلوقات، وأصبح البحث في هذه الحالة ينصب على النتائج والأسباب المنسوبة إلى السلوك البشري عن طريق قوانين الطبيعة، وأصبح الاهتمام يتمحور في تحسين حياة المجتمع وتسهيلها، خاصّة من الناحية الاقتصادية، وهنا

برز السؤال التالي: – (أليس في وسع الفلسفة أن تعالج النظم البشرية بنفس الطريقة التي تدرس بها الأشياء المادية...؟).

– وكان الجواب (بالإمكان ذلك، لأنَّ المطلوب إنما هو تطبيق العقل على الأساليب التي يستخدمها الناس، وراح الكثير يصوغون الخطط والمشروعات التي تكفل لهم قيام حياة مثالية).

– (أليس في وسع الفلسفة أن تعالج النظم البشرية بنفس الطريقة التي تدري بها الأشياء المادية...؟).

– وكان الجواب (بالإمكان ذلك لأن المطلوب إنما هو تطبيق العقل على الأساليب التي يستخدمها الناس، وراح الكثير يصوغون الخطط والمشروعات التي تكفل لهم قيام حياة مثالية).

لقد تعدَّدت وجهات نظر الفلاسفة الطبيعيين بشأن تنظيم المجتمع لاسيما من ناحية توزيع الثروة بطريقة عادلة، وهنا ظهرت حرية العمل التي يعبر عنها آدم سميث (دعه يعمل/ اتركه يمر) أو شعار الطبيعيين: دع الأمور وحدها تسير فالطبيعة كفيلة بالتوازن.

ويمكن طرح السؤال التالي:

– ما هو المذهب الطبيعي الفيزيوقراطي، ومن هم رواده، وما هي أهم قوانينهم ومؤلفاتهم ونظرياتهم...؟.

المبحث الأوّل

ماهية المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)

المطلب الأول: مفهومها

الفيزيوقراط هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر، وأستمر فكرها ظاهراً في الحياة الاجتماعية خلال القرن الثامن عشر، وقد أطلق هؤلاء على أنفسهم الفيزيوقراطيين ثم رجعوا بعد فترة وعدلوا هذه التسمية ليتسمّوا بالاقتصاديين، ليعودوا بعدها (بعد فترة من الزمن) لتسميتهم الأولى، وقد كانوا أوّل من يرفض الفلسفة المركانتيلية (التجارية) تماماً، وهذا بناءً على اقتناع فكري وكرد فعل لما حدث في فرنسا من جراء تطبيقها.

وسبب رفضهم للمركانتيلية التي ظهرت في إنجلترا هو أنَّ إنجلترا خلال القرن السادس عشر والسابع عشر كانت ترغب في بسط سلطاتها على إمبراطورية مترامية الأطراف وكان سبيلها الوحيد إلى ذلك هو التجارة (النظام التجاري)، كآداة فعالة للثروة.

أمّا بالنسبة لفرنسا في ذلك الوقت، فلم يكن في حوزتها الأسطول التجاري الذي تمتلكه إنجلترا وتجارتها الخارجية ليست متطورة، فكان جلّ اهتمامهم بالزراعة التي عوضت نوعاً ما وجه النشاط الاقتصادي الخاص للصناعة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت التركيبة الطبقية في المجتمع الفرنسي قائمة أساساً على طبقة العقاريين، وبالتالي ظهرت الفكرة الطبيعية القائمة على مبدأ (الأرض هي منبع الثروة)، ومن ثمّ ظهر ما يعرف بالفكر الفيزيوقراطي

الطبيعي الرافض للسياسة التجارية، وظهرت من جرائها المدرسة الطبيعية التي هي إحدى فروع المدرسة الحرة، وتعتبر أولى المدارس الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: نشأتها (مكاناً وزماناً)

نشأت المدرسة الفيزيوقراطية الطبيعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبالتحديد في فرنسا، وهذا قبيل اندلاع الثورة الصناعية الفرنسية بقليل على يد الطبيب الفرنسي المشهور (فرنسوا كيناي) مؤسِّس هذه المدرسة، وتعني كلمة فيزيوقراط أو الفيزيوقراطية (حكم الطبيعة)، وتمتاز هذه الأخيرة بأنها الأولى في التاريخ الاقتصادي التي وضعت أسس العلم الاقتصادي، حيث يقوم هذا المذهب على مبدأ عام وهو النظام الطبيعي، وبعض المبادئ الأخرى المتفرعة عنه، وأهمها الناتج الصافي.

وقد ساعد على ظهور هذه المدرسة التطور الاجتماعي والسياسي في ذلك العهد، وخاصة تزايد الثروات الخاصة وانتشار المصارف، واتساع نطاق الائتمان وازدهار المشاريع الخاصة، والرغبة في العودة إلى نظام الحرية الاقتصادية، وامتناع الدّولة عن التدخل في الاقتصاد الحر، وأهمّ المبادئ التي قامت عليها هذه المؤسسة هي النظام الطبيعي، والحرية الفردية والانسجام التام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

---

(1) عبدالله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة- الجزائر، 2004.

المبحث الثاني

أبرز قوانينها وأهم روادها

المطلب الأول: القانون الطبيعي (النظام الطبيعي)

بالنسبة للمفهوم الأوّل للفكر الطبيعي والذي يقوم على أساس أنّ القانون الطبيعي هو الشكل الحقيقي الذي يستند عليه النظام الاقتصادي، فإنّ النظرية الفيزيوقراطية تبنى على أساس فكرة النظام الطبيعي، ويعني هذا الأخير بأنّ هناك نظاماً إلهياً في هذا العالم، أو خطة إلهية مرسومة وعلى البشر التقيد بهذا النظام إذا ما أرادوا بلوغ السعادة الكبرى، ويكفي لمعرفة هذه الخطة أن يرجع الإنسان العاقل المثقف إلى ضميره فيجدها منقوشة فيه، ويتف احترام الملكية والسلطة مع هذا النظام الطبيعي الذي يمتاز بأنه أفضل من جميع القوانين الوضعية التي هي من صنع الإنسان، وأنّه يطبق على جميع الشعوب وكل العصور، ولكي تتحقق هذه الخطة الإلهية يكفي احترام حرية الأفراد وعدم التعرض لها، ويقول كيناي رائد المدرسة الطبيعية (إنّ المحافظة على الملكية والحرية تضمن النظام الأكمل في هذه الحياة دونما حاجة إلى أي قوانين أخرى).

ويعتبر النظام الطبيعي من أنسب النظم التي تقوم على إمكانية الفرد من تحقيق الرفاهية الممكنة، حيث أنّ الرجل الرشيد هو الذي يحترم الملكية وسيادة القوانين الطبيعية العليا، والتي تتمتع بسموها عن القوانين الوضعية، بحيث تختلف من زمن إلى زمن ومن دولة إلى دولة أخرى، ولحماية الملكية الخاصة والحرية الفردية، يجب على الأفراد أن يخضعوا لأكثر التنظيمات ملائمة للنشاط

الاقتصادي، وذلك دون اللجوء إلى أي قانون آخر، وذلك لأن كل فرد ينقاد بطبيعته إلى محاولة تحقيق منفعته الذاتية ومصلحته الشخصية.

وهذا يجعله يسلك مسلكاً اقتصادياً ينطوي على درجة أكبر من النفع الخاص، ومن هنا ظهر المبدأ الرئيسي لهذا المفهوم ألا وهو:

(دعه يعمل) بمعنى ضمان الحرية الفردية، وقد انطوى هذا المبدأ على ضرورة قيام الدّولة بالدور الذي يكفل احترام الأفراد في الملكية والتعاقد، حيث يعبر القانون الطبيعي عن الملكية في ثلاث أشكال:

أ- الملكية الشخصية.

ب- الملكية المادية.

ج- الملكية العقارية.

ونود الإشارة بأنّ هذا المذهب المتحرر للطبيعيين، كان يهدف أساساً إلى إرساء قواعد حرية النشاط الاقتصادي للاقتصاد الفرنسي، وذلك بهدف إزالة العوائق الجمركية التي كانت تحدّ من التبادل التجاري، وأيضاً التشريعات المهنية والطائفية التي كانت تقيد من انطلاق النشاط الصناعي بما تفرضه من قيود لمزاولة مهن معينة[1].

المطلب الثاني: أهم روادها ومؤسسيها

في نهاية حكم لويس الخامس عشر ظهرت جماعة من الاقتصاديين قاموا بإعطاء وجهة نظر اقتصادية مختلفة تماماً عن الفكر المركنتيلي، حيث كانت وجهة نظرهم تعتمد أساساً على علاقتهم الوطيدة بالطبيعة وقوانينها، حيث قاموا

---

(1) عبدالله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة- الجزائر، 2004.

بتفسير العيوب الملحوظة في التنظيمات الاقتصادية، نظراً بالجهل بالقوانين الطبيعية، وبتدخل الدَّولة في الشؤون الاقتصادية. ونجد أنّ هؤلاء الاقتصاديين قد تأثروا بالتقدم العلمي الذي حدث في عصرهم في مختلف الفروع العلميَّة، كعلم الفلك والأحياء والطبيعيات إلى غير ذلك من العلوم الأخرى، وقد سمِّيت هذه المجموعة كما ذكرنا سابقاً بالفيزيوقراط، وكذلك سميوا بالاقتصاديين، ولكن الاسم الذي أخذ شهرة عالمية هو الفيزيوقراط.

إنّ ممثِّل هذه المدرسة الطبيعية وزعيمها الأوحد هو الطبيب (فرانسوا كيناي) ذلك الطبيب الذي جعل من ال الاقتصاد السياسي علماً حيث كان طبيب الملك الفرنسي لويس الخامس عشر، وألف كيناي كتاب الموسوعة الاقتصادية عام 1758 ووضع الجدول الاقتصادي الذي كان يمثل الدورة الاقتصادية الذي سنتطرق إليه فيما بعد، وقد جمع هذا الطبيب العديد من رجال البلاط والبارزين في الدَّولة الفرنسية آنذاك، حيث كان دءوباً على عقد لقاءات وندوات معهم، فتمكن من صقل آرائه حول الأمور الاقتصادية، فضلاً عن ذلك اجتمع حول كيناي ثلة من الأنصار ونذكر أشهرهم (الماكينز دي ميرابو 1715) حيث قدّم مفهوم الدورة النقدية للثروة (الناتج الصافي) كما قدّم دراسة بعلاقات الطبقات الثلاث السائدة في المجتمع الفيزيوقراطي، كما لا ننسى (مرسيه دولافيير)، ورجل الدَّولة والمفكر السياسي (تورغوا).

المبحث الثالث

أهم نظرياتها وأفكارها

المطلب الأول: أهم نظرياتها

أ- نظرية المنتج الصافي:

لقد ترتب إذاً على آراء الطبيعيين بشأن سيادة الطبيعة نتيجة هامة وهي أنّ الأرض هي المصدر والعنصر الوحيد للإنتاج، وبالتالي فإنّ الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجاً صافياً بمعنى أنّ الثروة التي تنتج من الزراعة تزيد عن الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي. أي أنّ المنتج أكبر من المستخدم، أما الصناعة فهي لا تعطي إنتاجاً صافياً في رأي الطبيعيين بمعنى أنّ قيمة إنتاج العامل من الصناعة تساوي قيمة ما يستهلكه في سبيل هذا الإنتاج، أي أنّ المنتج يساوي المستخدم، وبذلك نتبين معنى اصطلاح المنتج الصافي، فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحاً منها الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية، فإذا كان الفرق موجباً فإنّ النشاط يعتبر منتجاً بمعنى أنّه يخلق إنتاج صافي، أما إذا كانت الثروة المنتجة تساوي الثروة المستهلكة في العملية الإنتاجية فإنّ النشاط يعتبر عقيم.

حيث أنّ الزراعة لا تتم بعنصر الأرض فقط، وإنما تعاون الأرض مع العمل، أي يجب وجود طبقة المزارعين، فإنّ الطبيعيين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التي يمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة، ومن خلال هذا التحليل للنشاط الاقتصادي المنتج والعقيم يقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات.

1- طبقة المزارعين.

2- طبقة الملاك.

3- طبقة رجال الصناعة والتجارة.

وتعتبر طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة بينما أنَّ كل من طبقة رجال الصناعة والتجارة والحرفيين عقيمة، والسبب في ذلك كما تقدَّم يرجع إلى أنَّ المزارعين وحدهم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافي.

وهذا الرأي يعتبر تحولاً هاماً في الفكر الاقتصادي، إذ أنَّه يمثِّل ثورة على آراء المركانتيليين الذين يعتبرون أنَّ التجارة هي الطبقة الوحيدة المنتجة استناداً إلى أنّ التبادل التجاري هو النشاط الوحيد المنتج أو الأساسي في اكتساب الدخل القومي.

ب- اعتبار الأرض وحدها مصدر الثروة:

لعلَّ الظاهر من العرض السابق أنَّ منشأ هذا الاعتقاد يرجع إلى اعتبار الطبيعيين الأصلي بأنَّ الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية، وقد ترتَّب على هذه الفكرة معاني كثيرة من أبرزها أنَّ النشاط الاقتصادي المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية فقط، بينما أنَّ مجالات النشاطات الاقتصادية الأخرى (صناعة وتجارة وخدمات هي نشاطات غير منتجة).

ج- فكرة الثمن المجزي:

1- يتحصَّل الفيزيوقراطيون على الثروة بالعمل بالأراضي.

2- يجب أن يكون الناتج الصافي بكمية كبيرة وقيمة مرتفعة لكي يزيد من ثروة البلاد.

3- نادى الفيزيوقراط بسياسة اقتصادية تساهم في زيادة إنتاجية الأرض، وذلك في:

- توجيه رؤوس الأموال في الزراعة.
- إحلال الزراعة على نطاق كبير.
- تحديد سعر الفائدة على القروض.

4- الزيادة في إنتاجية الأرض لا يلغي جلب الثروات، بل لا بد أ ن يسود ثمن مجزي للحاصلات الزراعية، ويحقق هذا بالتشجيع على الاستهلاك للمواد الغذائية والأولية، وبالتالي لا بد من أجور مرتفعة للعمال والفلاحين حيث أنّ الجزء الأكبر ينفق على ناتج الأرض.

5- نادى الفيزيوقراط بحرية التجارة الداخلية والخارجية، باعتبار هذه الحرية هي الشرط الأساسي لزيادة الثمن المحرك المجزي للحاصلات الزراعية.

6- شجعوا الصناعات التي تستخدم عدد قليل من العمال وقدر كبير من الموارد الأولية والمرتبطة بصناعة الآلات الزراعية.

د- الضريبة:

النظام المالي الفيزيوقراطي يقوم على عدد من الضرائب غير المباشرة والمباشرة، والتي تفرض على عامّة الشعب، وهذه الضرائب تقدّم إلى رجال الدين وطبقة الملاك، وهي تعتبر ضريبة مباشرة خاصة، مثل:

1) ضريبة الأرض. 2) احتكار السلع. 3) ضريبة المباني.

أمّا الضريبة غير المباشرة فهي تكون على الصناعية عند انتقالها من المصنع إلى تاجر الجملة، ثم إلى تاجر التجزئة.

و- الزراعة:

لها مكانة أساسية في البرنامج الاقتصادي "لكيناي"[1]، ومكانة مركزية للمخطط التحليلي كما يرجع اهتمام الطبيعيين بالزراعة إلى رد فعلهم على التجاريين الذين همشوا النشاط الزراعي إلى حد المسّ بالقدرة على الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وأيضاً نتيجة تطور تقنيات الفلاحة واعتبرها كيناي أساس الثروة، لأنّها متجددة، فهي منبع لا ينتهي، وبالتالي أصبحت النشاطات الأخرى تابعة لها وخادمة لها.

المطلب الثاني: تقييم المنتج الصافي

ولقد ردَّ سميث فيما بعد على آراء المدرسة الطبيعية، وقال أنّه من الخطأ على اعتبار الصناعة نشاط غير منتج، وذلك لأنّ الصناع أو رجال الصناعة يحققون إضافة إلى المنتج القومي تماماً كرجال الزراعة، وأنّه من الخطأ أن نعتبر أنّ قيمة ما يستهلكه رجال الصناعة تساوي قيمة المنتجات الصناعية، وبالرغم من أن آدم سميث قد اعترض على آراء الطبيعيين من حيث أنّها تستبعد من النشاط المنتج، إلا أنّ هذا لا يعني أنّه قد حصر النشاط المنتج حصراً كاملاً، وذلك أنّه اعتقد أنّ الخامات لا تدخل في النشاط الاقتصادي المنتج، وذلك استناداً لنضرته لجوهر النشاط الاقتصادي، فلقد اعتقد "آدم سميث" أنّ هدف النشاط الاقتصادي هو زيادة الرفاهية المادية لأفراد المجتمع.

وبناءً على ذلك، فإنّ كل نشاط يساعد على زيادة الرفاهية المادية يعتبر نشاط منتج، وكل نشاط لا يساهم في زيادة الرفاهية المادية لا يعتبر نشاط منتج. وواضح أنّ هذا التحديد للنشاط المنتج يعتبر تحديداً تعسفياً؛ وذلك لأن النشاط

---

(1) عبدالله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر، 2004.

الاقتصادي في الواقع يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المادية، بالإضافة إلى الخدمات، ممَّا يؤدي إلى زيادة الرفاهية بصفة عامة، أي إلى تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها إلى إشباع رغبات أفراد المجتمع عامة، أي إلى تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية، وتوجيهها إلى إشباع رغبات أفراد المجتمع المادي وغير المادي، وبالتالي فإنَّ كل نشاط يحقق إشباعاً لرغبات المجتمع يساهم في زيادة الرفاهية، وبالتالي يعد نشاطاً منتجاً، حيث يثير تقسيم الطبيعيين للمجتمع إلى ثلاث طبقات سؤالا بشأن طبقة الملاك، وذلك بأنَّ هذه الطبقة ليست طبقة منتجة، وفي نفس الوقت ليست طبقة عقيم. ويحدِّد الطبيعيون مركز طبقة الملاك استناداً إلى فلسفة خاصة، وهي أنَّ الملكية هي حجر الأساس في النظام الطبيعي، ويجب احترام هذه الملكية والدفاع عنها، ولقد تركَّز دفاع الفيزيوقراطيين عن طبقة الملاك في نقطتين:

أولاً: إنَّ الملاك هم الذين يقومون بعملية الإنفاق على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة، وبناءً على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي في شكل ريع.

ثانياً: إذا لم يقم الملاك بإعداد الأرض للزراعة، فإنَّ المنتج الصافي سوف يختفي، ويلاحظ أنَّ هذا الدفاع عن طبقة الملاك يلقي الشك على تحليل الطبيعيين، ولكن فيما أنَّهم قد أخطئوا في فكرتهم عن المنتج الصافي، أو أنَّهم قد تحيزوا في تحليلهم فجانبهم الصواب بشأن اعتبار الملاك طبقة منتجة، ذلك أنَّه إذا كان المنتج الصافي الذي يحصل عليه الملاك يساوي رأس المال الذي يتلقونه لإعداد الأرض للزراعة، فإنَّه لا يوجد في الواقع فائض اقتصادي بالمعنى الذي ذكروه، وهذا يعني أنَّ طبقة الملاك هي طبقة عقيمة أيضاً! فلماذا لا تستبعد مثل طبقة رجال الصناعة[1]؟

---

(1) عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي**، الطبعة الأولى، دار الإسكندرية، 2001.

المبحث الرابع

أهم مؤلفاتها

المطلب الأول: الجدول (اللوح) الاقتصادي

أ- مفهومه:

لقد قال "ميرابو" في القرن 18، أنَّه يوجد ثلاث اختراعات أثرت في تقدم الجنس البشري، ألا وهي الطباعة والنقود والجدول الاقتصادي الذي ابتدعه "كيناي" عميد المدرسة الفيزيوقراطية، وهذه العبارة ليست إلا تمجيداً للمجهود الذي بذله "كيناي" في تركيب الجدول الاقتصادي، والملاحظ أنَّ كيناي كان طبيباً كما ذكرنا سابقاً، وقد تأثر بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية، وتبين أنَّ الدم ينتقل داخل الجسم بطريقة معينة منتظمة، وأنَّه لو حدث أي اختلال في هذه الحركة فإنَّ الجسم سوف يتعرض لاضطرابات، حيث تصور "كيناي" أنَّ النظام الاقتصادي يشبه الجسم تماماً، وأنَّ السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم، وبناءً على ذلك حاول أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي بطريقة معينة، وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع إلى منتجها، وأنَّه لا يوجد ما يدعوا إلى اختلال هذه الدورة تلقائياً، وأنَّ أي اختلال يمكن أن تتعرض له يكون مصدره خارج النظام الاقتصادي، ويقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات.

ب- طبقات المجتمع الطبيعي:

1- الطبقة المنتجة (المزارعين): هذه الطبقة هي التي تنتج الناتج الكلي السنوي، ويتم الإنتاج في الزراعة عن طريق استخدام هذه الطبقة لرؤوس أموال

ثابتة ومتداولة. الأولى ويسميها "كيناي" (التسبيقات الأولية)، وتتمثل في المباني والأدوات الزراعية وهي مواد مصنوعة، أمّا رؤوس الأموال المتداولة يسميها "كيناي" (التسبيقات السنوية)، وتتمثل في المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة، والتي تستهلك دفعة واحدة باستخدامها أثناء الفترة الإنتاجية.

2- **الطبقة المالكة:** هي الطبقة الحاكمة وتضم المال وحاشيته وملاك الأراضي وجزءاً من رجال الكنيسة، وهي تملك الأرض ولا تساهم في الإنتاج، وملكيتها للأرض تمكّنها من أن تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية، أي تحصل عليه في صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة وتعيش طبقة الملاك على إنفاق دخلها بشراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية.

3- **الطبقة العقيمة:** وهي معادلة تقريباً للطبقة البرجوازية، وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون في نشاطات غير النشاط الزراعي، ولا يضيف عملهم شيئاً إلى الثروة الاجتماعية.

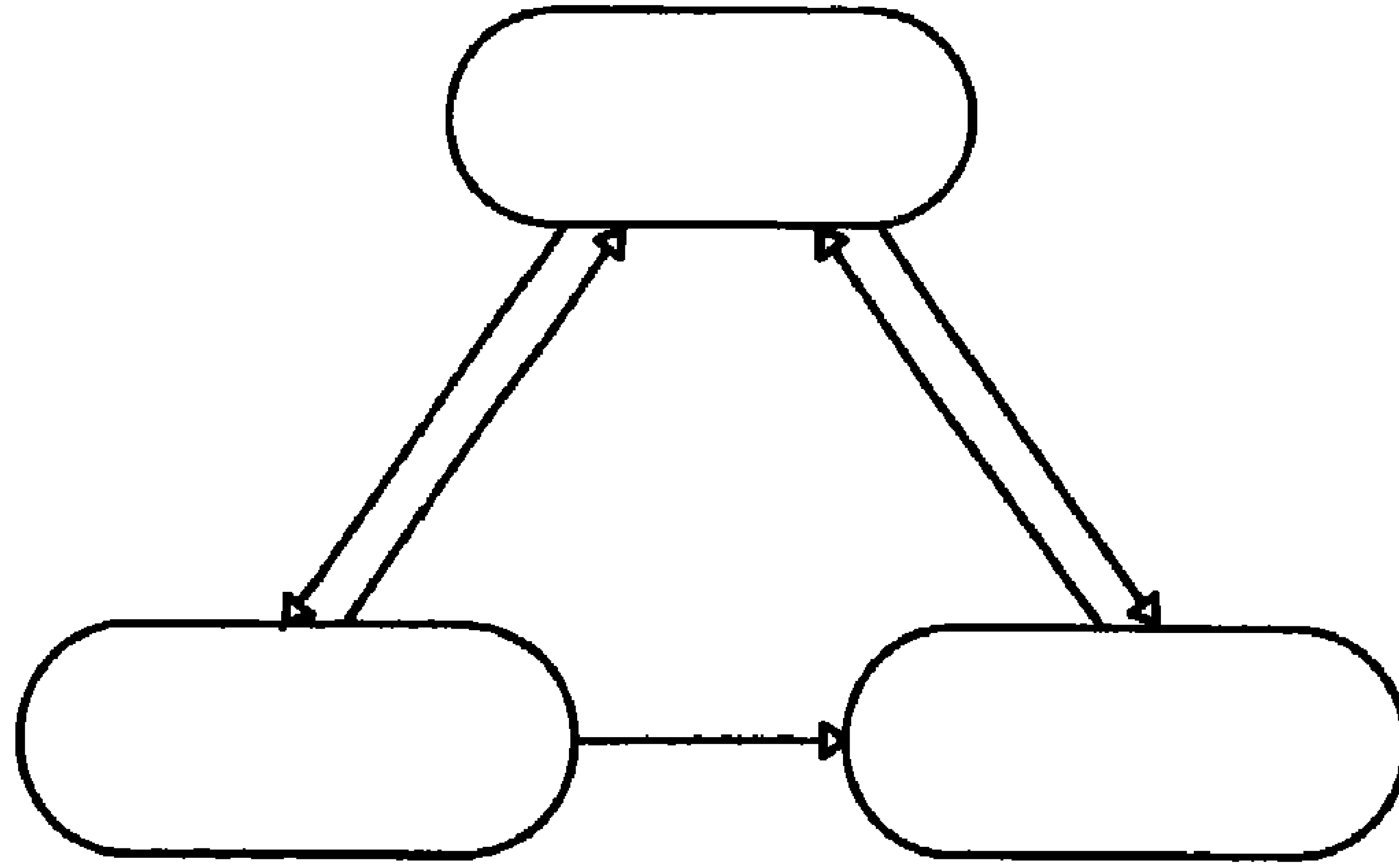
إذ يقوم فقط في نظر "كيناي" بتحويل جزء من الناتج الزراعي إلى شكل آخر "شكل السلع المصنوعة"، ويستهلك أفراد هذه الطبقة أثناء قيامهم بنشاطهم سلعاً استهلاكية زراعية.

ج- **المفهوم النظري:** وضع الجدول الاقتصادي 1758، حيث يبين فيه كيفية تداول الناتج الصافي بين الطبقات الثلاث، وإذا افترضنا أنّ القيمة الكلية لناتج الزراعة تقدّر بـــ5 مليار، فتخصص ما قيمته 2 مليار للحاجيات الزراعية، أي النفقات الصافية والاستهلاك، فهذا المبلغ لا يدخل في دائرة التداول، وبما أنّ طبقة المزارعين لا تستطيع العيش بمنتجاتها الزراعية، فهي تنفق ما قيمته 1 مليار لاقتناء ما هي بحاجته من منتجات صناعية وخدمات من الطبقات العقيمة،

وهذا أوّل تداول من المزارعين.

أمّا 2 مليار المتبقية من الناتج الصافي تذهب إلى طبقة الملاك، حيث هذه الطبقة بدورها تقوم بإنفاق ما قيمته 1 مليار على ما تنتجه الطبقة العقيم، والمليار الآخر ينفق على الطبقة المنتجة "المزارعين" وتصبح حصيلة المزارعين 1 مليار، وحصيلة الطبقة العقيم 2 مليار، أما في المرحلة الثالثة تقوم الطبقة العقيم بإنفاق كل دخلها على ما يلزمها من مواد غذائية وأولية من عند المزارعين، وهكذا تكتمل الحلقة بحيث يصبح بحوزة المزارعين 3 مليار.

شكل يوضح الجدول الاقتصادي عند الطبيعيين[1]



الناتج الكلي = 5 مليار

رأس المال المتداول = 2 مليار

الناتج الصافي = الناتج الكلي – رأس المال المتداول

الناتج الصافي = 5 مليار – 2 مليار = 3 مليار

الوحدة: مليار وحدة نقدية.

---

(1) عبدالرحمن يسري محمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار منشورات عويدات، بيروت–لبنان، 1967.

المطلب الثاني: نظرية الطبيعيين بالنسبة للدولة والتجارة الخارجية.

1- نظريتهم بالنسبة للدولة:

أ- الدَّولة حارسة للنظام الطبيعي، وعليها أن تحرص على تدعيمه وتركه يتوطد من نفسه، وللمحافظة على سلطان النظام الطبيعي الذي يقوم على الملكية الخاصة، يجب إذن أن تكون الدَّولة قوية وأن تبقي السلطة بيد شخص واحد، الملك الذي لا يحكم بحسب شهرته أو بمقتضى مصلحة الدَّولة، وإنَّما تعبيراً عن مقتضيات النظام الطبيعي الذي يكون قد عرفه وتفهمه.

ب- الدَّولة تسهل على ثلاث أمور، الملكية والحرية والوطن، وطبقات الاستقرار الطبيعي هو الجيش والشرطة والقضاء، ولكن الضمان الحقيقي هو العمل الطوعي المقرون بالوعي العام، وكلما نمى هذا الضمان الأخير تضاءلت الضامنات الأولى حتى لا تبقى حاجة للشرطة ولا للجيش في العالم.

ج- ولكن من يراقب كون القوانين مطبقة على النظام الطبيعي؟ إنَّ الرأي العام المستنير هو الذي يراقب ذلك، فعلى الدَّولة أن تعتني بنشر التعليم بين المواطنين كي يتمكنوا من معرفة النظام الطبيعي.

2- نظرتهم في المبادلة والتجارة الخارجة:

يقولون أنَّ ا لمبادلات لا تنتج أي ثروة لأنها تعني فحسب تعريفها لتعادل القيمة المبادلة، وقد تنتج المبادلات ربحاً ولكن الرحب يختلف عن الثروة، والمبادلة الوحيدة التي تعتبر مجدية والنافعة هي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى يد المستهلكين، وطالبوا بحرية تجارة الحبوب في الداخل وإطلاق حرية تصدير الحبوب لتوسيع دائرة دوران الثروة، وقد أورد الطبيعيون عدَّة أفكار بخصوص التجارة الخارجة منها:

أ- ليس من الضروري المحافظة على ميزان تجاري راجح كما يؤكد التجاريون عندما عمدوا إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات والحجة هو أن بقاء الميزان التجاري راجحاً يؤدي إلى تدفق النقد من الدول الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي بالبلد الأجنبي الذي قل نقده إلى شراء سلع وطنية جديدة، وهذا يؤدي إلى وقف التصدير من جهة، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع الأسعار في الداخل وإلى زيادة الاستيراد من الخارج فيخرج النقد من البلد.

ب- كذلك ليس صحيحاً بالقول أنّ الرسوم الجمركية التي تفرضها الدَّولة على البضائع الأجنبية تقع على كاهل الأجنبي، كما كان سائداً آنذاك وحجة الفيزيوقراطيين هي أنّ البلد الأجنبي لا يبيع إلا بنفس الأسعار التي تقبل الدول الأخرى دفعها لنفس البضاعة، فإذا فرضت الدَّولة رسوماً على السلع الواردة من هذا البلد الأجنبي، فإن هذه الرسوم ستضاف إلى السعر الحقيقي الذي يتقاضاه الأجنبي، وهكذا فالمحتمل الفعلي للرسوم هو المستورد في الداخل.

المبحث الخامس

تقييم المذهب الطبيعي

المطلب الأول: نقد اللوحة الاقتصادية

يلاحظ على هذا الجدول أنَّه يتجاهل دورة السلع داخل طبقة من الطبقات أي أنه لا يؤخذ في الحسبان معاملات المزارعين مع المزارعين، وكذلك معاملات الصناع مع الصناع، والسبب في ذلك أنَّه يركز على العلاقات بين الطبقات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع.

– يعتبر هذا الجدول في الواقع أهم مساهمة قدمها الطبيعيون إلى الفكر الاقتصادي وذلك لأن هذا الجدول نجح في إدخال فكرة التداخل بين الأجزاء المختلفة للنظام الاقتصادي، وأنَّ تصرفات أي قطاع يتداخل مع تصرفات القطاعات الأخرى.

– نجد كذلك في هذا الجدول أنَّ إنفاق أي طبقة من الطبقات يحدِّد دخول الطبقات الأخرى ولكن يعاب على هذا الجدول أن يقسم النظام إلى طبقات اجتماعية بدلاً من تقسيمه إلى طبقات اقتصادية (كاعتبار طبقة المزارعين وطبقة الملاك طبقتين مختلفتين رغم أننا قد ننظر من الناحية الاقتصادية أنَّ هاتين الطبقتين تدخلان في قطاع الزراعة، وقد قام "ليونتيف" فيما بعد في العصر الحاضر بوضع جدول اقتصادي يبين العلاقة المتداخلة بين نواحي النشاطات الصناعية المختلفة وهو المعروف باسم جدول (المستخدم/ والمنتج) حيث يتميز تحليل هذا الجدول عن جدول كيناي، هذا لأنه لم يكتفي فقط بعرض العلاقة المتداخلة بين القطاعات المختلفة، وإنما تجاوز ذلك إلى اكتشاف الحل الرياضي

للجدول، وبذلك أمكنه اكتشاف ميكانيكية النشاط الاقتصادي.

- جاءت اللوحة الاقتصادية بأول محاولة جادّة لحل أهم مسألة في الاقتصاد السياسي، ألا وهي مسألة تجديد الإنتاج الاجتماعي الإجمالي، ولم تهتم بتحليل العمليات الاقتصادية الفردية، وإنما بتحليل عملية الإنتاج الاجتماعي كاملة في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية في تداخلها وترابطها.

- يبدو وضع الطبقة المالكة في الجدول الاقتصادي كأنه فريضة لا تحتمل النقاش ويجب توفير شروط وجودها وإشباع حاجاتها من وسائر الاستهلاك، ولكن في الحقيقة أن كيناي كان مدافعاً عن مصالح البرجوازية ا لتي تستخدم العمل المأجور، ويظهر هذا الاتجاه في شكل بارز في طرحه لفكرة الضريبة الوحيدة التي تقع كلياً على المالكين العقاريين دون سواهم[1].

المطلب الثاني: الانتقادات الأخرى

إذا نظرنا في هذا الفكر في مجمله وفي تطبيقه أيضاً، نجد أنَّه بالرغم من اعتناقه مذهب الحرية الاقتصادية، والتي تشكل المحور الأساسي إلا أنَّه استند على أ ساس ساذج وغير واقعي، وذلك باعتقادهم أنَّ الأرض هي المصدر الوحيد للقيمة الاقتصادية وللثروة القومية.

- ركّز الفيزيوقراطيون البحث في الزراعة وأعادوا لها أهميتها بعد أن أهملها المركنتيليون، ممّا دفعهم إلى المبالغة في اعتبار أنَّ الزراعة وحدها تنتج الثروة، لقد ساهم الطبيعيون أيضاً في إعطاء صورة صحيحة عن العلاقة بين الإنتاج والتبادل.

---

(1) خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون.

- إنّ العلاقة التي وضعها فرانسوا كيناي بين الإنفاق والدخل كانت إضافة لا بأس بها، لأن النظرية الطبيعية شجعت الاستهلاك كما شجعت ارتفاع الأجور، بالمقابر نلاحظ أنّ الاستهلاك وارتفاع الأجور لا تمثل حركة النمو بل هناك عوامل أخرى في تحديد هذا النمو.

- ولقد جاءت هذه المدرسة لتشكل قاعدة أساسية لفكرة العمل المنتج والعمل غير المنتج، والتي قدمها آدم سميث في الفكر الكلاسيكي.

- في النهاية نجد أنّ اهتمام كيناي برأس المال وأنواعه قد تبلور بعد ذلك في كتابات كثير من الاقتصاديين أمثال "كارل ماركس" في كتابه (رأس المال) وبذلك نجد أن كيناي قد سبق الكثير في التمييز بين أنواع رأس المال حيث قسمها إلى ثلاث أنواع:

- **رأس المال الدائم.**

- **رأس المال المادي.**

- **رأس المال المتداول.**

الفصل الثالث

المدرسة الكلاسيكية التقليدية

(1790 — 1723)

- **المبحث الأوّل: ماهية المدرسة الكلاسيكية**

  - المطلب الأوّل: تعريف المدرسة الكلاسيكية.
  - المطلب الثاني: الظروف التي أدّت إلى ظهورها.
  - المطلب الثالث: نشأة المدرسة الكلاسيكية.
  - المطلب الرابع: تعريف الثروة والقيمة.

- **المبحث الثاني: أهم رواد المدرسة الكلاسيكية وأهم نظرياتها.**

  - المطلب الأوّل: آدم سميث.
  - المطلب الثاني: دافيد ركاردو.
  - المطلب الثالث: توماس روبيرت مالتوس.
  - المطلب الرابع: جون ساي.

- **المبحث الثالث: زوال المدرسة الكلاسيكية.**

  - المطلب الأوّل: تقييم المدرسة الكلاسيكية.
  - المطلب الثاني: نقد المدرسة الكلاسيكية.
  - المطلب الثالث: أسباب زوال المدرسة الكلاسيكية.

تمهيد

إنّ اتساع إنتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعي، فرضا على الباحث حقيقة أنّ الظواهر الاقتصادية وخاصّة في مجال الإنتاج تحكمها قوانين موضوعية تتأثر بدورها بالمصالح الذاتية، ممّا أدّى إلى ميلاد علم الاقتصاد الذي نشأ عبر مراحل بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين الذين مثلوا رواد مدرسة معينة.

ومن بين هذه المدارس الاقتصادية التي تطرقنا إليها في بحثنا هذا، والتي نحن بصدد دراستها ومناقشتها "المدرسة الكلاسيكية" التي ظهرت في أعقاب المدرسة التجارية والطبيعية، والتي بفضلها أثرى روادها الفكر الاقتصادي بمجموعة من الأفكار والنظريات.

حيث ناقشنا الخطوط العامة للفكر الكلاسيكي، من حيث التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والموقف المذهبي، مع تعقيب بالمواقف النقدية لها بمختلف نواحيها، من هذا نطرح الإشكاليات التالية:

- ما المقصود بالمدرسة الكلاسيكية؟
- من هم أهم روادها وأهم نظرياتهم؟
- ماذا قدمت المدرسة الكلاسيكية للفكر الاقتصادي والإنسانية قبل زوالها؟

المبحث الأوَّل

ماهية المدرسة الكلاسيكية

المطلب الأول: تعريف للمدرسة الكلاسيكية

لقد قامت على أساس كتاب آدم سميث مدرسة اقتصادية في بريطانيا عاشت حوالي 100 عام تقريباً، تعرف بالمدرسة الكلاسيكية، تتميز بأفكارها ونظرياتها والتي ظهرت على أنقاض الفكر التجاري والطبيعي، وقد لاحت بوادرها في نهاية القرن 18 ورسخت دعائمها في غضون القرن 19.

لقد أصبح من العادي في العصر الحاضر أن تبدأ دراسة علم الاقتصاد بذكر الفيلسوف الاقتصادي آدم سميث (1723–1790) وأن يشار إلى مؤلفه العظيم "ثروة الأمم".

ويقال أنَّ هذا المؤلف كان بداية مرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي، فقد تميزت هذه المرحلة بالبعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية والاعتماد على التحليل المنطقي، وبهذا أعطت للاقتصاد صفته العلميَّة، وقد نادت بالحرية الاقتصادية وتحقيق فائض اقتصادي، وخلاصة القول يمكننا القول أنَّها قامت على أساس هذا الكتاب. وبوصفنا لها "بالمدرسة الكلاسيكية" لا يعني أنَّها تمثل حقبة معينة من الزمن تتميز بالقدم والتخلف، بل يرجع إلى التفكير الذي تقوم عليه نظرياتها وأفكارها.

المطلب الثاني: الظروف التي أدَّت إلى ظهور المدرسة الكلاسيكية

لقد أدَّت بعض الظروف إلى ظهور المدرسة الكلاسيكية، وهذا لأنَّ هذه المرحلة قد اتسمت بالتطور الكبير في حياة المجتمع الأوروبي في مختلف نواحيها الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالحاجات: الإنتاج، الاستثمار...

الثورة الفكرية:

إنّ الثورة الفكرية كانت ترتكز أفكارها بحرية التعبير وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وقد مهدت الثورة الفكرية إلى وجود ثورة صناعية، وقد ظهر بعد فترة معينة فكر جديد "الفكر الكلاسيكي" الذي مثله كل من آدم سميث، ودافيد ريكاردو... حيث اهتموا بالقيمة والربح والأجور.

الثورة الصناعية:

تعتبر الثورة الصناعية أكبر حدث جرى في أوروبا، والتي هي عبارة عن سلسلة من التحولات خلال القرن 18 حتى بداية القرن 19، وبالتالي التحول من إنتاج الأدوات البسيطة إلى إنتاج الأدوات المركبة الأكثر تطوراً، حيث أصبح العمل الصناعي يستخدم آلات حديثة متطورة في الصناعة.

الأسباب الاقتصادية:

اكتشاف الفحم الحجري والحديد أدّى إلى أهمية امتلاك الصناعات، هذا ما أدّى إلى ظهور الثورة العلميّة ووجود الاختراعات، فاكتشفت آلة النسيج وآلة القطن... بالإضافة إلى اختراع الآلة البخارية والقاطرة والعربة أدّى إلى تطور حركة النقل وسهولة نقل البضائع والأشخاص.

الثروة الزراعية:

الثورة الصناعية هي التي مهدت للثورة الزراعية لدخول الآلات التي: تحريث وتبذر وتحصد والآلات التي تعمل على تحسين الإنتاج والعمل الزراعي، مثل: شبكة الري، الآبار...

المانيفاكتورة:

هي عبارة عن مجموعة من العمال الأكفاء داخل عملية الإنتاج يساهمون في إنتاج سلعة يجمعهم سقف معين ويقومون بإنتاج منتوج معين.

الأتمتة:

استخدمت الأتمتة كطريقة لتغيير أسلوب العمل والتقليص للعمل العضلي، وبالتالي إلى زيادة الإنتاج، وهنا نتوقف لنطرح سؤالاً دقيقاً: لماذا ظهر الفكر الكلاسيكي في إنجلترا؟

الإجابة على السؤال: يرجع ظهور الفكر الكلاسيكي في إنجلترا وهذا لتميزها بما يلي:

- وضعية إنجلترا الجغرافية جعلتها مركزاً تجارياً في أوروبا من جهة وعلى أمريكا من جهة أخرى.

- تركز الصناعات في منتصف القرن 18 على سواحل إنكلترا.

- كانت تشكل قارة أمريكا مصدر للمواد الأولية وأوروبا مصرفاً (سوقاً) لتصريف منتجات إنجلترا، بالإضافة إلى المناخ المعتدل التي كانت تتميز به سواحل إنجلترا[1].

المطلب الثالث: نشأة المدرسة الكلاسيكية

في غمرة هذا التطور الفكري والاقتصادي، خرجت إلى حيز الوجود أهم مدرسة في تاريخ الفكر الاقتصادي منذ العصور القديمة حتى ذلك الحين، ألا وهي المدرسة الكلاسيكية في وقت ازدهار النظام الرأسمالي كتطبيق عملي للمذهب الحر، أو المذهب الفردي، وقد شارك في تأسيس المدرسة الكلاسيكية بجانب آدم سميث مجموعة من المفكرين أمثال: دافيد ركاردو، وتوماس مالتوس، بالإضافة إلى جون –ب–ساي. وليتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم

---

(1) روجيه دويهم، ترجمة: سموحي فوق العادة، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار منشورات عويدات، بيروت–لبنان، 1967.

الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذي نشأ فيه الفكر التقليدي سواء من حيث الوقائع أو من حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة.

1- من ناحية الوقائع الاقتصادية:

فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية فالأمر يتعلق بمرحلة تطور الرأسمالية الصناعية مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة في هذه المرحلة يصل التوسع إلى تحول كيفي ينعكس في الثورة الصناعية إلى تحقيق تصنيع الاقتصاد القومي، أي بناء الأساس الصناعي (الذي يتمثل في الصناعات الإنتاجية الأساسية) ليس فقط للقطاع الصناعي وإنما للاقتصاد القومي بأكمله، الأمر هنا يتعلق بما يسمى (النمط الصناعي التقليدي). إذ تمَّ بناء هذا الأساس الصناعي خلال فترة طويلة اتجه الأغلب من الجهد في بدايتها إلى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلق وجودها طلباً على المنتجات الصناعات المنتجة للسلع الإنتاجية، على نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجياً وجود النوعية من الصناعات، وكفل في النهاية للصناعات الإنتاجية الوزن الأكبر في البناء الصناعي.

2- من ناحية الفكر الاجتماعي:

يمكن القول أنَّ الموقف كان يتميز في مرحلة تكوين البناء النظري للمدرسة التقليدية بالخصائص الآتية:

- انتصار النظرة العلميَّة وحلولها محل النظرة الدينية حلولاً تمّ تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعي.
- كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكري الذي تكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية.
- يتميز الموقف كذلك بتحطيم الأساس الفكري والأخلاقي لصورة المجتمع القديم وذلك يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة.

- يتميز الموقف أخيراً بقيام الفردية كفلسفة تهتم بالفرد (الإنسان) وإنما ليس بالفرد بصفة عامة، بل بالفرد الناجح الذي يكون في صورة رجل الأعمال في رأسمال ثم تحلل الفردية بعد ذلك وتجد جذورها في الأنانية والمصلحة الشخصية، وأخيراً تقوم الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) والمجتمع.

المطلب الرابع: تعريف الثروة والقيمة

إنَّ حرِصنْا على أن يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا الأساسية أي تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي، لوجدنا أنَّ الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول إلى مجال الإنتاج، فقد نجد نفراً من الكتاب حيث يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث أن يواجه هو في بحثه عن حل لهذه المشكلة بمشكلة القيمة، الأمر الذي يحتم علينا أن نعني الفرق بين الثروة والقيمة.

الثروة: هي مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال أي من منتجات تخصّص لاستعمال النهائي (إشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الإنتاج، وهي على هذا النحو تتبع من الإنتاج أيا كان شكله الاجتماعي، سواء أكان يقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين أو يقصد المبادلة.

القيمة: هي ظاهرة مرتبطة بإنتاج المبادلة فقط، وتتمثل في خاصية اجتماعية تجعل الناتج الذي أصبح سلعة قابلاً لأن يكون محلاً للمبادلة، وتعبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (مثلاً القلم فقيمة استعماله في الكتابة).

المبحث الثاني

رواد المدرسة الكلاسيكية وأهم نظرياتهم وأفكارهم

المطلب الأول: آدم سميث (1723-1790)

لمحة تاريخية عن حياته وأعماله:

آدم سميث باحث اقتصادي عُرف بوضع أسس الاقتصاد السياسي، ومن أبرز منظري الليبرالية الاقتصادية، ولد في عام 1723 في اسكتلندا، أنهى دراسته المتوسطية والجامعية منذ عام 1748 بدأ يقدم دروساً ومحاضرات حول مواضيع مختلفة في الاقتصاد، فمنذ ذلك الوقت بدأت أعماله تبرز في الاقتصاد والسياسة فقد كان مؤمناً بتفوق الاستثمار الرأسمالي على الاستثمار الإقطاعي.

أهم أفكاره ومؤلفاته:

اعتبر آدم سميث أب الاقتصاد وقد استفاد من الطبيعيين وصاغ نظريته في مؤلفه كتاب "ثروة الأمم" وهو بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها، والذي نشره سنة 1776، وقد كانت خطة هذا البحث تبدأ بأهمية العمل كمصدر للثروة ثم تقسيم العمل لزيادة الإنتاجية ثم النقود واستخدامها في التبادل، ونظرة سميث حول السعر ومكوناته والأجور والأرباح والمالية العامة، وذلك حسب النظريات التالية:

أهم نظرياته:

- الثروة عند آدم سميث:

الثروة كما يراها آدم سميث هي مجموعة الأعمال والأموال المادية التي تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، والتي يحصل عليها الإنسان مباشرة من عمله،

ويعتبر سميث أنّ حجم الثروة يتوقف على عدد السكان المشتغلين في نطاق الإنتاج وهي إنتاجية العمل والتي تعرف على أنها "كمية الإنتاج لكل عامل خلال فترة زمنية معينة" أما الإنتاج فهو مجموع السلع والخدمات الممكن عرضها أو تطويرها لإشباع حاجات الإنسان.

- **نظرية تقسيم العمل:**

إنّ فكرة تقسيم العمل تكاد تحمل اسم آدم سميث فالعمل هو العنصر الأساسي في الإنتاج ومصدر ثروة الأمم التي تقوم على القوة الإنتاجية للعمل و "تقسيم العمل" يؤدي إلى زيادة هذه القوة الإنتاجية وتراكم رأس المال كما يؤدي إلى تكوين العامل وتطور الاختراعات العلميّة للآلة وتوفير الوقت.

أما بخصوص الزراعة فيقول آدم سميث بأنها: "ليست القطاع الوحيد" بل أن الصناعة هي الأساس في تراكم رأس المال، وانتقد آدم سميث تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية تحت شعار "دعه يعمل اتركه يمر" حيث يكون تدخل الدّولة في حالات معينة: كالدفاع الوطني وحماية الأشخاص، وتطوير المباني والمنشآت والمؤسسات العمومية وحماية مستأجري الأراضي وفلاحة أرض البور مع خلق طبقة صغار الملاك.

- **نظرية القيمة:** اعتبر سميث القيمة هي كمية العمل المبذول في الإنتاج بالإضافة إلى حجم رأس المال المستخدم أي أن العمل ومحدد للقيمة أي السعر الحقيقي لأي شيء، كما أنّ للقيمة عنده معنيين:

- **القيمة التبادلية:** والتي تظهر في السوق والتي يقصد بها العرض والطلب.

- **القيمة الإستعمالية:** اعتبرها قيمة شخصية تتوقف على تقدير شخص للسلعة أي مدى منفعتها.

- **رأس المال:** رأس المال عند "آدم سميث" له شقين:

- **الشق الأوّل:** رأس المال الثابت فهو عبارة عن الأجهزة التي تدوم والبنايات العقارية كما أضاف سميث أنّ عامل المهارة كرأس مال ثابت.

- **الشق الثاني:** هو رأس المال المتداول يتكون من المواد الأولية، المنشآت المتكونة من أدوات عديدة وآلات بسيطة كما قال آدم سميث "رأس المال الثابت والمتداول شيئان متلازمان".

- المداخيل: وتنقسم المداخيل إلى ثلاثة أقسام: الأجور، الأرباح والريع:

- الأجور: هي دخل عام "ثمن العمل"، ويتميز هذا المعدل الطبيعي حسب الحالة العامة التي يتميز بها حجم البلد، وحجم الثاء والتقدم لذلك قسم الأجور إلى:

* حسب صعوبة أو سهولة تعليم المهنة وحسب مشقة العمل.
* حسب منصب العمل ومضمونه.
* حسب كفاءة وثقة رب العمل بالعامل.
* حسب خصوصية النجاح والتطور في العمل.

- **الأرباح "ثمن الادخار":** هي مداخيل ممتلكي رؤوس الأموال، ومعدلات الأرباح تختلف حسب الفروع والمجازفات المرتبطة بالنشاط، وبذلك يرى سميث أنّ الفائدة عبارة عن شكل من أشكال الأرباح.

- **الريع:** يعرف على أنّه ما يحصل عليه ملاك الأرض نظير السماح للغير باستغلالها ويعتبره سميث من عناصر النفقة، شأن شأنه جميع عناصر الإنتاج ومصدر الريع عنده الزراعة حيث تتعامل الطبيعة مع الإنسان.

نظرية التجارة الدولية ونظرية الميزة المطلقة[1]:

اعتبرها سميث امتداد للتجارة الداخلية ومدعاة للتوسع في نطاق السوق والتي ترتبط بالمزايا المطلقة حيث يرى أنّ البلدان التي تتعامل بشكل خاص على العوامل الطبيعية وجب عليها تطويرها وتخصصها في إنتاج هذه العوامل، فكان من المنطقي أن يكون سميث من دعاة حرية التجارة.

نظرية النقود: نظرة ضيقة عند سميث حيث تكمل في وظيفتين: مقياس للقيمة ووسيلة للتبادل.

المطلب الثاني: دافيد ريكاردو (1772–1823)

لمحة تاريخية عن حياته وأعماله:

ولد دافيد ريكاردو في عام 1772 من أسرة يهودية، عاش في مرحلة الثورة الصناعية وتطور الآلة، عمل مع أبيه ثم استقل ريكاردو بعمل خاص أيضاً في مجال البورصة وكوّن ثروة كبيرة مكّنته بعد ذلك من التفرغ والإطلاع. أسس شركة تحمل اسمه جعلته من كبار الأثرياء، وقام بشراء مقعد في البرلمان الإنجليزي عن مقاطعة ايرلندية، وكان عضواً بارزاً في البرلمان، كما بدأت نظرياته في انتقاد أفكار آدم سميث.

أهم أفكاره ومؤلفاته:

اسم ريكاردو ارتبط أساساً بنظرية التوزيع، ففي عام 1817 نشر أهم مؤلفاته تحت عنوان "مبادئ الاقتصاد السياسي ورفض الضرائب"، كما قدّم مجموعة من البحوث عن الطبيعة وثروة الشعوب، كان من أنصار النظرية النفعية والتي ترتكز على "المصلحة الشخصية" كما يؤمن ريكاردو بأن القوة الحية في المجتمع الرأسمالي هي أساس التطور، واعتبر التنافس الحر هو أساس تطور القوة

(1) مرجع سابق لــ روجيه دويهم.

المنتجة كما قال: "إنّ الإنتاج الرأسمالي يعتمد على المصالح المتناقصة بين الرأسماليين والعمال المأجورين، وأن مصلحة إجمالي الأرض تتعارض مع مصلحة الرأسماليين"، واعتبر أيضاً أن رفاهية المجتمع تعود إلى الأرباح العائدة من هبوط أجور العمال والريع العقاري معاً.

وعلى هذا ترتكز تعاليم دافيد ريكاردو حول الأجور، الريع العقاري، كما قال أنّ أسلوب الإنتاج الرأسمالي هو الأسلوب الموضوعي والمطلق والدائم من أم الأفكار الاقتصادية.

أهم نظرياته:

- **نظرية القيمة:**

لقد اقتبس ريكاردو من سميث فكره حول التمييز بين القيمة في الاستعمال وبين القيمة في التبادل، واعتبر الأخيرة هي التي تختص بعلم الاقتصاد، أما المنفعة فليست هي القيمة الطبيعية، فلا وجود لها إلا إذا كانت أحوال السوق مستقرة، ففي نظره قيمة البضاعة بأنها العمل الضروري المصروف في إنتاجها.

- **نظرية الريع:**

الريع هو ما يدفع لمالك الأرض من أجل حق الاستغلال واستعمال الإمكانيات الإنتاجية، يقول ريكاردو: "إنّ مستوى الريع يتحدد بحالة الطلب على المنتجات الزراعية، وذلك لأن حجم الطلب عليها هو الذي يحدد أسعار السلع الزراعية"، لأن عرض الأرض ثابت وبالتالي فإن إنتاجها من السلع الزراعية محدود، فإن زاد الطلب على هذه فإنه يؤدي إلى ظهور فائض يحصل عليه ملاك الأرض، نلاحظ أنّ نظرية ريكاردو عن الريع اعتمدت على فكرة الندرة وفكرة التفاوت بين الأراضي الزراعية من حيث الجودة[1].

---

(1) توفيق سعيد بيضون، **الاقتصاد السياسي الحديث.**

- **نظرية الأجور:**

قال ريكاردو: بأنها قيمة كمية معينة من العمل الحي لإنتاج المواد الداخلية في المعيشة الضرورية للعمل، وقد ميز بين الأجور الاسمية والأجور الفعلية على التالي:

- **الأجور الاسمية:** التي حدَّد بأنها كمية النقود التي يحصل عليها العامل خلال فترة زمنية معينة، واعتبرها السعر الفعلي للعمل في السوق.

- **الأجور الفعلية:** فهي عدد ساعات العلم الضرورية لإنتاج وسائل المعيشة للعامل واعتبرها السعر الفعلي للعمل.

إن زيادة عرض قوة العمل يؤدي إلى انخفاض الأجور وانخفاض الأجور يقلل من عدد العمال، وهذا ما يؤدي إلى تفوق الطلب على قوة العرض وبالتالي إلى زيادة الأجور... وهكذا.

نظرية النقود:

لم يحل ريكاردو مسألة النقود مثله مثل آدم سميث، حيث اعتبرها أداة التبادل فقط، أي لتحقيق عملية التبادل، كما اعتبر أنَّ قيمة الذهب وكذلك سعر الإنتاج تعتمد على كمية الذهب المتداولة، ويتجاهل دور النقد المعدني.

لذا يعتبر ريكاردو من مؤسسي النظرية الكمية التي أكد فيها أنَّ قيمة النقد يحددها النقد المطروح في التداول.

المطلب الثالث: توماس مالتوس (1766-1834)

لمحة تاريخية عن حياته وأعماله:

"مالتوس"، قسيس وباحث سكاني واقتصادي سياسي، ولد في يوم 13 فبراير 1766 من أسرة إنجليزية، فقد مثل الاقتصاد البرجوازي العامي وهو رجعي دافع

عن الملاك الأرض ورجال الأعمال الصناعيين الكبار أعظم المفكرين الاقتصاديين بعد آدم سميث، حيث تخصص في الرياضيات لكنه درس أيضاً العديد من المواضيع وقد حصل على الجوائز التقديرية في الإنجليزية، اللاتينية، واليونانية، وحصل على لقب الماستر.

اشتهر مالتوس بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني، في العصر الحديث يتم مناداته توماس مالتوس رغم أنه في حياته استخدم اسمه الأوسط، روبرت.

أهم أفكاره ومؤلفاته:

دعا مالتوس من خلال كتابه "نظرية السكان" إلى عدة مفاهيم مرتبطة بقانون الزيادة أو النقصان للسكان وعلاقتها بالسلع والخدمات، كما تطرق إلى مشكلة الأجور، ونجد مؤلفه "بحث في مبدأ السكان" الذي صاغ فيه نظريته حول السكان والتي ثارت ضجة كبيرة حيث ورد فيها أن الرجل الذي ليس له من يعيله والذي لا يستطيع أن يجد له عملاً في المجتمع سوف يجد أن ليس له نصيباً من الغذاء على أرضه، فهو عضو زائد في وليمة الطبيعة، حيث لا صحن له بين الصحون فإن الطبيعة تأمره بمغادرة الزمن.

أهم نظرياته:

نظرية السكان:

نحن نعلم أنّ افتقار الطبقة العاملة والزيادة النسبي للسكان هما رأس المال، وهو أيضاً نتيجة الاتساع الذي حدث في إنجلترا من خلال الاستثمارات الكبيرة، وتكثيف الصناعات، ولا تستطيع الطبقات البرجوازية أن تنكر ذلك الواقع، وإنما تحاول تفسيره بما لائمها.

كما تحاول تفسير هذا الواقع لأنه ليس قانوناً تاريخياً ضرورياً للرأسماليين، بل هو شيء طبيعي وغير دائم، بالإضافة إلى ذلك لقانون السكان الذي جاء به

مالتوس، والذي قال عنه من خلال كتابه "تجربة في قانون السكان" ردّ فيه على الاقتصادي الإنجليزي "بيجو" الذي أرجع افتقار الطبقة إلى تراكم رأس المال، فقال مالتوس: "إنّ سبب افتقار الطبقة العاملة وبؤسها يعود إلى قوانين الطبيعة وأنّ ذنب العمال أنفسهم الذين يتكاثرون أو يرغبون في التكاثر".

فهذه الزيادة في السكان حسب المفهوم المالتوسي يتعارض وقوانين الطبيعة بحيث أن الوسائل اللازمة للعيش لا تستطيع أن تنموا بمقدار نمو السكان، واستند هنا مالتوس إلى نظرية الاقتصادي الفرنسي "تيرجوا" الذي تكلم عن خصوبة الأرض المتناقصة وهذه النظرية غير عملية وغير صحيحة.

وقال مالتوس في كتابه المذكور ما يلي: "سبب الفقر هو الطبقة العاملة غير مرتبط بسياسة الحكم، وتباين توزيع الثروة لأن هذا الفقر نتيجة أهل طبيعي يتناسب الزيادة السكانية مرتبط بمتتالية هندسية 1، 2، 4، 8، ... إلخ، سلع وخدمات والمواد الغذائية تزداد بمتتالية حسابية 1، 2، 3، ... الخ.

وبالتالي يقول مالتوس: "لا يحق للطبقة العاملة أن تطالب الأغنياء بالعمل والغذاء" هذه هي بعض الحقائق الهامة التي تنشأ عن قانون السكان.

نظرية الأجور:

إنّ زيادة ساعات العمل أو نقصانها لا يوجد لها أي علاقة بالأجور لهذا فإن مالتوس قال: إنّ سبب انخفاض الأجور هو الزيادة السكانية (ازدياد الأيدي العاملة).

لهذا قال مالتوس: "يجب زيادة ساعت العمل وتكثيف الجهد على العامل واستغلاله من أجل عدم الزيادة السكانية"، كما طالب أيضاً مالتوس تشغيل المرأة والأطفال من أجل خفض الأجور(1).

---

(1) أشرف منصور، آدم سميث والليبرالية **الاقتصادية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1797، سنة 2006.

المطلب الرابع: جون – ب – ساي (1767–1831)

لمحة تاريخية عن حياته وأعماله:

جون ساي من مواليد 1767م، يعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، حيث كان متفائلاً في آرائه على عكس أنصار هذا المذهب في إنكلترا، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا، وهو من أوائل الاقتصاديين الذين بحثوا في القضايا الاقتصادية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية.

وقد ناد بضرورة الفصل بين المنظم والرأسمالي، وتناولت شروحاته ونظرياته ماهية القانون الاقتصادي.

أهم أفكاره ومؤلفاته:

جون ساي من مؤسسي الاقتصاد السياسي وأفكاره الاقتصادية والاجتماعية هي بالأساس من أجل الدفاع عن الملكية الخاصة التي يعتبرها جون حقيقة غير قابلة للتحول أو للتغيير ويعتبر الطبقة الوسطى أنها تكسب الثروة بعملها الشريف وهو أساس الازدهار والقوة ويقضي بعدم تدخل الدّولة في إدارة الاقتصاد.

أهم نظرياته:

- **نظرية السكان:**

التي تسمّى عملياً "بنظرية الخدمات" إنّ هذه النظرية تنظر إلى الإنتاج الاجتماعي والدخل القومي كنتاج عمل ثلاثة عوامل: الأرض، العمل، رأس المال. وهو يؤكد أنّ القيمة لا تتحدد بالعمل وإنما بالخدمات والنفع، وأن الخدمات لا تنتج عن العمل وحده بل على رأس المال والطبيعة أيضاً، وإذا ما

ناقشنا الموضوع على أساس علاقات الناس داخل الإنتاج يتضح أنّ رأس المال ليس سوى عمل تراكم يمتلكه الرأس مالي سابقاً، ومجاناً بفضل استخدام العمال بقوة عملهم، إنّ هذه النظرية هي إثبات أنَّ العمال يتلقى ما يعرض عليه بشكل أجور، وهو نتيجة عمله وأنه لا وجود للاستثمار في المجتمع الرأسمالي الذي ينطوي على انسجام وتوافق الطبقات، فالعامل ينال أجرته لقاء عمله والرأسمالي ينال ربحاً لقاء رأس ماله ومالك الأرض ينال ريعاً لقاء أرضه.

- **نظرية الأجور والربح والريع:**

تنطلق هذه من نظريته الأسبقية حول القيمة أو نظرية الخدمات، فقد قال: "إنَّ مداخيل مختلف الفئات في المجتمع تختلف باختلاف مشاركتها في صنع خيرات المجتمع"، هناك ثلاثة عوامل هامة هي: رأس المال، الأرض، العمل، فالرأسمالي هو مالك للرأس المال، وينال ربحه بمقدار اشتراك رأسماله في صنع خيرات المجتمع، وهذا ربح طبيعي، أما الأرض تشارك في صنع الخيرات المادية للمجتمع، ويبقى الأجر هو المكافئة العادلة للعامل.

المبحث الثالث

زوال المدرسة الكلاسيكية

المطلب الأول: تقييم المدرسة الكلاسيكية

- تميّزت المدرسة الكلاسيكية باتجاهاتها الموضوعية في التحليل واعتمادها على التحليل المنطقي، وبهذا أعطت للاقتصاد صفته العلميَّة الحديثة التي عرف بها منذ ذلك الحين.
- نجاح المدرسة الكلاسيكية في التقاط بعض الأفكار الصالحة التي كان وضع من سبقهم خطوطها الأولى، ولهذا قامت المدرسة الكلاسيكية لدراسة مسألة الفائض الاقتصادي، ولكنها أعطت تفسيراً جديداً يختلف عما سبقه (تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات)، (فائض الميزان التجاري).
- اهتمت ببحث مصادره وطبيعته حيث اكتشفوا أنَّ الصناعة هي أيضاً نشاط منتج بجانب الزراعة، وأن لها مساهمة كبيرة في الفائض الاقتصادي، حتى أننا نلاحظ أن الكلاسيك أيدوا الحرية الاقتصادية أي أن القوانين تتحقق من خلال المجهود الإنساني، إلا أنه لا يمكن أن يخضعها لإرادته، إذ حيث الكلاسيك على الإيمان بالحرية الاقتصادية الكاملة في النشاط الاقتصادي.
- وقد تميزت أعمال الكلاسيك بالبعد عن المصالح الذاتية والاتجاه العلمي في التحليل وفي الأخير نستطيع القول أن المدرسة الكلاسيكية نادت بالحرية الاقتصادية وتحقيق فائض اقتصادي.

- الحرية الاقتصادية لكل فرد حيث أن له الحق في ممارسة واختيار العمل الذي يلائمه وقد عبروا عن ذلك بالمبدأ المشهور "دعه يعمل اتركه يمر".
- الحرية التجارية التي يتم فيها الإنتاج والتداول والتوزيع في جو من المنافسة الحرة.
- يرى الرأسماليون بأن الحرية ضرورية للفرد من أجل تحقيق التوافق بينه وبين المجتمع ولأنها قوة دافعة للإنتاج، لكونها حقاً إنسانياً يعبر عن الكرامة البشرية.
- يدعو رواد المدرسة الكلاسيكية إلى عدم تدخل الدَّولة في الحياة الاقتصادية وأن تقصر مهمتها على حماية الأفراد والأموال والمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد.

تقييم المدرسة الكلاسيكية في نظر الشريعة الإسلاميَّة:

- إنّ الرأسمالية مذهب مادي جشع يغفل القيم الروحية في التعامل مع المال، مما يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.
- إنّ الإسلام وجد وطبق قبل ظهور النظر الرأسمالية والاشتراكية وهو نظام قائم بذاته، والرأسماليون ينادون بإبعاد الدين عن الحياة، وهو أمر مخالف لفطرة الإنسان كما تزن أقدار الناس بما يملكون من مال.

المطلب الثاني: نقد المدرسة الكلاسيكية

اعتقد الكلاسيك بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على الاقتصاد في كل الأزمنة والأمكنة بلا تمييز، وبإتباعهم أسلوب الاستنتاج التجريدي في البحث الاقتصادي، فلم يهتموا بدراسة التاريخ ولا باستخلاص ما يمكن أن تقود إليه هذه الدراسة من نتائج واقعية.

نقد نظرية القيمة:

العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد، فهناك عنصران آخران، الموارد الطبيعية ورأس المال، ولا يمكن رد بقية هذه العناصر الإنتاجية الأخرى إلى عنصر العمل وقياسها به.

رفض فكرة أن النفقة تحدد القيمة على رأس موضوعي بعيداً عن الاجتهاد والتقدير الشخصي.

نقد نظرية التوزيع:

تعرضت النظرية لكثير من أوجه النقد، وحدثت تطورات جذرية في هذا المجال بعد الكلاسيك عندما أصبحت نظرية التوزيع قائمة على الفكرة الحدية "عائد كل عنصر إنتاجي بإنتاجيته الحدية".

أما الريع فكان عرضة للنقد، ولكنه لم يهدم نظرية ريكاردو في الريع، ويتلخص النقد في أن للأرض أكثر من استعمال بما يدعو إلى نشوء "ريع التحول".

نقد نظرية التوظيف:

نقد هذه النظرية أهم وأخطر ما وجه إلى الكلاسيك من نقد، لأنها انطوت على ثبات حجم الناتج الكلي دوماً عند مستوى التوظف الكامل في المدى القصير وأنّ أي قدر من البطالة التي قد تعرضت النظرية لكثير من أوجه النقد.

نقد نظرية النقود:

– تقصر المدرسة الكلاسيكية وظيفة النقود على أنها "أداة للتبادل" وبذلك تغفل وظيفتها الأخرى "كمستودع للقيمة" التي لا تقل أهمية.

– كشف الفكر الحديث عن خطأ النظرية الكلاسيكية في قيمة النقود "نظرية

كمية النقود" لأنها تفترض ثبات حجم الإنتاج والعرض وبالتالي فليس لهما تأثير على مستوى الأسعار.

وهي فرضية خاطئة لأنها غير واقعية، بما أن كمية الإنتاج وكمية السلع المعروضة في الأسواق "حجم المعاملات" عرضة للتغيرات من فترة إلى أخرى.

نقد نظرية التجارة الخارجية:

- ينتقد الكتاب المحدثون هذه النظرية لأنها تقوم على استبعاد النقود والأسعار من بحث مبادلات السلع فيما بين دول العالم من مخالفة ذلك للواقع.

- لا تعني هذه النظرية بما يطرأ من تطورات على اقتصاديات مختلف الدول عبر الزمن بما لذلك من تأثيرات على أحجام وأنواع السلع، من هنا حاول الكتاب معالجة مثل هذه الثغرات في النظرية الكلاسيكية.

نقد نظرية السياسة الاقتصادية:

- رفض فكرة توافق المصلحة العامة والمصالح الذاتية تلقائياً التي تدعم السياسة الاقتصادية الحرة، وترفض تدخل الدّولة في سير النشاط الاقتصادي، لأن الواقع يخاف ذلك في الحياة العملية.

- إن السياسة الاقتصادية الحرة مدعاة في كثير من الأحيان إلى ظهور الاحتكارات ونشوء الأزمات ومجافاة عدالة التوزيع والوقوع في خطأ تطبيق سياسة حرية التجارة مع العالم الخارجي، مما يتعين معه ضرورة تدخل الدّولة بالضوابط اللازمة لسد مثل هذه الثغرات.

نقد نظرية الموقف المذهبي:

هناك فريقان يوجهان النقد للموقف المذهبي عند الكتاب الكلاسيك:

- **الفريق الأوّل:**

يرى أفراده عيوب النظام الرأسمالي ولكنهم لا يريدون القضاء عليه، بل يرغبون في إصلاح هذه العيوب مع الاحتفاظ بالنظام نفسه والدافع إلى هذه الرغبة أنهم يفضلون النظام الرأسمالي على غيره من النظم شريطة تنقية هذا النظام من نقائصه التي تكشف من خلال الشواهد العملية، ومن هنا صاغ بعض الاقتصاديين النمساويين قواعد ما هو معروف باسم "المذهب الحر الحديث" وتتمثل في القواعد التالية:

- الحفاظ على اقتصاد السوق.

- قصر دور الدّولة في اختيار الإطار القانوني الذي يجري النشاط الاقتصادي على مقتضاه.

- اختيار الإطار القانوني بناء على قرارات السلطة التشريعية هدفها الإبقاء على المنافسة الحرة.

- **الفريق الثاني:**

هم الاشتراكيون، الذين يريدون القضاء على النظام الرأسمالي وإحلال النظام الاشتراكي محله لأن الأوّل ليس خير الأنظمة بما يشوبه من نقائص:

- اختيار الإطار القانوني بناء على قرارات السلطة التشريعية، هدفها الإبقاء على المنافسة الحرة.

- ترك بعض الحاجات الإنسانية دون إشباع.

- استغلال أصحاب الأعمال للطبقات العاملة.

- استغلال الدول الرأسمالية للمستعمرات التابعة لها ونهب خيراتها.

النظام عرضة للتقلبات الاقتصادية العنيفة، بما يصحبه من فترات طويلة من البطالة، وخير نظام هو الذي لا يتسم بهذه البطالة القاسية والتقلبات العنيفة.

المطلب الثالث: أسباب زوال المدرسة الكلاسيكية

الرأسمالية نظام وضعي يقف على قدم المساواة مع الشيوعية وغيرها من النظم التي وضعها البشر بعيداً عن منهج الله الذي ارتضاه لعباده ولخلقه من بني الإنسان، ومن أهم الأسباب التي أدّت إلى زوالها:

الأنانية: حيث يتحكم كل فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

الاحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز فيه المستهلكين الضعفاء.

المزاحمة والمنافسة: إنّ بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي الضعيف، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات بين عشية وضحاها.

ابتزاز الأيدي العاملة: ذلك أنّ الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجعل العامل معرضاً في كل لحظة لأن يستبدل ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.

البطالة: وهي مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذ كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك، مما يصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.

الحياة المحمومة: وذلك نتيجة للصراع القائم بين الطبقتين لإحداهما مبتزة بهما جمع المال من كل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها، دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل.

الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تقوم باستعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكرياً وسياسياً وثقافياً عامة، وذلك لنهب خيرات مستعمراتها وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

الحروب والتدمير: فلقد شهدت البشرية ألواناً عجيبة من القتل والتدمير والتخريب وذلك نتيجة طبيعية للاستعمار الذي نزل بأمم أفظع الأهوال وأشرسها.

أفكارها الخاطئة:

* الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم، وكثيراً ما تنجح الديمقراطية مع الأهوال بعيدة عن الحق والعدل والصواب.

* إنَّ النظام الرأسمالي يقوم على أساس الربا الذي هو جوهر العلل التي يعاني منها العالم أجمع.

* إنَّ الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنَّه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.

* تعمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة أو تقذفها في البحر خوفاً أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون من الشعوب في حالة شكوى من المجاعات التي تحتاجها.

* يقوم الرأسماليون بإنتاج المواد الكمالية ويقومون الدعايات الهائلة لها، دون الالتفات إلى الحاجات الأساسية للمجتمع، ذلك أنهم يفتشون عن الربح والمكسب أولاً وآخراً.

* يقوم الرأسماليون في أحيان كثيرة بطرد العامل عندما يكبر دون حفظ لشيخوخته، إلا أنَّ أمراً كهذا أخذت تخف حدته في الآونة الأخيرة بسبب الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية.

الخاتمة

نلاحظ من خلال دراستنا للمدرسة الكلاسيكية أنّ الفكر الكلاسيكي قد ساهم كثيراً في ازدهار وتطوير الحياة الاقتصادية في أوروبا، خاصة وذلك بفضل جهود المفكرين الاقتصاديين ومساهمتهم الفكرية التي كانت لها أهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية المطبقة في إنجلترا وخاصة حرية التبادل التي اتبعها على إرشادات ريكاردو.

واستطاعت بفضلها أن تحقق سيطرتها الاقتصادية على العالم إلى غاية الحرب العالمية الأولى.

ومن هنا يمكننا القول بأنه بفضل الجهود الفكرية للتقليديين تتحدد معالم الاقتصاد السياسي ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه.

الفصل الرابع

المدرسة الماركسية

- **المبحث الأوّل: المدرسة الماركسية وهجومها على الفكر الكلاسيكي**

- المطلب الأوّل: التعريف بماركس ونظرية المادية الجدلية.

- المطلب الثاني: رواد المدرسة الماركسية وأهم مؤلفاتهم.

- المطلب الثالث: الهجوم على الفكر الكلاسيكي.

- **المبحث الثاني: نظرية القيمة وفكرة فائض القيمة**

- المطلب الأوّل: شرح نظرية القيمة.

- المطلب الثاني: نظرية فائض القيمة.

- **المبحث الثالث: قوانين التطور الاقتصادي الرأسمالي والتوزيع**

- المطلب الأوّل: قوانين تطور الاقتصاد الرأسمالي.

- المطلب الثاني: تحليل تراكم الرأسمالي والتوزيع عند ماركس.

- **المبحث الرابع: أزمة النظام الرأسمالي عند ماركس**

- المطلب الأوّل: أزمة النظام الرأسمالي.

- المطلب الثاني: تعقيب مع التحليل الماركسي.

المبحث الأوّل

المدرسة الماركسية والهجوم الماركسي على الفكر الكلاسيكي

تمهيد

أدّى تطور القوى الاشتراكية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي ونفيه (أي الطبقة العاملة) في وجودها إلى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة إلى تحطيم وحدة البناء النظري الكلاسيكي، وأثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادي[1].

فالتيار الأوّل وإن كان يبدأ من بناء النظري للتقليديين يعطينا بناءً نظرياً يختلف كيفياً عن بنائهم هذا التيار. ويمثل في ذات الوقت استمرار للفكر التقليدي، الأمر الذي يطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده ذلك هو التيار الاقتصادي السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس، وهذا بالضبط ما سنتطرق له من خلال بحثنا الموجز حول ما قدمته المدرسة الماركسية وكيفية تحليلها لموضوع الاقتصاد، وكل ما يتعلق بذلك.

---

(1) Adam smith an inquiry into the nature and causes of the wealh of nations (new york: modern library, 1937, p. 423.

المطلب الأول: التعريف بماركس ونظرية المادية الجدلية

ولد كارل ماركس في ألمانيا سنة 1818–1883، كان يعمل محامياً تحصل بعدها على دكتوراه في الفلسفة ببرلين، تعلق بشكل كبير بالفيلسوف –هيغل–، أصدر كتابه الأوّل في رأس سنة 1867، اتجه في تحاليله الفلسفية وفي دراسته إلى المادية الجدلية والمادية التاريخية(1).

المادية الجدلية (الديالكتيكية):

هو الأمر الذي يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكوّن من المادة في حركتها، هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة إحداها بالآخر عضوياً، والتي هي في طور مستمر، فكل شيء في حالة صيرورة في التغيير مستمر هذه الحركة تتم في عملية ذاتية تنتج عن التصارع الأضداد، فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف الديالكتيكي عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد علاقة ينشأ عنها توالي مراحل أخرى، فالشرط الضروري لموقف الديالكتيكي يتمثل في وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين، ولكنهما منفصلتين، وعليه نبين أن كل واقعة هي أكثر من مجرد واقعة، إذ هي في ذات الوقت نقيض الإمكانيات الحقيقية التي تضمنها الواقعة في كل الأشياء في كل المواقف توجد النقيضان (العنصر الموجب والعنصر السلبي).

مثال ذلك التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالي المتمثل في التناقض بين المال والعمل، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تؤول لطبقة معينة امتلاك وسائل الإنتاج استبعاد العامل عن هذه الوسائل، ويكون عليهم أن يبيعوا قدراتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الإنتاج، هذه العلاقة التي هي رأس المال والذي هو نقيض العمل، فالصراع بين هذين النقيضين يولد

---

(1) د. خالد أبو قمصان، **موجز تطور الأفكار الاقتصادية عبر العصور**.

الحركة ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشط[1].

إنَّ التغير الكيفي يمثل عنصراً جديداً هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور (مثال بعد أن درس التحول الديالكتيكي للمجتمع الأوروبي من شكله الإقطاعي إلى شكله الرأسمالي يقول ماركس تعطي طريقة الاختصاص الرأسمالية المترتبة على طريقة الإنتاج الرأسمالية (المكية الخاصة) هذا النقيض الأوّل للملكية الخاصة الفردية المرتكزة على عمل المالك.

ولكن الإنتاج الرأسمالي يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة، ذلك هو نقيض النقيض هذا الأخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة، وإنما يعطيه فردية ترتكز على التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الإنتاج.

أما المادية التاريخية: فهي الأسلوب المتحكم في تطور القوة المنتجة في كل الأنظمة والتحاليل الطبقية لكل مرحلة مرت بها البشرية[2].

المطلب الثاني: رواد المدرسة الماركسية وأهم مؤلفاتهم

إنَّ تحديد مفهوم الاشتراكية يعود الفضل فيه إلى كل من كارل ماركس (1818–1883) وفريدريك إنجلز (1820–1890)، وإن كان القسط الأوفر من الإبداع الفكري يعود الفضل فيه لماركس.

ساهما في عام 1847 في لندن في صياغة بيان الحزب الشيوعي الذي نشر عام 1848 المتضمن العبارة الشهيرة (أيها العمال في جميع أقطار العالم اتحدوا)

---

(1) د. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الطبعة السادسة 1994.

(2) محمد ديويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الطبعة السادسة 1994.

اشتراكياً في الثورة الألمانية لعام 1848، وعلى إثرها نفي ماركس من ألمانيا فالتجأ إلى باريس حيث ساهم في الثورة، وبها نفي لبروكسل ومنها إلى لندن حيث عاش وتوفي فيها. وحينما نقول عن ماركس أنه عاش في لندن ففي الواقع لقد (أقام) إذ جاز قول هذا التعبير في مكتبة المتحف البريطاني حيث التهم كل ما وقع تحت يديه من كتب ومؤلفات.

في لندن انصرف ماركس إلى البحث وتوقف نشاطه الثوري باستثناء ما كان يقوم به من نشاط صحفي لكسب العيش من جهة، وما بذله من اهتمام في الجمعية العالمية الأولى (1864–1876) من أهم مؤلفاته: بؤس الفلسفة في رده على فلسفة البؤس لبرود ون 1847.

– الصراع الطبقي في فرنسا (1848–1850).– إسهام في النقد الاقتصادي السياسي 1959.

– رأس المال (ثلاث أجزاء) الجزء الأوّل نشر عام 1867، أما الجزئين التاليين فقد نشرهما –انجلز– بعد وفاته في عام 1885–1894.

أما –إنجلز– فقد نشر كتاباً عام 1845 بعنوان: "الطبقة العالمية في إنجلترا". وفي عام 1878 نشر أيضاً كتاباً بعنوان "رد على دوهرينغ)، وحتى عام 1889 استطاع أن يجمع بين عمله كصاحب مصنع ونضاله الثوري، إلا أنّ هذا العام اوقف كل نشاطاته ليتفرغ للاشتراكية الماركسية[1].

المطلب الثالث: الهجوم على الفكر الكلاسيكي

يبدأ ماركس تحليله للاقتصاد بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، فيثير مارك أولاً التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي

---

(1) محمد ديويدار، المرجع السابق.

التقليدي من حيث طبيعته وحدوده، وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع على الأسس التالية[1]:

يتجاهل التقليديون الكيف أي المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية، إذ يمتص تحليل المظهر الكمي (القابل للقياس كل اهتمامهم فإذا ما جردنا من الكيفي أصبحت الظواهر التي تجري دراستها متجانسة، أي لا فرق كيفي بينهما، والواقع أن ظواهر ليست كذلك، يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادي (بفضل استسلامهم للفلسفة الفردية له طبيعة أنانية، فهذا الرجل الاقتصادي يستمد قواعد سلوكه من الطبيعة الإنسانية التي لا تتغير عبر التاريخ، فهذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خاصية محددة للحالة النفسانية للإنسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادي، وهو ينتقده ماركس، فالقوانين الاقتصادية له بنسبة له نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو الملموس في المجتمع.

بمعنى آخر، تؤسس فكرة الرجل الاقتصادي الصفة الاقتصادية لظواهر على الإنسان المجرد ككائن له حاجات، وهو ما يرفضه ماركس على أساس أنَّ الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع. ومجتمع محدد بذات فما هو اقتصادي يتحدد اجتماعياً وليس لخصوصية مجردة ترد إلى الإنسان بصفة عامة.

بهذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطاً وثيقاً وهو خاصاً باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير، وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان.

---

(1) محمد دويدار، المرجع السابق.

المبحث الثاني

نظرية القيمة وفكرة فائض القيمة

المطلب الأول: شرح نظرية القيمة

لقد أوجد ماركس في نظرية ريكاردو في القيمة الأساسية الذي يستطيع شرح الرأسمالية أو بشكل آخر الأساس الذي تتبنى عليه القيمة التبادلية لسلعة ما يبقى، أن ماركس أكمل تلك النظرية التي كان يكتنفها الغموض عند آدم سميث وريكاردو، صحيح أن ريكاردو بيّن أن تكاليف الإنتاج هي أساس القيمة وأن العمل هو المصدر الذي تقاس عليه تكاليف الإنتاج هاته، فالعمل هو مصدر القيمة ولكن ريكاردو لم يبين كمية العمل التي تدخل في القيمة رغم أنه فتح الطريق أمام ماركس لدخول في هذا الاتجاه، والبحث عن أنواع العمل التي تدخل في القيمة، كما أن كمية العمل التي تدخل في إنتاج بضاعة ليست هي التي تحدد القيمة المتبادلة لهذه البضاعة، أي أن هذه البضاعة المتبادلة تحوي كمية مساوية من العمل الضروري لإنتاجها. قد يرتفع سعر البضائع أو تنخفض حسب زيادة العرض والطلب وحسب القدرة وحسب المنفعة، لكن ذلك لا يعني أن تلك العوامل هي السبب الحقيقي لزيادة القيمة، أو كما يقول ماركس هو جوهر القيمة، فكلما زادة كمية العمل التي يتطلبها إنتاج بضاعة كلما زادت قيمة تلك البضاعة وكان بالتالي سعرها أكثر.

إنّ من أهم ما أضاف ماركس هو تفسيره لوجود قيمتين لكل بضاعة أو تفسيره لطابع المزدوج لقيمة البضاعة، حيث يرى ماركس أن ازدواجية قيمة البضاعة ناشئ عن ازدواجية طابع العمل الذي يدخل في تلك البضاعة، حيث

يتمثل هذا العلم في مظهرين، عمل ملموس وعمل مجرد:

عمل ملموس: وهو ذلك العمل الذي أنفق بشكل معين وعقلاني ومفيد، وهذا العمل هو الذي يخلق للبضاعة قيمتها الاستعمالية أي يجعل منها بضاعة نافعة.

عمل مجرد: وهذا العمل لا يدخل إلا في إنتاج البضاعة، أي الإنتاج المعد للبيع، فهو للبيع فهو يحدد حسب كمية العمل المبذول في إنتاج البضاعة.

المطلب الثاني: نظرية فائض القيمة

تحويل القيمة الزائدة إلى الربح وميل معدل الربح إلى الهبوط، لا يستفيد من القيمة الزائدة الرأسماليون الصناعيين فقط، وإنما تشاركهم في ذلك الطبقات التجارية وكبار المالكين العقاريين فضلاً عن الرأسماليين المزارعين، لأنه وإن كان الرأسماليون الصناعيين هم المستهلكين للعمل الزائد من الطبقة العاملة، وهم بالتالي المستفيدين مباشرة من القيمة الزائدة، فإن الرأسماليون التجاريون يمر عبرهم الرأسمال من الشكل إلى آخر، سواء كان رأس مال نقدي أو إنتاجي أو صناعي. إن كل من تلك الطبقات تحصل بالتالي على الربح الذي هو عبارة عن نسبة القيمة الزائدة على مجموع رأس المال، ولهذا أسماه ماركس بشكل المحول للقيمة الزائدة:

$$(R)=(VR)\ {}^{(1)}100\ /(KF+KV)$$

ويكون بالتالي معدل الربح:

VR............هي القيمة الزائدة.

---

(1) توفيق سعيد بيضون، **الاقتصاد السياسي الحديث.**

KF...........هو رأس المال الثابت.

KV...........هو رأس المال المتغير.

ومن الواضح أن معدل الربح يكون دائماً أدنى بكثير من معدل القيمة الزائدة، كما يعتبر معدل الربح الأساس المحرك للإنتاج الرأسمالي، حيث يسعى كافة الرأسماليين على الحصول على أعلى معدل الربح، ويكون هذا المعدل واحد في مختلف المشروعات الرأسمالية، والسبب بسيط، قد يكون هناك مشروع يحقق معدل الربح أعلى من باقي المشاريع نتيجة لزيادة الطلب على البضاعة التي ينتجها أو نتيجة لاستخدام تكنيك متقدم على باقي المشاريع، لأن أسعار البضائع تحدد كما تعرف في كمية العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجها.

– لكن الأرباح الإضافة في ظروف المزاحمة تقود جميع الرأسماليين لإنتاج تلك البضاعة، وإلى إدخال تكنيك متقدم الذي استعمله الرأسمالي الأوّل، وسوف تهبط بالتالي قيمة البضائع لتساوي القيمة الفردية مع القيمة الاجتماعية، ويصبح معدل الربح واحداً في كافة المشاريع[1].

(1) المرجع السابق لمحمد دويدار.

المبحث الثالث

قوانين التطور الاقتصادي الرأسمالي والتوزيع

المطلب الأول: قوانين تطور الاقتصاد الرأسمالي

اكتمل البناء النظري لماركس بنظرية في تطوير الرأسمالي، هذه النظرية تقوم على[1]: تحليل العملية الاقتصادية كعملية للإنتاج وتجدد الإنتاج، تحليلاً يعطينا نموذجين لتجديد الإنتاج: نموذج لتجدد الإنتاج البسيط، وآخر لتجدد الإنتاج على نطاق متسع.

– تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالي من التراكم البدائي إلى التراكم في أثناء العملية الاقتصادية في وقت أصبحت فيه طريقة الإنتاج الرأسمالية الطريقة السائدة، من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالي، وهي:

– قانون تركيز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس مال ومركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها).

– قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي، وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابياً وسياسياً.

– قانون ميل معدل الربح للانخفاض.

– قانون التطور الاقتصادي غير متوازن التطور الرأسمالي، من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي.

---

(1) خالد أبو قمصان، مرجع سابق.

المطلب الثاني: تحليل الرأسمالي والتوزيع عند ماركس

كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي نجد أن ماركس يؤكد أن عملية التراكم لا يقوم بها إلا أصحاب الملكيات أي الرأسماليون الذين يحصلون على فائض القيمة[1]. وكما ذكرنا فيما سبق أن الرأسماليون يحاولون دائماً الحصول على أعلى معدل فائض القيمة، ولهذا فهم يحاولون توفير المدفوعات الأجور بصفة مطلقة عن طريق توفير العمال أو نسبياً عن طريق تشغيلهم لعدد أكبر من الساعات.

وقد ساعد تقدم الفن الإنتاجي الآلي كثيرا في هذه الناحية بحيث قلل الاعتماد على المهارات الخاصة للعمل، ولقد أمكن استخدام النساء والأحداث في الوقت الذي عاصره ماركس للقيام بأعمال تتماثل مع أعمال الرجل، ولم يكن ذلك ممكناً في بداية الثورة الصناعية، ولقد زاد ذلك من احتياطي العمال الموجود في سوق العمل، وبالتالي زادت قوة الرأسماليين على المساومة على الأجور وقدرة تخفيضها، كما أن التقدم الآلي من ناحية أخرى كما ذكرنا من قبل قلل من الأهمية النسبية لعنصر العمل، وهو ما أعطى تحكماً أكبر للرأسماليين في عملية الإنتاج.

وبالرغم من هذه النتائج التعسة بالنسبة للعمال كما يرى ماركس، فإنه يقرر أن هذه التطورات قد أثمرت من ناحية معينة إلا وهي رفع الإنتاجية بصورة هائلة ورفع معدلات الكلاسيكي طوال قرن من الزمان، ألم يؤدي فائض القيمة الذي يسود القطاع الزراعي إلى ارتفاع متتال في أسعار المواد الغذائية، وبالتالي إلى ارتفاع ريع الملاك الأراضي من جهة وإلى انخفاض أرباح الرأسماليين من جهة أخرى.

---

(1) كامل بكري وأحمد مندور، **عالم الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1989.

إن ماركس رفض هذا التحليل الكلاسيكي رفضاً مطلقاً على أساس عدم وجود خط فاصل محدد بين الزراعة والصناعة الحديثة، ففي رأيه أن القطاع الصناعي هو الآلة المحرك للاقتصاد، وأن التقدم فيه يجلب التحسينات في القطاع الزراعي، ويجب علينا أن نذكر أن الفترة التي عاصرها ماركس تميزت بسرعة التقدم التكنولوجي في القطاع الزراعي على عكس الفترة التي عاصرها الكلاسيكي الأوائل، وأدى هذا إلى ارتفاع في الإنتاجية في هذا القطاع بصورة ملموسة ومستمرة، وإذا لم يكن غريباً من ماركس أن يرفض فكرة القطاع الزراعي التقليدي الذي يعوق التقدم الاقتصادي.

كما أن ماركس أيضاً من ناحية عامة رفض التعريفات الكلاسيكية الخاصة بالأرباح، فمن وجهة نظره كانت الملكية وعائدها هي الأمر الهام وليس هناك لهذا السبب ما يميز الرأسماليين عن ملاك الأراضي، حيث يشتركان في صفة واحدة وهي استغلال الطبقة العاملة ولكن هناك عاملين أساسيين يحركان عملية التراكم الرأسمالي، وهما:

1- الطبيعة الخاصة بالنظام الرأسمالي – المنافسة من أجل البقاء والطبقية الموجودة في النظام- إلى آخره.

2- التقدم التكنولوجي الذي يرفع الإنتاجية بصورة دائمة، فتنخفض تكلفة السلع مقدرة بوحدات من العمل.

أما العامل الأوّل فيتمثل من خلال الحصول على فائض القيمة ومحاولة رفع معدله.

أما بخصوص العامل الثاني فنجد أن التقدم التكنولوجي المستمر يعني أن تكلفة السلع المنتجة مقاسة بوحدات من العمل سوف تتعرض للتناقص، وبهذا ترخص السلع، هذه العملية تستمر ويتزايد أثرها باستمرار التقدم التكنولوجي،

فحينما يتوصل أحد الرأسماليين إلى استخدام آلة متقدمة تنخفض من نسبة العمل المستخدم في الإنتاج وبالتالي ترفع معدلات فائض القيمة والأرباح، فإن السعي لاستخدام الآلات الحديثة التي تعتمد على فن إنتاجي موفر للعمل ومكثف لرأس المال يستمر.

وبهذا الشكل ترتبط عملية التراكم الرأسمالي بالتقدم التكنولوجي ارتباطاً هاماً ولا بد من سيرهم معاً ويتأكد في الشرح السابق صورة الفلسفة المادية التي يقررها ماركس مرة أخرى، بمعنى أن عملية التراكم الرأسمالي لا تنتمي إلى الطبيعة البشرية للرأسماليين، إنما هي ترتبط تمام الارتباط بطبيعة الإنتاج الرأسمالي أي علاقات الإنتاج الرأسمالية والتنافس والطبقية، فبقاء الرأسماليين يعتمد على قدرتهم على استحواذ واستخدام الآلات التي ترفع من إنتاجية العمل، وإن لم يقوموا بذلك فإنهم سوف يقتلون في معركة التنافس وقد يلاحظ القارئ لكتابات ماركس الأصلية أنه كثيراً ما وصف الرأسمالي بالنهب والاستغلال ولكن هذه الأوصاف يلحقها عليهم من واقع البيئة المادية التي يعيشون فيها وليس عن طبيعتهم كبشر، ولذا يذكر ماركس أن الصفات السيئة واللعنات التي يسقطها على رؤوس الرأسماليين لا ولن تغير في الأمور شيئاً، كما أنه ليس هناك أي فائدة من محاولة إصلاحهم أو تحسين تصرفاتهم لأنهم أي الرأسماليين يقومون بدور تاريخي تحتمه ظروف البيئة الاقتصادية التي يعيشون فيها ويعملون من خلالها.

ويجب أن يلاحظ من المناقشة السابقة الحدود الواضحة التي يعرضها الفكر الماركسي على عملية التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، فهي في رأيه تتم لغرض أساسي وهو التوفير النسبي لعنصر العمل بغرض زيادة معدل فائض القيمة ومعدل الربح.

ولذلك فإن الرأسماليين يرفضون تلك الاختراعات التي قد تؤدي إلى زيادة

كفاءة الإنتاج بالاعتماد على عنصر العمل بصورة أكبر، وبالتالي فإن عملية التراكم الرأسمالي محدودة بفيض الاختراعات الموفرة للعمل والمكثفة لرأس المال، ذلك لأن قيمة السلع في السوق الرأسمالي يمكن أن تنخفض فقط إذا أمكن إنقاص كمية العمل المباشرة التي تحتويه هذه المناقشة الماركسية، جعلت إحلال الآلة محل العمل شرطاً أساسياً لاستحواذ السلع الرأسمالية الجديدة، لقد كان هذا الافتراض أساسي بالنسبة لاستكمال النموذج الماركسي، وحينما نسترجع أعمال ريكاردو نجد أنه توقع نتيجة مماثلة.

ولقد كان تيار الفكر الكلاسيكي في هذا الخصوص يسير في اتجاه القول بأن المنافسة المباشرة بين الآلة والتوظيف ينتج عنها أثران، أحداهما هو توفير الأموال نتيجة زيادة الكفاءات وأن الأثر الثاني يلغي الأثر الأوّل حيث أن هذه الأموال الموفرة تستخدم في العملية الإنتاجية لتشغيل عمال جدد، ومما يذكر أن ريكاردو تخلى عن هذا الرأي، ولقد أصرّ ماركس فيما بعد على بطلان هذا الرأي، والذي يفترض ضمنا عدم وجود التعارض بين المصلحة الرأسمالية والعمالية حيث أن كل المكاسب التي تؤول إلى الرأسماليين تستخدم بعد ذلك في تشغيل العمال.

وأحد النتائج الهامة المترتبة على عملية التراكم الرأسمالي هو الاستخدام المتزايد للآلة واستجلاب آخر المستحدثات الفنية، وذلك بغرض توفير عنصر العمل وزيادة معدلات الأرباح. ازدياد حدّة المنافسة هو انهيار أعمال هؤلاء الذين يعتمد إنتاجهم على فنون إنتاجية أقل تقدماً وأولى الضربات في هذا المجال يشعر بها العمال الحرفيين وبعد الحرفيين يأتي دور صغار الرأسماليين فينهار العديد منهم، إما عن رأس مال هؤلاء فإنه جزئياً يؤول إلى أيدي المنتصرين من كبار الرأسماليين وجزئياً يهلك حيث لا تكون له قيمة اجتماعية مع وجود التقدم التكنولوجي.

أما عن الطلب عن العمال فهو ينمو خلال هذه المرحلة بصورة أبطأ من تلك التي يتراكم بها رأس المال، ويتزايد بها الإنتاج، هذه المشكلة الخاصة بالتعارض ما بين الآلة والعامل التي عاصرها ماركس لم تختلف بعد حتى عصرنا الحاضر.

ففي البلاد النامية على وجه الخصوص نجد أن أحد المشاكل الكبرى تتمثل في أنّ المستحدثات الفنية الموفرة للعنصر العمل، يمكن أن تقوم بهمة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي القدرة على تركيم رأس المال وزيادة الإنتاج. ولكن لجوء آلة الأسلوب في الوقت نفسه يحتم التخلي عن هدف التشغيل أكبر عدد ممكن من السكان والذي تلتزم فيه الحكومات من خلال تعهداتها الاجتماعية والسياسية، ويقرر ماركس أن النتيجة المترتبة على إحلال الآلة محل العامل هي زيادة جيش المتعطلين، وهذه النتيجة في حد ذاتها في رأيه تقف مع طبيعة النظام الرأسمالي لسببين:

أولاً: لأنها تضعف المركز الاجتماعي للطبقة العاملة، وتسمح باستمرار سيطرة الرأسماليين وتقوية قبضتهم على مختلف الشؤون في الدّولة.

ثانياً: إن جيش المتعطلين يضمن دائماً وجود عرض غير محدود من العمل عند طبقتي الملاك والعمال، وهنا أيضاً يجب أن نذكر أن ماركس يتحدّى النصيحة الكلاسيكية للعمال بأن يحدوا من نسلهم لكي يقيدوا عرض العمل، وذلك لكي يزيدوا من قوتهم عند مساومة الرأسماليين.

المبحث الرابع

أزمة النظام الرأسمالي عند ماركس

المطلب الأول: أزمة النظام الرأسمالي

باستعراض الفكر الكلاسيكي والماركسي نجد أنهما يتفقان معاً في أنّ القوانين الاقتصادية الديناميكية تجذب الاقتصاد وتحركه نحو نهاية مقدرة وهي الركود، ولكن بينما يرى الكلاسيكي هذه النهاية تتمثل في حالة من الركود الاقتصادي وأن هناك من الوسائل الاقتصادية ما يمكن أن يؤدي إلى تأجيل هذه الحالة أو تخفيضها؛ نجد أن مارك يعتقد أنّه لا توجد أي وسيلة للعلاج وأنه ما إن يبدأ الركود الاقتصادي حتى ينتهي بانهيار الرأسمالية وزوالها إلى الأبد، وهو يعتقد أن الرأسمالية تمثل مرحلة تاريخية مثل المرحلة السابقة كالإقطاع ذاته لا سبيل لأية قوة بشرية.

والنظرية الماركسية عن الأزمة توجد مبعثرة من خلال كتاباته، ولذلك فإن دراستها وتلخيصها يتطلب مجهوداً خاصاً في التجميع وطريقة العرض، ولكن أوّل ما نبدأ به في هذا المجال هو أن نذكر أن ماركس طرق موضوع الأزمة من ثلاث جوانب، مما دعا الفكر الاقتصادي أن يقولوا أن ماركس له ثلاثة نظريات في الأزمة، وآخرون ذكروا أنها نظريتان فقط، ولكن المسألة لتعدوا أكثر من محاولات لتقييم الفكر الاقتصادي في هذا الخصوص. وتهمنا هنا أن نستعرض الجوانب الثلاثة التي ينظر بها ماركس إلى أزمة النظام الرأسمالي وكيفية حدوثها وتمكنها من القضاء على هذا النظام، وأوّل نظرية وأبسطها هي أن الاقتصاد الرأسمالي يضم العديد من الصناعات وأن معدلات النمو الخاصة

بهذه الصناعات تحدث بصورة غير متناسقة، وهذا يحدث في رأي ماركس نتيجة عدم التوازن الموجود في طبيعة السوق الحرة.

فالاقتصاد يتكون من العديد من الرأسماليين كل منهم يأخذ قراراته لمصلحته الفردية، ولذلك لا سبيل إلى تنسيق القرارات كلها في الاقتصاد بصورة تكفل توازنها، وخلال وقت الرواج نجد أن بعض الصناعات المتكاملة معها لم تتوسع بنفس الدرجة، وعليه تصبح طاقة هذه الصناعات فائضة ويؤدي اختلالها إلى التدهور.

أما النظرية الثانية التي يمكن استخراجها من كتابات ماركس فهي تتشابه مع بعض الآراء الحديثة لكير وكلاسيكي، وفي هذه النظرية يبدو الرواج مع تطبيق الاختراعات وهذا يؤدي إلى ظهور زيادات غير عادية يحفز الرأسماليين على زيادة استثماراتهم، ولكن هذه العمليات تتضمن توفيراً في قوة العمل وتناقص نصيبهم في استثماراتهم من قيمة الإنتاج، بينما من الناحية الأخرى يتزايد نصيب الرأسماليين، وهذا في حد ذاته يحتوي على بذور فناء الرواج، حيث أن الرأسماليين يميلون إلى ادخار نسبة كبيرة من الزيادة في مدخولهم على عكس العمال الذين ينفقون أية زيادة على الاستهلاك.

إن حصول الرأسماليين على نسبة أكبر من الزيادة في الدخل، ثم ادخار نسبة كبيرة من هذه الزيادة يؤدي إلى تناقص الطلب الكلي على الإنتاج المتزايد. بعبارة أخرى أن الاستثمار المتزايد أثناء الرواج يفشل في أن يخلق القوة الشرائية لاستيعاب الزيادة في المنتجات النهائية، وحينما تبدأ السلع في التكدس لدى الرأسماليين تضبط الأرباح وهذه هي أزمة قصور الاستهلاك.

أما النظرية الثالثة فهي أقل وضوحاً في الكتابات الماركسية وملخصها أن الاستثمار في مرحلة الرواج التضخمي يلاحظ أن المستحثات الفنية الجديدة غير

كافية الملاحظة على نصيب متزايد من الإنتاج لصالح الرأسماليين، وحيث أن عملية تراكم رأس المال مستمرة فإن معدل الأرباح يهبط وهذا يقودنا إلى الكساد.

ويمكن أن نتصور أزمة النظام الرأسمالي تحدث لسبب أو لآخر من هذه الأسباب الثلاثة، أو بهم جميعاً، حيث أنه لا يوجد تعارض منطقي بين الثلاث نظريات بالرغم من اعتقاد بعض الكتاب بأن الظروف الثانية والثالثة هي ظروف متعارضة.

المطلب الثاني: تعقيب على التحليل الماركسي

إن فهم التحليل الماركسي في نمو الاقتصاد ينطلق من الإلمام بملامح الفلسفة المادية الجدلية (الديالكتيكية) وهذا أمر ضروري ويلاحظ أن ماركس لم ينكر وجود العوامل غير مادية (مثل العوامل الاجتماعية أو الأخلاقية) ولكنه جعل التغيرات فيها جميعاً دالة للعوامل المادية، فالمادية هي التي أبقت على التغيرات على اختلاف أنواعها، وعلى سبيل التأكد فإن ماركس لم يعتقد على الإطلاق بإمكانه تغير العوامل المادية (الاقتصادية) تبعاً لتغير العوامل غير المادية.

وقد علق على ماركس بأنه ذلك الاقتصادي الكبير والفيلسوف والعالم الاجتماعي ماركس قد أخطأ أخطاءً لا يمكن التنصل منها أو إصلاحها، وذلك بالرغم من ضخامة أعماله العلميَّة فلقد تنبأ بانهيار الرأسمالية في بعض البلدان الغربية التي كانت تقود التقدم الاقتصادي مثل بريطانيا ولم يحدث هذا، وكذلك لم يحدث انهيار الرأسمالية بالشكل الذي تحدث عنه تبعاً لأزمات قصور الاستهلاك أو الإفراط الاستثماري ربحاً بسبب الاستعمار وبسبب اتساع نطاق التجارة الخارجية بين البلدان الصناعية المتقدمة والعالم الخارجي اتساعاً لم يسبق له

مثيل، ساعد في تعريف فوائض الإنتاج وفي استمرار النمو في البلدان بمعدلات مرتفعة، ولقد دعي هذا بإتباع ماركس للقول بأن ومن جانب آخر أثبتت التطورات المتلاحقة في النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي قام في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) على أساس الفلسفة الماركسية عدم قدرته على مواجهة التطورات والتحديات العالمية من قبل النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولقد كان الظاهر للعالم كله أن التقدم التقني والنمو الاقتصادي يحدث بصفة مستمرة وسريعة داخل النظام الاشتراكي، أما حقيقة الأمر فقد كانت هناك مشاكل متزايدة نتيجة الحافز الفردي ومحاولة التأكيد على الفلسفة المادية، ومحو الأديان وجميع الفلسفات غير المادية، كل هذا كان يتعارض مع طبيعة البشر، وبعد نحو سبعين عاماً من قيام النظام الاشتراكي العلمي (الماركسي) حدث الانهيار التام وفوجئ العالم بأن الغالبية العظمى من الأفراد الذين عاشوا داخل هذا النظام لا يريدانه، وإنما يريدون حريتهم ويريدون أن يعودوا إلى النظام الاقتصادي الحر، الذي كرس ماركس فكره للقضاء عليه منذ أكثر من قرن وانهيار النظام الاشتراكي (الماركسي) في بداية التسعينات وبقي النظام الرأسمالي على عكس ما كان ماركس يتوقع ويتنبأ، وعلى خلاف ما كان أتباعه يتمنون. انهيار الرأسمالية قد تأجل بسبب الاستعمار ولقد أرجعوا التوسع الهائل في التجارة الخارجية إلى هذا العامل بصفة أساسية.

كما قال لينين وهو أبرز التابعين لماركس، أن الاستعمار هو أعلى مراحل الرأسماليين وأنه بانتهاء الاستعمار سوف تنتهي الأنظمة الرأسمالية، ولكن هذا لم يحدث أيضاً، وحينما حدث الكساد العظيم في الغرب الرأسمالي في الثلاثينيات تصور الماركسيون أن هذه هي النهاية، ولكنها لم تكن أيضاً، فعن طريق تنظيم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي (كير) تمكّن النظام الرأسمالي من تعديل قواعد العمل به والإفلات من مسألة الانهيار التي سبق التنبؤ بها.

أما بالنسبة لتنبؤات ماركس عن تزايد البؤس بين العمال، فهذا لم يحدث أيضاً واستمرت الرفاهية الاقتصادية تتزايد بينهم، لقد تزايدت مستويات الأجور العمالية الحقيقية في أوروبا الرأسمالية بالرغم من استمرار تراكم رأس المال بمعدلات عالية، والأخذ بالفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال. أما البطالة بين العمال فقد كانت تحدث ولكنها لم تكن أبداً خطيرة، بحيث تتمكن من تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية فقط، وفي أزمة الثلاثينيات كان من الممكن أن تؤدي البطالة إلى نتائج خطيرة للغاية في أنظمة المجتمعات الغربية الرأسمالية، ولكن النظام الاجتماعي والديمقراطي الذي ارتبط بالنظام الرأسمالي أثبت قدرته أيضاً على الصمود في وجه أخطر حالات البطالة، وبدلاً من أن يثور العمال ويقتلوا الرأسماليين وكل من يقف معهم في ثورة حمراء تؤدي إلى تأليف حكومة البروليتاريا، استطاع العمال أن يصلوا إلى الحكم عن طريق الأغلبية البرلمانية، وتألفت عمال من معظم الدول الرأسمالية الغربية بعد أزمة الثلاثينيات، ولكنها لم تكن ذات نزعة ديكتاتورية محطة للنظام الرأسمالي بل استطاعت أن توجه هذا النظام الوجهة التي تخدم المجتمع، ويجب أن نذكر أن ماركس لم ينكر ولم يقلل من أهمية الرأسمالية وآثارها في التقدم الاقتصادي، بل إنه كان أكثر تفاؤلاً من (مالتوس) و(ميل) بالنسبة لإمكانية النظام الرأسمالي في تحقيق أعلى مراتب النمو الاقتصادي، ولقد توقع ماركس للنظام الرأسمالي أن ينتهي ولكن لأسباب اجتماعية وليس بسبب الركود الاقتصادي، وفي رأي ماركس أن نهاية الرأسمالية تحدث بعد تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي[1].

---

(1) محمد دويدار، المرجع السابق.

الخاتمة

من كل هذا يتضح أن البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده الناقد للبناء النظري للتقليديين، وبفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت إلى أن يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرة التقليدية من نتائج أساسية صحيحة، وأن يقدم النظرية التي تمثل نفياً لهذه النظرية التقليدية ذاتها.

وكما تتبعنا المجهودات التي قام بها كل رواد المدرسة الماركسية من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكي، الذي يعتبر نقيض للنظام الرأسمالي، رغم ذلك فإن هذا النظام لم يستطيع الصمود في وجه الأنظمة الأخرى، حيث أن الأولوية احتفظت بها دائماً الأنظمة الرأسمالية حتى وقتنا الحالي.

فيبقى السؤال مطروحاً إلى متى سيبقى النظام الرأسمالي مسيطراً على العالم؟

الفصل الخامس

المدرسة النيوكلاسيكية

- **المبحث الأوّل: النيوكلاسيك – جانب نظري**

– المطلب الأوّل: البوادر الأولى للنيوكلاسيك.

– المطلب الثاني: أهم مدارس النيوكلاسيك.

– المطلب الثالث: نظرية وفرة الإنتاج.

- **المبحث الثاني: الإطار العام للمدرسة النيوكلاسيكية**

– المطلب الأول: القيمة.

– المطلب الثاني: التوزيع.

– المطلب الثالث: الاستهلاك والسياسة الاقتصادية.

- **المبحث الثالث: نقد المدرسة النيوكلاسيكية**

– المطلب الأول: عدم انطباق النظرية الحدية على واقع السلوك الاقتصادي.

– المطلب الثاني: تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي.

– المطلب الثالث: خطأ النظرية الحدية في التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة.

تمهيد

في الوقت الذي كانت فيه الماركسية تكسب الانتصار كمذهب مضاد ومناهض للرأسمالية، كان الفكر الاقتصادي في فترة السبعينات من القرن 19 وحتى نهاية العشرينات من القرن العشرين، يتزايد الاهتمام فيعد بأمر تيار فكري آخر أعاد النظر في نظريات المدرسة التقليدية، وصاغ نظريات أخرى لتحل محلها كتب لها النبوغ حتى اصطبغت الأفكار الاقتصادية اللاحقة في الكثير من جوانبها بطابعه وغدت في نظر الكثيرين قضايا مسلمة بها لا يرقى إليها الشك، هذا التيار يتمثل في فكر المدرسة الحدية التي ارتكزت في بداية تطورها على بعض مظاهر النظرية الاقتصادية للاقتصاديين التقليديين، ولكنها ما لبثت أن اختطت لنفسها طريقاً متميزاً ومستقلاً عنهم في التعريف بموضوع ومنهج الاقتصاد السياسي، ويعود الفضل في تبلور الفكر الاقتصادي الخاص بهذه المدرسة إلى جهود الاقتصاديين الحديين الأوائل، وأهمهم في انجلترا ويليام جيوفونز، في النمسا كارل منجر، وفي سويسرا ليون فالراس، وقد ازداد هذا الفكر نمواً من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني والذين من أشهرهم ا لفريد مارشال، وفي لوزان باريتو، وفي فيينا فون بوم بافرك وفون فايرز، ويرجع السبب في تسمية المدرسة بهذا الاسم أي الحدية إلى مسلك هؤلاء الاقتصاديين الذي يمكن في الاستعانة في تحليلاتهم للظواهر الاقتصادية بنوع من الاستدلال عن الحد وفقاً لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الرجل الاقتصادي بمقدوره أن يعرف ويقدر المنافع والمضار التي تنجم عن أي تعديل يدخله على سلوكه، وقد تبلور فكر الاقتصاديين الحديين من الجيلين في وسط تاريخي متميز كان مجرى تطور ا لنظام الرأسمالي فيه يتجه ليكون هو النظام العالمي.

المبحث الأوَّل

النيوكلاسيك – جانب نظري –

المطلب الأول: البوادر الأولى (للنيوكلاسيك) الحديين

ظهرت المدرسة الحدية حوالي سنة 1870 في كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا، على يد (ويليم ستانلي جيوفونز) في إنجلترا، و(كارل مانجر) في النمسا، و(ليون فراس) في سويسرا، حيث أنَّ أعمال هؤلاء الاقتصاديين ظهرت في وقت واحد تقريباً إلا أنَّهم لم يتأثر أي منهم بالكتّاب الآخرين فيما ما أدى به من أفكار اقتصادية، ومع ذلك انتهوا جميعاً في بحثهم الاقتصادي إلى نفس النتائج، غير أن هرمان جوستن كان أو كاتب عكف على تطوير الأفكار التي نادى بها الرواد الثلاثة.

فكانت نقطة دراستهم هي تبنيهم لفكرة المنفعة، وبهذا نقلوا (النيوكلاسيك) مفهوم القيمة في العمل إلى القيمة التي تحدد منفعة ولذة، فالعمل ليس هو الذي يحدد القيمة، بل المنفعة هي التي تسمح بها آخر وحدة خير من الخيرات بإشباع رغبة من الرغبات هي التي تحدد القيمة، ومن هنا ظهرت تسمية الحدية " Le Marginalisme".

فالمدرسة الحدية لم تقف عند الرواد الثلاثة بل حصلت على رواد جدد في كل من سويسرا والنمسا، فشكلوا جيل ثاني لهذه المدرسة فكان فلفريد وبارتينو في سويسرا كان خليفة فالراس في تطبيقات النظرية الحدية، أما في النمسا كانوا هناك مفكرون عديدون لهم شأن كبير في تطور الفكر الاقتصادي وفي مقدمتهم فون فايزر ويوهم بافرك.

وفي هذه الحالة فإن بداية المدرسة النيوكلاسيكية الحديثة هي:

* تشكيك في صحة بعض النظريات الكلاسيكية.
* تقديم طريقة التحليل.
* الاهتمام بصورة قاطعة نحو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ميكانيكية السوق.
* الاهتمام الأوّل بدراسة السوق والجزئيات التي يتكون منها والتي تعمل فيه وتحركه خلال فترة محدودة من الزمن.
* تأثيرات النيوكلاسيك بالتغيرات البيئية الاقتصادية لدول غربية عرفت ركود وتخلصت منه.
* اهتمامهم هو موضوع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الأجل الطويل.

التغيرات البيئية الاقتصادية:

– إخفاق تنبؤات الكلاسيك بشأن الطبقات العمالية وعدم تمكنها من الخروج عن دائرة الكفاف.

– إخفاق كارل ماركس بشأن زيادة أعداد المتعطلين من العمال (البطالة التكنولوجية) وزيادة العوامل المؤدية للبؤس.

التغيرات البيئية الثقافية:

ساعدت على اختيار موضوعات البحث وطرق التحليل.

– إخراج النيوكلاسيك لعلم الاقتصاد من دائرة التاريخ وعلوم اجتماعية، وأصبح النظر إليه على أنه علم بحث يحوي نظريات ثابتة قابلة للتجربة في كل عصر ومكان[1].

---

(1) عبدالرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي.**

وصول إلى نتائج في تحليل الجزئي لم تكن متوقعة إطلاقاً بالنسبة للكلاسيك، مثال: تحليل طلب المستهلك على أساس المنفعة الحدية، وتحليل غرض المنشأ على أساس ظروف الإنتاج والنفقات أدّى إلى تطوير نظرية سعر السوق.

المطلب الثاني: أهم فروع المدرسة

لقد كان عدد مفكري النيوكلاسيكية كبير ومتنوع أي من كل البلدان حيث شكلوا عدة مدارس هي:

- المدرسة النمساوية ويمثلها كارل منجر –فون فيز– وبوهم باورك.

- المدرسة الإنجليزية (توفيقية) يمثلها ستالين جيفوس – ألفريد مارشال.

- مدرسة لوزان الرياضية يمثلها ليون فالراس – باريتو.

1) المدرسة النمساوية:

- منهج التحليل منهج تجديدي وينكرون المنهج الاستقرائي.

- تحويل الاقتصاد من طبيعته السياسية إلى اقتصاد خالص مجرد.

- الحرية الاقتصادية نسبية أي إنهم يرون ضرورة تدخل الدّولة حسب مقتضيات الأمور.

2) المدرسة الإنجليزية (التوفيقية):

- حاول التوفيق بين كافة اتجاهات النيوكلاسيك بل اتسع ليشمل التوفيق بين الكلاسيك والنيوكلاسيك.

- إدخال الحقائق الواقعية في تحليه الاقتصاد (فردية سيكولوجية أو بيئية أو اجتماعية فرق بين المدة القصيرة والمدة الزمنية الطويلة).

3) **المدرسة الرياضية (لوزان):**

– اختلف عنهم في المنهج فهو ينطلق من الكل ليصل إلى الجزئيات.

– رفض تحليل الجزئي الذي يبحث في سبب الظاهرة متغاضياً عن الأسباب الأخرى.

– تحليل وظيفي يقوم على علاقة التنمية والتغيير.

المطلب الثالث: نظرية وفرة عوامل الإنتاج

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول في اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى، ونظر الآن النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة وإن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، فقد قام "هيكشر" بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

وقد رفض "أولين" الفروض التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وإنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أ ساس نظرية القيمة، فالتفاوت في قيمة سلع لا يرجع إلى التفاوت فيما نفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلعة، وبيَّن "أولين" أنَّ التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج، إنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج. وينعكس هذا كله في أثمان السلع المنتجة، وهكذا سيوجد دولاً ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها، وإن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل إنتاج المشتركة في إنتاجها.

إنَّ الحديث عن التخصص يعني الحديث عن سياسة الحرية التجارية، إن وضع الموارد الاقتصادية في أحسن استخداماتها الممكنة داخل الاقتصاد، يعني تخصص بلد في إنتاج السلعة بأقل تكاليف، وبذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، فإذا تخلينا عن فكرة التخصص فإنه يبعدنا عن توزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، ومن ثم تنخفض إنتاجية هذه الموارد وهذا يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي الحقيقي داخل البلد وترتفع نفقة إنتاج السلع وتتعرض رفاهية المستهلك إلى التناقص.

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية، فضلاً عن إبقائها الضوء على العلاقة المتبادلة ما بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد القومي للدولة التي تباشرها[1]. وبصفة خاصة مدة تأثر صورة توزيع الدخل القومي ما بين مختلف الدول الأطراف في هذه التجارة أي أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الدَّولة بالنسبة لهذه الأثمان نفسها في الدول الأخرى.

(1) عبدالرحمن يسري أحمد، مرجع سابق.

المبحث الثاني

الإطار العام للمدرسة النيوكلاسيكية

تمهيد

لقد أقام الحديون تحليلهم النظري على أساس تحديد قيّم السلع، ثم طبقوا هذه القيم على ظاهرتي التوزيع والاستهلاك.

وفلسفتهم في التحليل تقوم على استنباط القوانين الاقتصادية من سلوك فرد معين أو ما يسمونه "الرجل الاقتصادي Economic man" الذي يخضع في سلوكه الاقتصادي إلى دوافع اقتصادية وحدها، ويتمثل في المصلحة الذاتية للفرد تحقيق أكبر لذة ونفع بأقل جهد وألم، أو محاولة إشباع رغبات القصوى بأدنى مجهود ممكن[1].

المطلب الأول: القيمة

لقد حاول الحديون الإجابة عن التساؤل:

– ما هي العوامل المحددة لقيمة السلع في الأسواق؟

حيث أجابوا على هذا التساؤل بأن قيمة أي سلعة هي "لمنفعة الحدية" التي يحصل عليها عند استهلاك أي سلعة.

المقصود بالمنفعة: قدرة السلعة على إشباع الحاجة الإنسانية المتعددة.

---

(1) سكينة بن حمودة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والنشر والإعلام، الطبعة الأولى 2006.

المقصود بالحدية: ما يصل بالوحدة الأخيرة من السلعة.

ولتوضيح فكرة المنفعة الحدية عند الرواد الأوائل ينبغي ملاحظة ثلاث أمور ذات الصلة بها:

- تناقص المنفعة الحدية.
- العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع.
- وحدة القيمة.

أ- تناقص المنفعة الحدية:

يقر الحديين على أن الحاجة الإنسانية قابلة للإشباع وهذا ما يقوم به المجتمع الاقتصادي، كما يقرون أن هناك إلحاح على الحاجة قبل بدء الإشباع، لأنه كلما زاد عدد وحدات السلع في إشباع الحاجة قلّ تدريجياً الإلحاح على الحاجة وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلع والعكس صحيح.

ب- العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع:

يرى الحديون أن هناك ارتباط وثيق بين ندرة السلع ودرجة الإشباع.

أي أنه كلما كانت وفرة في وحدات السلع كانت درجة الإشباع متوفرة، وبذلك تنخفض المنفعة الحدية وهذا هو تطبيق العملي لقانون "تناقص المنفعة الحدية".

ج- وحدة القيمة:

وفي ضوء ما سبق من حيث تناقص المنفعة الحدية والعلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع فإن المنفعة الحدية تتناقص لكن المنفعة الكلية في تزايد مطرد كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة من أي سلعة.

إذا كانت الوحدات السابقة عن الوحدة الأخيرة من سلع تحقق للفرد منفعة مرتفعة من منفعة الوحدة الأخيرة، فكيف تتحد قيمة كل الوحدات على أساس منفعة هذه الوحدة الأخيرة؟

لقد أجابوا عن هذا التساؤل بأن ثمة قانون آخر هو أن يمكن أن نحل أي وحدة من وحدات السلعة محل أي وحدة أخرى طالما أن جميع وحدات السلع متجانسة، وتحتوي على نفس الصفات وهذا هو قانون الإحلال، وما دام الأمر كذلك تكون لجميع وحدات السلع قيمة موحدة.

نخلص مما تقدم أن النظرية الحدية تتناول أمرين في تفسير القيمة:

1- فكرة القدرة الإشباعية للسلع والخدمات.

2- فكرة ندرة السلع القادرة على الإشباع محدودية الكمية بالنسبة للطلب، ومن هاتين الفكرتين نخرج بفكرة المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة من وجهة نظر الفرد المستهلك.

المطلب الثاني: التوزيع

يرى النيوكلاسيك أن كل نشاط اقتصادي هو نشاط منتج ومحقق لمسألة الرفاهية الاقتصادية من جانبين المادي وغير المادي، ولم يعد هناك شك بأن إنتاج الخدمات يدخل في حساب الدخل القومي، ومن ثم يساهم في زيادة الدخل القومي على مدى الفترة الطويلة، وبذلك تحقق التنمية الاقتصادية. ولقد وزعوا هذا الدخل على عناصر الإنتاج بتحليل الوظيفي أي عوائد العناصر تكون حسب وظيفة كل عنصر.

فالأجر: هو أجر العمال العاديين والفنيين والموظفين ومكافأة الإدارة.

الفائدة: هي عائد رأس المال الذي وظف في العملية الإنتاجية فرأس المال هو عنصر من صنع الإنسان وخلقه اقتضى التضحية بالاستهلاك في الحاضر، ولهذا يجب تعويض صاحبه بالفائدة.

الربح: عائد عنصر إنتاجي رابع لم يأخذه الكلاسيك بعين الاعتبار، وهو عنصر التنظيم وهو فائدة المشروع أو صاحب الفكرة ومخرجه، وهو يأخذ الربح لأن خاطر بتجميع كل عناصر الإنتاج من أجل العملية الإنتاجية[1].

المطلب الثالث: الاستهلاك والسياسة الاقتصادية

الاستهلاك:

إنّ المستهلك هدفه الأساسي عند إنفاقه لدخله هو تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجياته، فالمستهلك يأخذ في اعتباره الحاضر والمستقبل عند إنفاقه بمعنى ينفق جزءاً من الحاجات التي يحتاجها في الوقت الحاضر ويترك الجزء المتبقي للمستقبل، وهذا ما يعرف بالادخار.

فالمستهلك يستبدل النقود بوحدات من سلعة إلى أن يصل إلى المنفعة الحدية لهذه السلعة، وهذا ما يمثل "الوضع التوازني لسلعة واحدة" أما "المجموعة التوازنية" فهي أن ينفق دخله على وحدات السلع التي اختارها حيث يوزع دخله على وحدات السلع بحيث يصل إلى المنفعة الحدية لكل وحدة من وحدات السلع التي اختارها، وهذا الوضع التوازني يؤدي إلى أن تكون المنفعة الحدية للنقود متساوية على جميع السلع المستعملة.

---

(1) سكينة بن حمودة، المرجع السابق.

السياسة الاقتصادية:

يركز رواد المدرسة الحدية على أن الحدية الاقتصادية هي التي تحقق أكبر إشباع ممكن أو أكبر منفعة ممكنة، ذلك أن كل مستهلك فرد هو أكثر دراية بمدى إلحاح حاجاته المتعددة وأولويات هذه الحاجات في سلم تفضيله، ومن ثم يمكن لهذا المستهلك الفرد أن يوزع دخله النقدي على النحو الذي يستطيع معه أن يحصل على أكبر إشباع ممكن وأي تدخل خارجي في توزيعه لدخله النقدي لا مناص من أن ينحرف به عن تحقيق هدفه المنشود من هذا التوزيع، ولهذا نادى الحديون بضرورة عدم تدخل الدَّولة إلا في بعض المجالات الذي قام بتجديدها رواد النظيرة الكلاسيكية: فالموقف المذهبي للنيوكلاسيك يقوم على أساس ملكية الفردية والحرية الاقتصادية، أي سيادة النظام الرأسمالي(1).

أما التقدم التكنولوجي فاعتبروه يأخذ مكانه تلقائياً ويعتمد على عوامل غير اقتصادية وجعلوا تراكم الرأسمالي أكثر انطباقاً على الهياكل الاقتصادية القائمة في القرن 19–20.

---

(1) سامي السيد، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة القاهرة.

المبحث الثالث

نقد المدرسة النيوكلاسيكية

المطلب الأول: عدم انطباق النظرية الحدية على واقع السلوك الاقتصادي

- قانون تناقص المنفعة الحدية (أساسياً في الطلب) وهذا بمعنى أنه إذا أبقيت الأشياء الأخرى على حالها فإن أية زيادة في معدل استهلاك سلعة ما من شأنها أن تقلل حدة الطلب على أية وحدات صغيرة أخرى.

لكي يكون قانون تناقض المنفعة الحدية صحيحاً:

1- لا بد أن يجري استهلاك سلعة ما في نفس الظروف المحيطة بالفرد المستهلك فضلاً عن ثبات دخله النقدي.

2- لا بد أن تتولد للفرد المستهلك رغبة أخرى عند الاستهلاك بمعنى أن الفرد يستشعر بحاجة للماء يتزايد بزيادة ما يتناوله من طعام إلى جوار الشراب، فإنه كلما أفرط في الشراب زادت رغبته في تعاطي الماء، وفي هذه الحالة ظاهرة الاستهلاك تتماشى مع قانون تزايد المنفعة الحدية.

المنفعة الحدية:

نظرية المستهلك لا تنطبق على الواقع من ناحيتين:

1- لا يمكن أن يهتم المستهلك في الواقع بإجراء تعديلات دقيقة عند الحد فمعظم الناس لا يرغبون أن يكونوا بمثابة آلة حاسبة، كما أن الطبيعة الإنسانية لا تهتم بالأشياء الصغيرة، ومهما أمعن الفرد المستهلك في التدبير في إنفاق موارده على شراء سلع الاستهلاك فإنه لا يمكن أن يضع فاصل بين ما يرغب

في شرائه وما يعرض عنه، وبذلك لا يمكن أن يصل إلى وضعه التوازني، حتى ولو كان هناك حالة من الاستقرار في السوق.

2- ومن المتوقع عادة أن تحدث تغيرات ضئيلة متكررة في السعر والدخل، وعلى المستهلك الرشيد أن يأخذ احتياطاته من فترة إلى أخرى إلا أن المستهلك تعوَّد على مشتريات معينة طيلة الأسبوع، ولا يغيرها إلا إذا تغيرت الظروف بشكل واسع، وهذا التغيير يجب أن يكون مناسبة لتغيير الظروف.

المطلب الثاني: تأثير الدوافع غير الاقتصادية على السلوك الاقتصادي

تستخدم كلمة المنفعة في الاقتصاد لتعني "الرغبة" (قوة الطلب)، ويرى البعض أن المنفعة تؤدي معنى خاصية النفع أو الفائدة والنتيجة أن لفظ المنفعة يستخدم في الخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والأخلاقية.

إن نظرية سلوك المستهلك وضعت في وقت كان فيه معظم الاقتصاديين يؤمنون بمقياس المنفعة وهؤلاء أطلق عليهم اسم "المنفعيين" كانوا يقيسون صلاحية أي حدث من الأحداث بمدى منفعته لنبي الإنسان، فلا غرو إذا خلط النفعيون بين الاقتصاد وعلم الأخلاق ولا غرو إذا اعتقدوا أن المنفعة شيء يمكن قياسه كمياً.

ففي الواقع لا يمكن قياس قوة طلب معين بالنسبة إلى قوة طلب آخر، وأنه خلق المنفعة لا تقرر نظرية سلوك المستهلك إلا نسبة الرغبة أو قوة الطلب بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية.

دلت المدرسة الحدية بأنه يمكن الاستخلاص من القوانين الاقتصادية بالنظر إلى "رجل اقتصادي" يخضع في سلوكه للدوافع الاقتصادية ولا يستجيب إلا للمنطق الدقيق على أساس الموازنة بين الآلام والمنافع.

عارض بعض الاقتصاديين على أن الإنسان لا يوجد معزولاً عن بيئته وأن هذا الرجل المجرد لا وجود له في الواقع، وأن كل فرد يتأثر بالنظم القائمة في البيئة التي يعيش في كنفها، ومن هنا ظهرت المدرسة الأمريكية المسماة بمدرسة التنظيمات المؤسسية التي يتزعمها "ثورستين فيلن" والتي توافرت على البحث بمدى تأثر مختلف التنظيات المؤسسية في السلوك الاقتصادي.

المطلب الثالث: خطأ النظرية الحدية في التركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة

الانتقادات التي واجهت المدرسة الحدية وهي أن المدرسة أقامت تحليلها النظري على أساس الوحدات الاقتصادية الصغيرة، مثل: المستهلك الفرد، المنتج الفرد، المدخر الفرد، وأهملت تماماً الوحدات الاقتصادية الكبيرة، مثل: الناتج القومي، الدخل القومي، الاستهلاك القومي، الادخار القومي، الاستثمار القومي...

وبهذا وقعت المدرسة في خطأ لافتراضها أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام ومثال على ذلك ظاهرة الادخار، فعندما يزيد ادخار بعض الأفراد لا يعني زيادة الادخار الكلي، بل على العكس يعني نقص الادخار الكلي، وهذا يفسر أن زيادة ادخار بعض الأفراد تنطوي على النقص في طلبهم على السلع، طالما أن زيادة ادخارهم على حساب النقص في استهلاكهم. وهنا فإن نقص طلب هؤلاء الأفراد على السلع لا بد أن يفضي إلى النقص في الطلب الكي على السلع، وبالتالي إلى نقص دخول المنظمين،وهذا يؤدي إلى نقص ادخارهم وإذا كان هذا النقص أكبر نسبياً من زيادة الادخار من جانب بعض أفراد المجتمع المشار إليهم فإن المحصلة النهائية هي النقص في الادخار الكلي رغم الزيادة في الادخار الفردي لبعض الأفراد في المجتمع.

الخاتمة

بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحديين في بناء قوانين تتماشى مع تطور الاقتصاد إلا أنها تعرضت إلى عدة انتقادات ومن طرف عدة أوجه منها النظاميين والمحدثين وغيرهم، والتي مست قوانينها التي تعتبر جامدة في نظرهم. ورغم كل هذه المعارضات تبقى المدرسة الحدية رمز من رموز ا لفكر الاقتصادي الذي فتح الباب للدخول إلى آفاق جديدة في الاقتصاد العالمي.

الفصل السادس

المدرسة الكينزية

- **المبحث الأوّل: ماهية المدرسة الكينزية (الفكر الكينزي)**

– المطلب الأوّل: الظروف المصاحبة لظهر الفكر الكينزي.

– المطلب الثاني: مؤسِّس النظرية العامة جون مانيارد كينز.

- **المبحث الثاني: النظرية العامة (الكينزية)**

– المطلب الأوّل: المنطلقات الفكرية الكينزية.

– المطلب الثاني: المعالم الرئيسية للكينزية.

– المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكينزية.

– المطلب الرابع: إضافات كينز للمدرسة الكلاسيكية الحديثة.

- **المبحث الثالث: انتقاد النظرية الكينزية**

– المطلب الأوّل: الدور التقني للمدرسة الكينزية.

– المطلب الثاني: تقدير النظرية الكينزية.

المبحث الأوَّل

ماهية المدرسة الكينزية (الفكر الكينزي)

المطلب الأول: الظروف المصاحبة لظهور الفكر الكينزي

المدرسة الكلاسيكية المحدثة (جون مينارد كينز):

يعترف مؤرخو الاقتصاد السياسي بأن النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي هو أفضل بكثير من النظام الإقطاعي، غير أنه انطوى في تطبيقه العلمي على الكثير من المساوئ جعلته يتعثر في تلبية المطالب الإنسانية، هذا إن لم يعرف إصلاحاً، وبذلك بدت الحاجة ماسة لتجديد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بعد تقويم دقيق لها وبذل محولات لتكييف تصوراتها النظرية،وهو ما نادى به العالم الاقتصادي الإنجليزي الشهير –جون مانيارد كينز–.

المطلب الثاني: مؤسِّس النظرية العامة جون مانيارد كينز

جون مانيارد كينز:

جون مانيارد كينز John Manyanard Keynes، اقتصادي إنجليزي، ولد في 5 يونيو 1883، وتوفي في 21 أبريل 1946.

اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتاباً عن الإصلاح فيها، واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى. كما كتب كتاباً بعنوان (الآثار الاقتصادية للسلام).

حياته الشخصية:

هو ابن جون نيفيل كينز، أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي، لديه أخ وأخت، أما الأخ فهو جيفري كينز وكان يحب جمع الكتب وأخته مارجريت تزوجت الفائز بجائزة نوبل في الفسيولوجيا "أرشيبالد هال"، كان ناجحاً وبنى ثروة ضخمة، إلا أنه وفي عهد انهيار 1929 أشرف على الإفلاس ولكنه عاد ليبني ثروته من جديد.

تعليمه:

كانت بداياته في أيون حيث كشف عن موهبة عظيمة خاصة في التاريخ والرياضيات، ثم التحق بكلية كينج، جامعة كامبردج لدراسة الرياضيات، ولكن اهتماماته بالسياسة قادته إلى دراسة الاقتصاد حيث درس على يدي آرثر بيغو وألفراد مارشال.

إضافته للاقتصاد العالمي:

وضع كينز تصوراً جديداً للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، جعلت منه زعيم جيل من خبرة الاقتصاديين ومؤسس لمدرسة كلاسيكية محدثة، وبصدور كتابه النظرية العامة سنة 1939 جعل معظم الاقتصاديين والمهتمين بالنظرية الاقتصادية لقرون بأن فكره الاقتصادي يعد قفزة نوعية في العقيدة الكلاسيكية المحدثة، والمبنية أساساً على نظريات آدم سميث لثروة الأمم وكتاب رأس المال لكارل ماركس، وجعلته متكيفاً مع روح العصر رغم الحالة المتدهورة للنظام الرأسمالي، دون أن يدخل تعديلات جوهرية في المنطلقات الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

المبحث الثاني

النظرية العامة (الكينزية)

المطلب الأول: المنطلقات الفكرية الكينزية

منطلقاته الفكرية والنظرية جديدة على الفكر الاقتصادي فمقارباته مختلفة عن السابقين عليه من الكلاسيكيين والحديين، فكلاهما ركزا التفكير حول التحليل الوحدوي أي الاهتمام بسلوك وحدة اقتصادية واحدة معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، ولا تتأثر كثيراً بما يقع في محيطها. حيث أن أي تغير في المحيط الخارجي يدفعها إلى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد، إلا أثراً يمكن إهماله أي أن هذه الوحدة تستخدم الخدمات المشتقة من عناصر الإنتاج، الإنتاج الأرض العمل رأس المال التنظيم... في سبيل إنتاج ناتج معين أو خدمة معينة.

ثم تقوم بتوزيع هذا الناتج على الأفراد والمنتجين فيها الذين يقدمون الخدمات الإنتاجية المشتقة من عناصر الإنتاج التي يملكونها، وبذلك يحصلون على عوائد في مقابل تقديم هذه الخدمات، ثم ينفقون هذه العوائد على ناتج الوحدة ومنتجات الوحدات الأخرى، وهو عكس ما يدعو إليه كينز، إذ يجب النظر لا إلى هذه الوحدة الإنتاجية أو تلك، وإنما يجب النظر في المجتمع بكامله سواء تعلق الأمر بصياغة وضبط عوامل الإنتاج أو القيام بعمليات التوزيع للإنتاج والمداخل والعائدات. فالمسألة المطروحة إذن ليست قضية مؤسسة أو وحدة أو تنظيم وإنما هي قضية مداخيل وعائدات عامة والتوظيف العام والطلب العام، من أجل قيام نظرية اقتصادية تتماشى والنظام الاقتصادي السائد في عموميته.

وهي نظرة عامة شاملة مقارنة تتعارض مع توجيهات أصحاب التحليل الجزئي التي كانت مسيطرة في السلوك الاقتصادي لدى الوحدات.

والهدف واضح هنا من تقديم كينز لنظريته العامة هو محاولة لتفسير الأسباب والعوامل التي تحدث وتتحكم بوثوق في التذبذبات الحاصلة في مستويات الإنتاج والعمالة، وهو منطلق اقتصادي يخالف منطق منظري الاقتصاد الكلاسيكي الذين كانوا يؤمنون بأن مستويات العمالة تتحقق باستمرار؛ بحيث يفوز كل راغب في العمل بنيله عند حد معين من الأجر وهي فرضية واهية في نظرية كينز لأن الوقائع الاقتصادية في بريطانيا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين أثبتت تسجيل معدلات عالية في البطالة المزمنة، وعليه تبدو نظريته في الأسعار والأجور والربح مرتبطة أكثر بالواقع ويجب أخذها مأخذ الجد.

المطلب الثاني: المعالم الرئيسية للنظرية الكينزية

1-1- نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي:

على عكس النظرية التقليدية نقطة البداية عند كينز عدم صحة قانون المنافذ، قانون الأسواق، لساي، والذي بمقتضاه يخلق العرض الطلب المساوي له، والصحيح لديه أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة، أي مستوى التشغيل، والطلب الفعلي هو الحصيلة أو الإيراد الذي يعطي أكبر ربح ممكن، والتي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الإنتاج، وهو الذي يعتبر ا لمتغير المستقل، وأما حجم الإنتاج وحجم الدخل فهي متغيرات تابعة.

ويتكون الطلب الفعلي من طلب على أموال الاستهلاك وطلب على أموال الاستثمار، ولكن لكل نوع من الطلب عوامل تحدده، أما الطلب على أموال

الاستهلاك فيتحدد بحجم الدخل والميل للاستهلاك، وهذا الأخير يحدد كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار، فكلما كان حجم الدخل صغيراً كلما خصص الفرد كل هذا الدخل أو معظمه لأغراض الاستهلاك أي كلما كان الادخار بنسبة أكبر ويميز كينز بين الميل للاستهلاك وهو النسبة المخصصة للاستهلاك من دخل معين وبين الميل الحدي للاستهلاك، وبين النسبة المخصصة للاستهلاك من الزيادة الحاصلة في الدخل.

أما الطلب على أموال الاستثمار فيتحدد بالميل للاستثمار ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين هما:

- سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة يتوقف على عرض النقود أي كمية النقود وعلى طلبها أي تفضيل السيولة أما الكفاية أو الكفاءة الحدية لرأس المال، فهي عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال طول فترة حياته.

- والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة أقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار والعكس صحيح، حيث يفضل أصحاب الأموال المدخرة استغلالها عن طريق الإقراض بفائدة بدلاً من الاستثمار وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على توقعات المستثمرين بالنسبة لأثمان السلع والخدمات التي يساهم رأس المال الاحتياطي في إنتاجها، وتوقعاتهم بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج. وعلى ذلك فإن مستوى التشغيل يتوقف على حجم الطلب الفعلي، وليس على الطلب الكلي أو العرض الكلي الأمر الذي يمكن معه أن يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من التشغيل الشامل، حينما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي، وهذه حالة الاقتصاديات الرأسمالية مما يترتب عليه تعرض هذه البلاد لفترات من الكساد والبطالة.

1-2- نظرية النقود والفائدة:

اختلفت نظرة كينز إلى النقود والفائدة عن تلك التي سادت عند التقليديين بشأنها، فقد نظر الكلاسيكيون إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل، الأمر الذي يعني أن كل ادخار سوف يتحول بالضرورة إلى استثمار، وقد قالوا بأن حجم الادخار يخضع لتأثير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية.

وقد بيّن كينز أن هنالك وظيفة أخرى للنقود هي أنها مخزن للقيمة، فالنقود يمكن أن تطلب لذاتها والعوامل التي تحدد ذلك هي نفس العوامل التي تحدد تفضيل السيولة (الحاجة لتسوية المعاملات الجارية، الحاجة للمضاربة، الحاجة للاحتياط للمستقبل... الخ)، وعنده إن الادخار والاستثمار يجري تعيين كل منهما بصورة مستقلة عن الآخر كذلك فإن قانون المدخرين ليسوا هم المستثمرين وبالعكس، وعند تساوي الادخار مع الاستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مرحلة التشغيل الشامل.

1-3- دور الدَّولة:

يرى كينز على عكس النظرية التقليدية ضرورة التدخل من جانب الدَّولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل ويقضي على البطالة وبتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي. ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك، كذلك يمكن أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري، ومما يستتبع ذلك زيادة دخل الأفراد بنسبة أكثر من الإنفاق الاستثماري الأوّل (نظرية المضاعف). كما يمكن أن تقوم أيضاً بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض

والقيام باستثمارات جديدة، كما يمكن أن تتدخل للقضاء أو الحد من الاحتكارات والتي تعمل على إبقاء أثمان منتجاتها مرتفعة.

إن التحليل الكينزي لتوازن العمالة والدخل يؤدي عادة إلى تشجيع تدخل الدَّولة بفرض دعم الطلب الفعلي ويمكن لهذا التدخل أن يأخذ بصفة رئيسية ثلاثة أشكال نأخذ كل منها على جانب.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكينزية

أ- السياسة الضريبية

تستطيع الدَّولة التأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك وذلك بتغيير إعادة التوزيع الأصلية للدخول عن طريق السياسة الضريبية. وفي الواقع تستطيع الدَّولة أن تفرض ضرائب عالية على الدخول المرتفعة وفي نفس الوقت تحد وتعفي نهائياً الدخل المنخفضة من الضريبة. وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعلي.

هذه السياسة لإعادة توزيع الدخول كانت تبدو في نظر الكلاسيكيين الجدد الخطأ الفادح: من المعلوم أن النمو بالنسبة لهم يتوقف على الادخار ولذلك فإن التوزيع الغير العادل للدخل هو فقط الذي يؤمن حجماً كافياً للادخار.

ويعتقد الكينزيون بخلاف ذلك فحيث أن كل ادخار لا يستثمر أوتوماتيكياً فمن البديهي أن تزول مبررات التوزيع الغير العادل للدخول، وعن طريق السياسة الضريبية تستطيع الدَّولة تشجيع المؤسسات على الاستثمار وذلك بمنحها إعفاءات ضريبية على السلع المشتراة وعلى السلع المباعة...الخ.

ب- سياسة النفات العامة:

بتنفيذ الدَّولة لبرنامج النفقات العامة تكون بذلك قد ساهمت بطريق مباشر في شراء السلع والخدمات من المؤسسات، وهي بذلك ترفع مباشرة مستوى الطلب الفعلي وتطلق أيضاً آلية تضاعف الدخول السابق ذكرها.

إن بناء الطرق والموانئ والمدارس والمستشفيات وأيضاً شراء الأسلحة كلها تشكل آلية توسيع الأسواق في المرحلة الأولى ترفع هذه العمليات نفقات الاستثمار للدولة ويتبع ذلك زيادة نفقات الاستهلاك أو التوظيف: استهلاكات الموظفين، السلع اللازمة لتسيير المدارس والمستشفيات، إمدادات الجيش... الخ.

يرى الكينزيون بعدم أهمية العجز الذي يمكن أن يتولد عن هذه السياسة في الميزانية "عائدات ونفقات" ما دامت هذه السياسة تؤدي إلى رفع مستوى الناتج الإجمالي والعمالة، ومن الواضح أن عائدات الدَّولة نفسها ستتزايد عندما يعرف الدخل والتشغيل آلية كبيرة للتضاعف. وبعبارة أخرى فإن الكينزيون تخلو عن التقليد المالي الذي دافع عنه الكلاسيكيون الجدد، فبالنسبة لهم فإن الدَّولة لا ينبغي لها أن تنفق أكثر مما تتحصل عليه من نقود، وينبغي أن تحدد عائداتها بالحد الأدنى لتسيير الخدمات العامة. هذه النظرة لدور ميزانية الدَّولة عند الكلاسيكيين الجدد تنتج بطبيعة الحال من الطرح الأساسي، فعلى الدَّولة أن تحافظ على التوازن بين وظائفها ومواردها، وذلك على مستوى ضعيف نسبياً، والعكس بالنسبة للكنزيين، فإن توازن الميزانية هو أسطورة يجب إنكارها طالما قدرات الإنتاج من بشر ومصانع لم تستخدم بشكل كامل.

ج- السياسة التجارية:

إنَّ أسس السياسة التجارية يمكن أن تستنبط منطقياً من تحقيق الكينزي.

تشكل الصادرات عنصراً للطلب الإجمالي مثل الاستهلاك والاستثمار

والنفقات الحكومية، ومن ثم يجب تشجيع هذه الصادرات بالإضافة إلى ذلك فإن كل زيادة في الصادرات كما هي زيادة في الاستثمار تطل آلية تضاعف الدخول ونمو العمالة. وعلى العكس، تشكل الواردات، مثلها مثل الادخار، تسرباً في الدورة الاقتصادية في الحقيقة، ومن وجهة نظر المؤسسات في دولة ما، فإن واقعتا ادخار شخص أو شرائه من الخارج مختلفتان: إن الطلب لا يوجه إلى هذه المؤسسات، ينبغي عدم تشجيع الواردات وكذلك عندما تنمو العملية التراكمية لزيادة الدخول.

فإن زيادة الواردات تشكل كابحاً لهذه العملية، لنلاحظ هنا أن الاستنتاجات التي توصل إليها الكينزيون في ميدان السياسة التجارية تتناقض تماماً مع الموقف الكلاسيكي الجديد، بما أن العمالة الكاملة تتحقق دائماً طبقاً للكلاسيكيون الجدد، فإن مصلحة كل دولة أن تخصص في الانتاجات التي توفرها لها إمكانيات أكثر، وأن تستورد المنتجات التي يصعب عليها إنتاجها نسبياً. أما الأطروحة المضادة والخاصة بالكنزيين فهي تكون ببساطة من التأكيد على أن الفائدة المرجوة من التخصص هي فائدة غير ذات بال، طالما أن الدخول والعمالة تكونا أقل مما يجب أن تكون عليه. فليس للتبادل الحر قيمة إلا في حالة تحقيق العمالة الكاملة، وفيما هو أقل من ذلك، فإن سياسة تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد تكون مطلباً مرجواً[1].

ملاحظة:

من أجل إكمال تحليل السياسات الاقتصادية الكينزية ينبغي بحث السياسة النقدية ويدور حالياً جدل شديد حول هاته المسألة لمعرفة مدى أهمية تبديل سعر الفائدة بقصد استصلاح العمالة الكاملة.

---

(1) سامي السيد، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة القاهرة.

فطبقاً للبعض فإن التحليل الكينزي يوضح بفضل دالة الاستثمار المختارة، أن انخفاضاً في سعر الفائدة يؤدي من نفسه إلى نمو في مستوى الاستثمار، وبالتالي في الدخل والعمالة. وتبدو السياسة النقدية حينئذ كافية كأداة للسياسة الاقتصادية.

وطبقاً لتفسيرات أخرى حول كينز، والتي تبدو لنا أكثر انسجاماً مع تفكير المؤلف، فإن انخفاضاً في سعر الفائدة لا يمكن بحد ذاته، ومهما كانت أهمية أن يحدث حجماً أكبر من نفقات الاستثمار.

وفي الواقع إذا تصورنا اقتصاداً تتوفر فيه طاقات إنتاج غير مستعلمة بشكل جيد تكون آفاق الربح ضيقة، ومن الواضح أن أي انخفاض في سعر الفائدة مهما كانت مهمة، لن يدفع المستحدثين أن يقرروا زيادة طاقتهم الإنتاجية.

وإجمالاً فإن السياسة النقدية تتركز على منح أو تسهيل منح قروض هامة إلى المؤسسات لا يمكن أن تكون ذات فعالية، إلا إذا أصبحت بسياسة ميزانية للنفقات العامة، ولإعادة توزيع الدخول التي ينتج عنها تغير في حالة الأسواق، وبالتالي تغير آفاق الربح.

وقد كان كينز يؤكد بأن هبوطاً في سعر الفائدة بالنسبة لتوقعات معينة، يؤدي في الظروف المؤاتية إلى ارتفاع في معدل الاستثمار، وقد كان استدلاله هنا غامضاً، ولذا صححه كالكيسي مبيناً أنه عندما تكون توقعات الربح معينة فإن تمويلاً أكثر سهولة وأقل غلواً يمكن أن يشجع خطط الاستثمار التي يجب أن تتحقق في المستقبل القريب، وإجمالاً فإن السياسة الاقتصادية الكينزية موجهة نحو تسيير الماليات العامة أكثر من عرض النقود كما أشار إلى ذلك كينز.

وبالنسبة لتدفق الاستثمارات هناك احتمال ضعيف في أن يكون تأثير السياسة المصرفية على سعر الفائدة كافياً لكي يصل بها إلى قيمتها المثلى.

وهكذا نظن أنّ تأميماً واسعاً للاستثماري يظهر أنه الوسيلة الوحيدة لتأمين

العمالة الكاملة، ولكن هذا لا يعني وجوب استبعاد التسويات وجميع الصيغ التي تسمح للدولة بالتعاون مع المبادرة الخاصة.

إمكانيات السياسات الكينزية وفعالياتها:

1- إمكانيات السياسات الاقتصادية الكينزية:

لقد طبقت السياسات الكينزية الاقتصادية في كل الدول وعلى الأخص في الولايات المتحدة.

وتبنت الحكومات إجراء التشجيع الاقتصادي والمساندة للطب العام، وظلت هذه السياسات الاقتصادية تطرح بعض المشاكل على مستوى التمويل والاستخدام الكامل على مستوى التمويل، إذا اتفق الرأسماليون بإرادتهم على مستوى مرتفع للنفقات العامة والذي يكون مربحاً لهم، فإنه لن يكون من السهل بالنسبة للدولة أن تحصل منهم عن طريق الضرائب والقروض على وسائل تمويل هذه النفقات العامة. وعلى الدَّولة في معظم البلدان الرأسمالية أن تلتجئ إذاً إلى الخلق النقدي لتمويل هذه النفقات.

والنتيجة تكون ضغط مستمر يؤدي إلى رفع الأسعار أي إلى التضخم المالي، وليس من المؤكد على مستوى سوق العمال، أن تتدخل الدَّولة دائماً لصالح دعم العمالة الكاملة. وفي الواقع يشكل الاستخدام الكامل لقوى العمال من جهة الرأسماليين شرطاً موضوعياً فيه غير ملائم للمفاوضات الأجورية. وبناءً على ذلك فإن هنالك تناقضاً من وجهة نظر الطبقية الرأسمالية، بين الهدف الذي تنشده الدَّولة، وهو مساندة الطلب الفعلي وبين مصالح الطبقة الرأسمالية في ميدان سوق قوة العمل، الذي يتمثل في إبقاء هامش للبطالة يسمح بتثبيت الأجور. ولقد عرف كالكيسي هذا التناقض منذ 1948 كاتباً يقول "خلال الأزمة سيشرع في الاستثمار العام الممول عن طريق القروض لتجنب البطالة على صعيد واسع،

سواء كان الضغط الجماهيري شديداً أو مع انتفاء هذا الضغط. لكن إذا أجريت بعض المحاولات لتطبيق هذه الطريقة بهدف الاحتفاظ بمستوى العمالة العالي المتوصل إليه خلال الانفجار القادم، فإن هنالك احتمالاً قوياً لمصادفة معارضة قوية من جانب أوساط رجال الأعمال، وكما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، فإن استمرار العمالة الكاملة ليس شيئاً مستساغاً لهم". يخرج العمال من كل مراقبة "و" قباطنة الصناعة سيرغبون في إعطائهم درساً.

هذا التحليل الواضح لكاليسكي يوضح أيضاً أبعاد السياسات الكينزية.

2- فعالية السياسات الاقتصادية الكينزية:

رأينا تواً أن فعل الدَّولة يكون محدوداً دائماً بأخطار والتوتر في سوق قوة العمل وحتى مع افتراض عدم وجود هذه الحدود، فهل بالإمكان استنباط فعالية كاملة للسياسة الاقتصادية الكينزية؟ لمعرفة ذلك، يكفي فهم أن تقدم تراكم رأس المال الذي يسمح به تدخل الدَّولة بطرح عام بعد عام، مشكلة استعمال الأرباح المحققة خلال المرحلة السابقة، وبالفعل إن تدخل الدَّولة لا يغير بشكل أساسي ديناميكية النظام الاقتصادي وتناقضاته. وكل ما يعمله هو تأخير إنتاج آثاره. وعلى سبيل المثال لو ساندت الدَّولة تراكم رأس المال في القطاع الاحتكاري، فإن تدخلها يسمح لمؤسسات هذا القطاع بتحقيق أرباح جوهرية. إنَّ مشكلة فرض الاستثمار بالنسبة لمعدل ربح معين، ستظل مطروحة على صعيد أوسع، وفي الواقع بافتراض أن الشركات الكبرى تتوصل إلى تراكم لرأس المال في معدل ربح يعتبر كافياً في هذا القطاع، وذلك بفضل سياسة الدَّولة، فإن المشكلة ستطرح في المحلة الثانية. في الواقع أن كل مرحلة تطرح على المؤسسة مشكلة استعمال أرباحها الجديدة، فإذا كان لمؤسسة "جنرال موتور" 100 مليون دولار لاستثمارها، فإنها لا تقرر استثمارها في مصنع جديد للسيارات أو في مصنع لصنع الثلاجات بناء على مقارنة المعدلات الحالية للأرباح في هذين الفرعين

فحسب، بل إن عليها أن تحلل أثر ذلك على معدلات الأرباح لهذا الإنتاج الإضافي في اعتبار الطلب. ويمكن لهذا التحليل أن يدفعها إلى التخلص من هذا الاستثمار أو تصدير هذا المائة مليون دولار. وبهذا الشكل فإن هنالك ميلاً شديداً للركود في الرأسمالية ولا تستطيع أي سياسة حكومة كانت أن تلغيه نهائياً، ويظل هذا الركود معلناً في شكل بطالة وقدرات إنتاج غير مستحقة. وهكذا ففي الولايات المتحدة وطبقاً للأرقام القياسية المتوفرة في جون 1970 تشمل البطالة 6.2 بالمائة من القوى العاملة ولا يستخدم إلا 72.3 بالمائة من الطاقات الإنتاجية، وإذا تجنبنا الأحكام الأخلاقية التي يمكن إعطاؤها عن نفقات الدَّولة. كتبت السيدة روبنسون أن العقدة النفسية العسكرية الصناعية قد وجدت في النظرية العامة مرتعاً خصباً لها، فإن أقل ما ينبغي هو ملاحظة فشل السياسات الكينزية، وتتمثل في مراقبة الواردات وتنمية الصادرات، فإن لها ما يحد منها في السياسات التجارية للدول الأخرى، لن توافق أي دولة أن يحد من صادراتها لأي دولة أخرى بدون أن تراقب نفسها الواردات، وإجمالاً فمن العبث الاعتقاد بأن تطبق الدَّولة للسياسات الكينزية سيتوصل إلى تحقيق نمو متناسق للاقتصاد الرأسمالي. في الواقع لا تستطيع الدَّولة إزالة التناقضات الاجتماعية الخاصة بتحديد الأجور، ولا المنافسة بين الرأسماليين ضمن نفس الدَّولة أو لدول أخرى.

المطلب الرابع: إضافات كينز للمدرسة الكلاسيكية الحديثة

مساهمات كينز في تحديث النظرية الكلاسيكية:

اعتنى كينز بإبراز العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على حجم العمالة، منها:

1- دور الطلب: فبالنسبة للكلاسيكيين فإن الطلب يخلق العرض –قانون الوظائف– غير أن كينز أوضح بأن الحافز يأتي من مستوى الطلب وهذا عكس

ما يدعو إليه الكلاسيكيون، ويقول كينز في هذا المجال أن مستويات العمالة تتغير بالموازاة مع الدخل العام الذي يقع توزيعه على ثلاث مستويات هي: الاستهلاك، الاستثمار، وتراكم الرساميل، وهذه الأخيرة هي محصلة المبالغ النقدية وهي غير منتجة وتؤدي إلى نتائج سلبية لأنها لا تساهم بشكل مباشر في تنمية مستويات التشغيل، لكن ما هي العوامل التي تؤثر على الطلب الفعال من منظور كينز، حدّد كينز ثلاثة عوامل نفسية إلى جانب كمية النقود وحملها مسؤولية التغيرات التي تحدث على النظام الاقتصادي الكلي:

1-1- **الطلب على النقود:** إن تفضيل السيولة النقدية على غيرها من الأنواع الأخرى للثروة على اعتبار أنها العامل الدافع لتراكم الرساميل أي وجود رغبة الاحتفاظ بالموارد بصورة نقدية دون أية صورة أخرى.

1-2- **دافع التمويل:** يسعى رجال الأعمال وراء البحث عن العمل المنتج ليدر عليهم عائدات معتبرة... وليس من السهل تحديد كمية النقود التي يحتفظ بها رجال الأعمال لإشباع هذا الدافع وتغدو بذلك كمية النقود المتوقع استثمارها في مشروع ما تتوقف إلى حد كبير على حجم الدخل وطول الفاصل الزمني بين تسليم الإيرادات وإنفاقها ومستوى النشاط الاقتصادي، وتبرز ظاهرة تغير العائدات مستقبلاً بدلالة الكفاية الحدية لرأس مال المستثمر في هذا النشاط أو ذاك.

1-3- **دافع الاستهلاك:** ويمثل المنحنى الذي يجعل رجال الأعمال يبحثون عن عمل منتج ليدر عليهم عائدات على مستوى الميكرو سوسيولوجي في حين يدعو كينز السكان للاحتفاظ بمواردهم في صورة نقدية لمواجهة الأحداث الطارئة كالبطالة والمرض... إلخ، على أن يتولوا صرفها واستهلاكها بمعرفته.

المبحث الثالث

انتقاد النظرية الكينزية

المطلب الأول: الدور التقني لنظرية المدرسة الكينزية

لقد علّقت السيدة روبنسون على كينز قائلة:

"لكن لو كانت نظرية خاطئة فإنها ستكون لا أثر لها بالمرة، ولأن التشخيص كان صحيحاً فإن العلاج كان صالحاً وأطال عمر المريض وهذا ما حير ورثته المدعين".

هذا الموقف لإحدى الكينزيات يبدو لنا قابلاً للنقض: لا ينبغي منطقياً استنباط علمية نظرية من سمتها العملياتية. ومع ذلك فإن صحيحاً أن النظرية الكينزية قد فتحت مجالاً واسعاً للسياسة الاقتصادية التي أنقصت البطالة وزادت من تراكم رأس المال... الخ، ولا خلاف في هذا الدور التقني للنظرية الكينزية، ولقد أشير إلى حدوده ولكننا لكي نبلورها علينا أن نحلل ظروف نشأتها.

لقد عرفت السنوات التي سبقت ظهور الكينزية العامة خلافاً مزدوجاً، خلاف بين الحالة الاقتصادية المتسمة بالبطالة، ونقص العمالة الطاقات الإنتاجية من جهة، واعتقاد الاقتصاديين بأن التلقائيان تمنع هذه الحالة من جهة أخرى، ولكن أيضاً وعلى الأخص، خلاف بين تدخل الدّولة المتزايد، بنجاح، ومبدأ دعه يعمل ونقول مرة أخرى بأن تدخل الدّولة لامتصاص البطالة والأزمة قد سبق ظهور النظرية العامة لكينز.

ولقد كانت مهمة مؤلف النظرية هي التوثيق بين النظرية والوقائع وإعطاء

الحياة لتحليل نقص الاستخدام الذي يفسر في نفس الوقت ضرورة تدخل الدَّولة، إذن، فإن النظرية الكينزية تلعب دور "إغفال تطبيقي".

المطلب الثاني: تقدير النظرية الكينزية

لا شك أن النظرية الكينزية قد أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي ترتب عليها تطور في النظم الرأسمالية المعاصرة، وقد أسهم كثير من الاقتصاديين اللاحقين على كينز شرح هذه الأفكار الأمر الذي أدى إلى انتشارها.

والتدخل الاقتصادي عند كينز يعني رفضه لأسلوب التوازن والسوق التلقائية والمصححة لآثارها عند عملية تخصيص الموارد، وبذلك فهو لا يعالج المشاكل الاقتصادية من خلال التعارض القوي بين الطلب والعرض، وإنما من خلال التحليل الوظيفي حيث يحدّد لكل متغير وظائفه ودوره في الأداء وعلاقات التبعية والتشابك بين المتغيرات، ومع ذلك لا يعتبر كينز معارض للرأسمالية أو أنه ضد الفردية، وإنما كان يبحث عن كيفية إدارة النظام الرأسمالي بكفاءة من خلال التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

وجدير بالذكر أن النظرية الكينزية قد اقتصرت على مناقشة مشكلات الرأسمالية في المدة القصيرة دون أن تدرس التطور التاريخي الذي ستنتهي إليه في المدة الطويلة، فالتحليل الكينزي خاص بطريقة سير الرأسمالية المتقدمة لا بمصيرها.

كما أن هذه النظرية تصدق فقط بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ولا تصدق بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة.

وبصفة عامة، لم تسلم أفكار كينز من المآخذ التي وجهها إليه العديد من الكتّاب، ومن أبرز المواطن التي استهدفت النقد في هذا الصدد، توصياته

المتعلقة بسياسة التشغيل ومقترحاته الخاصة ببعض تدابير التوجيه الاقتصادي، الذي استحث الدَّولة على القيام بها لتدارك هذه الحالة.

كذلك خضعت أفكار كينز المتعلقة بتفسير الادخار والميل للاستهلاك وللاستثمار، فضلاً عن الاعتبارات الحاكمة لتفضيل السيولة، للمراجعة من خلال دراسات متعددة كشفت كثيراً من أوجه النقص والقصور فيما تضمنته النظرية الكينزية في شأن هذه الموضوعات، الأمر الذي استدعى إتمام هذه النظرية أو تعديلها.

الخاتمة

تطرح النظرية الكينزية مشكلة هامة كيف يمكن لنظرية خاطئة أن تلعب دوراً تطبيقياً، لقد سبق الإشارة إلى أن علم الفلك المصري قد لعب دوراً علمياً دون أساس علمي، وإذ حللنا مؤلفات كينز نلاحظ أنها بنيت في خضم الممارسة التجارية، وباعتباره متخصصاً في العمليات المتعلقة بالبورصات، فإن كينز توصل إلى إدراك تام لضعف تراكم رأس المال، وبتحليله للطلب الفعلي فإنه قد وضع نفسه في صفة وجهة نظر المؤسسات، وبالتالي من وجهة رأس المال.

ينبغي ألا نندهش من فعالية المقاييس التي يقترحها والتي تتّسم بطابع مشترك وهو توسيع الأسواق وتصبح النظرية حجة لعمل محدد: إنها الإيديولوجية.

في أسلوب الإنتاج النظري للإيديولوجية لا تكون صياغة مشكلة إلا التعبير النظري للشروط التي تسمح لحل سبق وجوده خارج عملية تطور المعرفة، لأنه فرض عن طرق سلطات ومقتضيات خارج حدود النظرية، عن طريق فوائد دينية وأخلاقية وسياسية وغيرها، والذي يجد نفسه في مشكلة اصطناعية صنعت ليستخدمها كمرآة نظرية وكمبرر عملي في نفس الوقت. إن بناء كينز يبدو أيضاً كمرآة نظرية لحل عملي لتراكم رأس المال حل برجوازي بالدرجة الأولى.

وكتب كينز يقول: "إذا كان الأمر يتعلق بالصراع الطبقي، فإن وطنيتي الشخصية والضيقة مثل كل امرئ أيضاً تربطني بوسطي الخاص، ولا أستطيع أن أبقى فاقداً للشعور أمام ما اعتقده الحق والطريق الصواب، ولكن صراع الطبقات سيجدني بجانب البرجوازية المثقفة".

الفصل السابع

الفكر الاقتصادي الإسلامي

- **المبحث الأوّل: ماهية الفكر الاقتصادي**

- المطلب الأوّل: الفكر الاقتصادي الإسلامي

- المطلب الثاني: نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي.

- المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى.

- **المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي الإسلامي**

- المطلب الأوّل: ماهية الفكر الاقتصادي الإسلامي

- المطلب الثاني: أركان الاقتصاد الإسلامي.

- المطلب الثالث: أبرز المفكرين الاقتصاديين في الإسلام.

- **المبحث الثالث: المشكلة الاقتصادية وحلولها**

- المطلب الأوّل: المشكلة الاقتصادية في نظر الرأسمالية.

- المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية في نظر الاشتراكية.

- المطلب الثالث: المشكلة الاقتصادية في نظر الاقتصاد الإسلامي.

تمهيد

إن الإسلام العظيم، لا يقتصر على العبادة في المسجد، والصيام لدى حلول شهر رمضان، ومزاولة النسك أيام الحج، ودفع ضريبة يسيرة في العام باسم الخمس والزكاة، وتحسين الأخلاق وتهذيب السلوك وروحانية القلب، كما يحلو لمستعمرين في الشرق والغرب تفسير الإسلام بذلك، والتأكيد عليه حتى يسهل على الإسلام تفريغ المجتمع الإسلامي من محتوياته ومعطياته، وتغيير مساره الصحيح الباعث على استقلال المجتمع وكرامة الإنسان ورضاء العيش، وسعادة كل واحد من الأفراد، لنهب الثروات الطبيعية وتسيير البلاد حسب ما يروق لهم ووضع الشعوب الإسلاميَّة في مستوى من التخلف والتبعية والشعور بالنقص تجاه الدول العملاقة المتطورة من الشرقية والغربية[1].

بل هو نظام شامل ومتكامل يعالج جميع شؤون الإنسان، ويتدخل في كافة المجالات التي هي ضرورية للحياة، ويضع الحلول المناسبة لما يعرقل مسيرة المجتمع نحو الكرامة والسعادة والحرية. وفي طليعة المسائل الحياتية الباعثة على الرفاه والرخاء القضايا الاقتصادية التي تعتبر عَصب الحياة في المجتمع الإنساني المعاصر.

وقد تحدَّث الإسلام عن الثروات الطبيعية وتوزيعها قبل الإنتاج وبعده، وكيفية الحؤول دون التضخم المالي، والأساليب المتبعة للقضاء على الفقر والبؤس.

---

(1) سامي السيد، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة القاهرة، مرجع سابق.

المبحث الأوّل

ماهية الفكر الاقتصادي الإسلامي

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الإسلامي

من يراجع القواميس التي عرفت الفكر الاقتصادي الإسلامي وتحدثت عنه، يجد أن للفكر تحديثاً واضحاً وتعريفاً دقيقاً، وهو أن الفكر هو إعمال العقل بالاستعانة ببعض المعلوم من الأمر للوصول إلى المجهول منه، أو بتعبير آخر الفكر هو حركة عقلية بين المعلوم والمجهول[1].

المطلب الثاني: نشأة الفكر الإسلامي الاقتصادي

الوقائع الاقتصادية موجودة منذ وجود الإنسان نفسه وسبقت الأفكار الاقتصادية ذلك، لأن الإنسان كان يبحث عن أفضل السبل لتلبية حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المحيطة به، الأفكار الاقتصادية كأفكار ولا قبل أن تصبح علم، ظهر حين أخذ الكائن البشري نتيجة لتطوره يسعى لتلبية حاجاته بأقل التكاليف[2].

ولذلك فإن دراسة تاريخ الأفكار الاقتصادية التي جاءت بالتأكيد بعد الوقائع

---

(1) حسين عمر، **مقدمة علم الاقتصاد-نظرية القيمة**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر 1968.

(2) خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، ت: 2001، ص 05.

والأحداث الاقتصادية، تعني إذن دراسة صراع وتطور وتتابع الفكر المرافق لتلك الوقائع، أي أن الأفكار الاقتصادية كانت لا زالت تتأثر بالواقع الاجتماعي الاقتصادي المادي السائد وتؤثر فيه[1].

كل هذا يجعل موضوع الفصل بين الأفكار الاقتصادية والواقع الاقتصادي في غاية الصعوبة، وذلك ببساطة لأن الواقع الاقتصادي هو الذي خلق المناخ وهيأ الظروف لولادة الفكر الاقتصادي بشكل آخر، ويخلص من كل هذا إلى أن الفكر الاقتصادي ابن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في زمان ومكان معينين، كما أن الوقائع تأثرت على مدى التاريخ بأفكار اقتصادية دافع عنها الإنسان وحاول الوصول إليها[2].

المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

من الجدير بالذكر أن مرحلة العصور الوسطى (ق 10 – ق 14) والتي اتسمت بالوجود المتميز للإمبراطورية الرومانية في أوروبا، كان النظام الاقتصادي والاجتماعي نظاماً إقطاعياً، وقد قام هذا النظام أساساً على تركز الملكية العقارية للأراضي الزراعية في أيدي فئة قليلة من الحكام والنبلاء، أما الباقي فقد كانوا يعملون في الزراعة كعبيد للأرض وبعض الأحيان بالأجر. واستمر هذا الوضع إلى أن تغيرت علاقات الإنتاج وتطورت بالدرجة التي قضى معها على نظام العبودية[3].

---

(1) خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ص 05.

(2) المرجع نفسه، ص 06.

(3) أحمد فريد مصطفى، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**.

ليظهر بعد ذلك النظام الإقطاعي في القرن الثالث عشر وقد قام هذا الأخير على أساس الدفاع عن حقوق العمال والمهنيين، فقد كان هذا النظام لم ينطوي بعد على حرية التجارة والصناعة حيث كانت تحكمها قرارات من قبل السلطات الحاكمة[1].

ومن خلال كل هذا أو ذاك، لا بد أن نتساءل عن الأفكار الاقتصادية التي سادت تلك الفكرة.

إن الأفكار الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة في أوروبا كانت نابعة من المفكرين هم في الأصل آباء الكنيسة، الذين استوحوا أفكارهم من التعاليم المسيحية، وأبرزهم سان توماس دكان (1274–1226) وقد تميز بعدة أفكار منها:

* تحريمه للفائدة التي اعتبرها ربا، لأن النقود لا تلد في رأيه، وهذا امتداد لفكر أرسطو.
* إدانته لنظام العبودية الذي اتصفت به أولى مراحل الإقطاع.
* اعتراف بحق الملكية الخاصة للأفراد ودافع عنها، ولكنه طالب بأن يتصفوا بالكرم تجاه الفقراء حيث رأى أنه يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الرأسمالية.
* اعترافه بوجود الطبقية واعتبروها أمر حتمي في تكوين المجتمعات.
* تناوله لقضية الأسعار، ولاسيما فكرة الثمن العادل.

---

(1) أحمد فريد مصطفى، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، ص 80.

المبحث الثاني

الفكر الاقتصادي الإسلامي

المطلب الأول: ماهية الفكر الاقتصادي الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو جملة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنَّة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر. ويتضح من هذا التعريف أن مكونات الاقتصاد الإسلامي قسمان أحدها ثابت والآخر متغير:

1- **القسم الأوَّل (الثابت)**: المبادئ الأساسية المستنبطة من الكتاب والسنَّة في شؤون الاقتصاد، مثال قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[1].

ويطلق على هذا القسم (المذهب الاقتصادي الإسلامي).

2- **القسم الثاني (المتغير)**: وهو البناء الاقتصادي القائم على الأسس السابقة ويقصد به التطبيقات العملية والحلول الاقتصادية التي يتوصل إليها المجتهدون في الدَّولة الإسلامية تطبيقاً للمبادئ السابقة.

ويطلق على هذا القسم: (النظام الاقتصادي الإسلامي).

أما الفكر الاقتصادي الإسلامي فهو اجتهاد علماء المسلمين في مجال بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة. ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل إطار الشريعة الإسلاميَّة، وآخذاً في الاعتبار مقاصد هذه الشريعة، وأهداف ومصالح الأمَّة الإسلاميَّة.

---

(1) سورة البقرة الآية: 275.

خصائص ومميزات الاقتصاد الإسلامي:

يمكننا أن نوجز خصائص الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:

- الاقتصاد الإسلامي جزء من النظام الإسلامي الشامل، ويبدو ذلك واضحاً في قضية الحلال والحرام، فالمسلم يضع دائماً نصب عينيه ما أحله الإسلام وما حرمه في معاملاته الاقتصادية.
- للنشاط الاقتصادي الإسلامي طابع تعبدي، فكل عمل أو نشاط يقوم به المسلم يتحول إلى عبادة يثاب عليها إذا ابتغى به وجه الله تعالى.
- للنشاط الاقتصادي في الإسلام هدف سام، فهو يسعى إلى تحقيق الخير والرفاهية للفرد والمجتمع –دون استئثار أو احتكار أو سيطرة– امتثالاً لأمر الله الذي أباح ما في الأرض جميعاً للناس ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[1].
- الرقابة على النشاط الاقتصادي في الإسلام ذاته بحكم استحضار المسلم لمعية الله الكاملة ومحاسبته له في كل ما يفعل.
- الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، بعكس الأنظمة الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية)، التي تهتم لمصلحة طرف والتضحية بمصلحة الطرف الآخر.

المطلب الثاني: أركان النشاط الاقتصادي

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي من أركان رئيسية ثلاثة يتحدد وفقاً لها محتواه المذهبي، ويتميز لذلك عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى في خطوطها العريضة، وهذه الأركان هي كما يلي:

---

(1) سورة الأحزاب الآية: 34.

1- مبدأ الملكية المزدوجة: يقرر المذهب الإسلامي الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد، فيضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة بدلاً عن مبدأ الشكل الواحد للملكية، الذي أخذت به الرأسمالية والاشتراكية فهو يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدَّولة، ومن الخطأ أن يعتبر المجتمع الإسلامي مزيجاً مركباً من الاشتراكية والرأسمالية، وإنما يعبر عن ذلك التنوع في أشكال الملكية عن: تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم تناقض الأسس والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والاشتراكية الماركسية.

2- مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود: والتحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي على قسمين:

أحدهما: التحديد الذاتي الذي ينتج من أعمال النفس ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلاميَّة.

والآخر: التحديد الموضوعي الذي يعبر عن القوة الخارجية، تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه، وهو إما أن يكون ضمن النصوص الشرعية التي لا تتغير بتغير المكان والزمان، مثل تحريم الربا والاحتكار.

أو ضمن مبدأ الإشراف والتدخل (إشراف ولي الأمر على حماية المصالح العامة بالتحديد عن حريات الأفراد فيما يمارسون من أعمال).

والأصل التشريعي لهذا المبدأ هو القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1].

---

(1) سورة النساء الآية: 59.

3- مبدأ العدالة الاجتماعية: الصور الإسلاميَّة للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدئين عامّين، لكل منهما خطوطه وتفصيلاته:

أحدهما: مبدأ التكافل العام.

والآخر: مبدأ التوازن الاجتماعي.

وفي التكافل والتوازن بمفهومهما الإسلامي، تحقق القيم الاجتماعية العادلة وخير مثال على هذا المبدأ العمل الذي قام به الرسول الكريم محمَّد بن عبدالله ﷺ بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وتطبيق مبدأ التكافل بينهم، بغيرة تحقيق العدالة الاجتماعية التي يتوخاها الإسلام(1).

المطلب الثالث: أبرز المفكرين الاقتصاديين في الإسلام

نبعت المساهمات الأولى في الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى من خلال ثلاث فئات من الرجال: الصحابة، الفقهاء والعلماء.

أولاً: الخلفاء الراشدون والأئمة:

يطلق لفظ الصحابة بصفة عامة على الذين صاحبوا محمَّد ﷺ وتلقوا العلم منه مباشرة، ولكننا هنا نطلق اللفظ بصفة خاصة على كبار الصحابة الذين تميزوا بعلمهم وخلقهم وخبرتهم، ومن ثم بقربهم من الرسول ﷺ فكان يأخذ مشورتهم. ويأتي على رأس هؤلاء الخلفاء الراشدين الخليفة أبو بكر الصديق ﷺ الذي يبدو اجتهاده واضحاً في الميدان الاقتصادي من خلال قيامه بمحاربة كل من يمتنع عن أداء فريضة الزكاة (بعد وفاة الرسول ﷺ) باعتبار الزكاة طريقة من طرق التوزيع العادل للدخل والثروة، واجتهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب

(1) أحمد فريد مصطفى، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، ص 80.

ﷺ في مسألة توزيع الأراضي (في العراق ومصر)، على الغزاة الفاتحين امتثالاً لقوله تعالى ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[1].

كما فكر عمر بن الخطاب ﷺ في اتخاذ النقود من جلود الإبل، ولولا رفض الصحابة الذين استشارهم لهذه الفكرة لكانت الأسبقية لابن الخطاب في هذا المجال.

وفي خلافة عثمان بن عفان ﷺ الخليفة الراشد الرابع اجتهادات دقيقة في المسائل المالية والاقتصادية، منها ضرورة الإنفاق الكامل للموارد المتجمعة في بيت المال على المسلمين، وكان ذلك متعلقاً بفكرة دوران المال في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وأن حبسه في بيت المال يؤدي إلى الكساد، وكان أوّل من سك عملة إسلاميَّة الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان.

ثانياً: الفقهاء والعلماء: ونذكر منهم: أ- الإمام الغزالي، ب- ابن خلدون. ج- المقريزي.

أ- فكر الإمام الغزالي:

الذي حدد مفهوم الاقتصاد للفرد المسلم من خلال تقسيمه الناس إلى ثلاث:

1- رجل شغله معاشه عن معاده وهو من الهالكين.

2- رجل شغله معاشه عن معاده وهو من الفائزين.

3- رجل شعله معاشه عن معاده وهو من المقتصدين، وهذا هو الأقرب إلى الاعتدال والتوسط.

وناقش الإمام عدة مواضيع اقتصادية مثل أنواع النشاط الاقتصادي ووظائف

---

(1) سورة الحشر الآية: 7.

النقود، حيث قال: "إن النقود كالمرأة لا لون لها وتحكي كل لون، كذلك النقود لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض"[1].

ب- الفكر الاقتصادي لابن خلدون:

يعتبر ابن خلدون من أوائل الكتّاب الاقتصاديين الذين اهتموا بالظواهر والمتغيرات الاقتصادية وتفسيرها وتحليلها، فمن خلال دراسته لعلم الاقتصاد أكّد ابن خلدون على مدى أهمية الدور الذي يقوم به الإنسان لتحريك مختلف الأنشطة، ومن هنا وضع نظرية عن العمل وعن القيمة وقام بتقسيم النشاط الاقتصادي إلى:

نشاط زراعي، نشاط صناعي، نشاط تجاري، تعديني وأنشطة متنوعة (الرعي، الصيد إلى خلاف ذلك).

وإلى أنشطة طبيعية (الصيد، الفلاحة) وأنشطة غير طبيعية (الخدمات المرتبطة بالدولة: مثل: الطب، التدريس).

كما كانت له الأسبقية في وضع نظرية تقسيم العمل والتي طبقها آدم سميث على الاقتصاد الأوروبي، وبذلك أصبح هو صاحب هذه النظرية بالرغم من أنه قد استوحى مبادئها من أفكار ابن خلدون، وبوجه عام تعرض ابن خلدون لفكرة فائض القيمة حيث رأى أن بعض فئات المجتمع الإسلامي تحصل على الفائض الذي يحققه غيرهم من خلال قيامهم بالعملية الإنتاجية.

أما بالنسبة للثمن فقد اهتم ابن خلدون بميكانيكية تحديد الأسعار الحقيقية أي الأسعار الجارية والتي تحكمها قوى العرض والطلب، فهو إذن قد اتفق مع المنطق والواقع العلمي، وابتعد عن النظرة المثالية للمدرسين، والخاصة بالثمن العادل، وهذا يؤكد لنا أن فكرة ابن خلدون فكر اقتصادي واقعي عميق ومتقدم بالنسبة لعصره.

---

(1) عبدالرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، مصر، الصفحة 89.

ج- الفكر الاقتصادي للمقريزي:

لقد اهتم المقريزي (1364م-1441م) بالمشاكل الاقتصادية بوجه عام، وذلك بسبب مرور العالم الإسلامي بالأزمات الاقتصادية، ولاسيما مصر، حيث تعرضت إلى المجاعات بسبب سوء توزيع الدخول ونقص الإنتاج وارتفاع الأسعار، لذا حاول المقريزي تحليل أسباب هذه الأزمة بغرض وضع حلول لها. وقد وجد أنذ هذه المجاعات إنما ترجع إلى فساد سياسة الحكم حيث كانت الطبقة الحاكمة تحتكر الإنتاج الذي كان يتراكم لديها، بسبب التوزيع غير العادل في توزيع الإنتاج والضرائب الفادحة.

كما رأى أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا من شأنه أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التضخم التي تؤثر على مستوى الإنتاج والتشغيل، ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل، مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة، وفي النهاية نجد أن المقريزي قد حاول أن يضع حل لمشكلة زيادة كمية النقود، فطالب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها، وهنا نجد أن هذا الفكر النقدي للمقريزي قد وضع أساس لكل من: قاعدة الذهب، قانون جريشام.

*حيث ساعد نظام قاعدة الذهب (كانت النقود تمثل شكل مصكوكات ذهبية) في إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق التوازن الاقتصادي.

*أما بالنسبة لقانون جريشام فيعتمد بالأساس على اقتصاد الصك على عملة واحدة من المعدن النفيس، حيث أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، وقد كان أساس هذا القانون موجود أصلاً في فكر المقريزي والذي سبق فكر -جريشام- بقرنين من الزمن[1].

---

(1) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **الكتاب تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، د. ت. طبعة 2000، صفحات: 35-48.

المبحث الثالث

المشكلة الاقتصادية وحلولها

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية في نظر الرأسمالية

ماهية المشكلة الاقتصادية: تتفق جميع التيارات الفكرية على أن: في الحياة الاقتصادية مشكلة يجب أن تعالج، وتختلف -بعد ذلك- في تحديد طبيعة هذه المشكلة وطريقة علاجها.

فالرأسمالية تعتقد: أن المشكلة الاقتصادية الأساسية هي قلة الموارد الطبيعية نسبياً نظراً إلى أن الطبيعة محدودة فلا يمكن أن يزاد في كمية الأرض التي يعيش عليها الإنسان، ولا في كمية الثروات الطبيعية المتنوعة المخبأة فيها، مع أن الحاجات الإنسانية تنموا باطراد وفقاً لتقدم المدينة وازدهارها، الأمر الذي يجعل الطبيعة عاجزة عن تلبية جميع الحاجات النسبية للأفراد كافة، فيؤدي ذلك إلى التزاحم بين الأفراد على إشباع حاجاتهم، وتنشأ عن ذلك المشكلة الاقتصادية[1].

أما عن الحاجة في نظر المجتمع الرأسمالي ليست من الأدوات الإيجابية للتوزيع، وإنما هي أداة ذات صفة متناقصة ودور إيجابي معاكس لدورها في المجتمع الإسلامي، فهي كلما اشتدت عند الأفراد انخفض نصيبهم من التوزيع، حتى يؤدي الانخفاض في نهاية الأمر إلى انسحاب عدد كبير منهم عند مجال العمل والتوزيع، والسبب في ذلك انتشار الحاجة وشدتها، يعني: وجود كثرة من

---

(1) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار التعارف، ت: 1411هـ/ 1991م، ص 329.

القوى العاملة في السوق الرأسمالية تزيد عن الكمية التي يطلبها أرباب الأعمال، ونظراً إلى أنّ الطاقة الإنسانية سلعة رأسمالية تتحكم في مصيرها قوانين العرض والطلب، وهكذا فإن الحاجة لا تعني شيئاً إيجابياً في التوزيع الرأسمالي، وإنما تهيئ وفرة في المعروض من القوى العاملة. فالحاجة في المجتمع الرأسمالي تعني: انسحاب الفرد من مجال التوزيع، وليست أداة للتوزيع[1].

المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية في نظر الاشتراكية

ترى الاشتراكية أنّ المشكلة الاقتصادية دائماً هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، فمتى تم الوفاق بين ذلك الشكل وهذه العلاقات ساد الاستقرار في الحياة الاقتصادية، مهما كانت نوعية النظام الاجتماعي الناتج عن التوفيق بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع.

أي أنّ الاقتصاد الاشتراكي جدّد صلة العامل نتيجة عمله في ضوء مفهومه الخاص عن القيمة فهو يرى: أنّ العالم هو الذي خلق القيمة التبادلية للمادة التي ينفق فيها عمله، فلا قيمة للمادة بدون عمل البشري المتجسد فيها، وما دام العمل هو الينبوع الأساسي لقيمة ما، فيجب أن يكون توزيع القيم المنتجة في مختلف فروع الثروة على أساس العمل، فيملك كل عامل نتيجة عمله، والمادة التي أنفق عمله فيها. وينتج عن ذلك أن: (لكل حسب عمله) لا حسب حاجته، لا، من حق كل عامل أن يحصل على ما خلق من قيم، ولما كان العمل هو الخلاف الوحيد للقيم، فهو الإدارة الوحيدة للتوزيع، فبينما كانت أداة التوزيع في المجتمع الشيوعي هي: يصبح العمل أداة التوزيع الأساسية في المجتمع الاشتراكي.

---

(1) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص340.

أما عن الحاجة فإن الاشتراكية تعتمد: - بين كل حسب طاقته ولكل حسب عمله- على العمل بصفته الجهاز الأساسي للتوزيع، فلكل عامل الحق في نتيجة عمله مهما كانت هذه النتيجة ضئيلة أو كبيرة، وبذلك يلغي دور الحاجة في التوزيع، فلا يقف نصيب العامل عند حاجته إذا كان ينتج في عمله أكثر من حاجته، كما لا يحظى العامل بما يشبع حاجته كاملة إذا قصر به عمله عن تقديم خدمة إنتاجية توازي ذلك، فكل فرد إذن قيمة عمله مهما كانت حاجته ومهما حققه العمل من قيمة.

المطلب الثالث: المشكلة الاقتصادية في نظر الاقتصاد الإسلامي

يرى الإسلام أن الطبيعة قادرة على ضمان كل حاجات الحياة، كما أن المشكلة -قبل كل شيء- مشكلة الإنسان نفسه، فظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية، هما السببان الأساسيات للمشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان.

ويتجسد ظلم الإنسان على الصعيد الاقتصادي: في سوء التوزيع. ويتجسد كفرانه للنعمة: في إهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منه، فحين يمحى الظلم من العلاقات الاجتماعية للتوزيع وتجنّد طاقات الإنسان للاستفادة من الطبيعة واستثمارها، تزل المشكلة الحقيقية على الصعيد الاقتصادي.

حيث أن الإسلام لم يكتفي بالعمل وحده لتنظيم جهاز التوزيع بين العاملين بل جعل للحاجة نصيباً من ذلك، واعتبر عجز الفئة التي لا تملك من القدرة الفكرية والجسدية إلا الدرجة التي تسمح لها بالحصول على الحد الأدنى من ضروريات الحياة عن تحقيق المستوى العام للرفاهية لوناً من الحاجة، ووضع الأساليب والطرق المعينة لمعالجة هذه الحاجة، فالعامل الموهوب الطيب الحظ لن يحرم مما زاد على حاجته من نتاج عمله، ولكن العامل الذي لم يمنح إلا الحد الأدنى

من الطاقة العملية، سوف يحصل على نصيب أكبر من إنتاجه.

نشأة المبادلة تيسير للحياة، وتجاوباً مع اتساع الحاجات، وتعتبر واسطة بين الإنتاج والاستهلاك، ونشأة ننتيجة عجز كل فرد عن إنتاج كل ما يحتاج إليه من سلع بأشكالها وأنواعها المختلفة، وهي نوعان:

المبادلة على أساس المقايضة:

وقد أدّى ذلك إلى صعوبة التوافق بين قيم الأشياء المعدّة للمبادلة، فمن كان يملك فرساً لا يستطيع أن يحص لعى طريقها على دجاجة.

المبادلة على أساس النقد:

فقد كفلت هذه الطريقة الجديدة حل المشاكل التي نجمت عن المقايضة، إلا أنها لم تسلم من مشاكل إنسانية تعبر عن ألوان الظلم والاستغلال، وهكذا توفرت دواعي الاكتناز.

وقد نبعت مشاكل التداول من النقد وسوء استخدامه، إذا اتخذ أداة الاكتناز، وبالتالي أداة تنمية للملك، وقد يلقي هذا ضوءاً على ما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ: «**الدنانير الصفر والدراهم البيض مهلكاً لكم كما أهلكا من كان قبلكم**».

وتتلخص النقاط الرئيسية في الموقف الإسلامي من مشاكل التداول فيما يلي:

1- منع الإسلام إكتناز النقد، وذلك عن طريق فرض ضريبة الزكاة على النقد المجمد بصورة تتكرر في كل عام.

2- حرم الإسلام الربا تحريماً قاطعاً لا هوادة فيه، وبذلك قضى على الفائدة ونتائجها الخطيرة في مجال التوزيع.

3- أعطى لولي الأمر صلاحيات تجعل له الحق في الرقابة الكاملة على سير التداول والإشراف على الأسواق.

المراجع

أولاً: المراجع العلميّة باللغة العربية:

القرآن الكريم.

1. أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، الجزء الأوّل، الطبعة الثانية، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، 1979.
2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمَّد السيد حسين، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر-الإسكندرية، 2000.
3. السيد الحسيني، التنمية والتخلف-دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الأولى، مطابع سجل العرب، القاهرة، مصر 1980.
4. أشرف منصور، آدم سميث والليبرالية الاقتصادية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1797، سنة 2006.
5. المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
6. النجفي حسن، القاموس الاقتصادي، انكليزي/ عربي، مديرية مطبعة الإدارة المحلية، بغداد-جمهورية العراق، 1977.
7. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، مطبعة الشهاب، باتنة-الجزائر، 1424هـ-2003م.
8. توفيق سعيد بيضون، الاقتصاد السياسي الحديث، د. ت.
9. جورج كرم، التنمية المفقودة-دراسات في الأزمة الحضارية المفقودة، دار الطليعة.
10. حسين عمر، مقدمة علم الاقتصاد-نظرية القيمة، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر 1968.
11. حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، الجزء الأوّل، ص 522.
12. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، مصر-القاهرة، 1994.
13. خالد أبو القمصان، موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عنكون.

14. روجيه دويهم، ترجمة: سموحي فوق العادة، مدخل إلى الاقتصاد، دار منشورات عويدات، بيروت-لبنان، 1967.
15. سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، جامعة القاهرة.
16. سكينة بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والنشر والإعلام، الطبعة الأولى، 2006.
17. شايف عكاشة، الحضارة العربية الإسلاميّة بين التطور والتخلف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 04-2006.
18. كامل بكري وأحمد مندور، علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت-لبنان، 1989.
19. عادل أحمد حشيش، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعتين الأولى والثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981.
20. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
21. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، دار الجامعة للنشر والطباعة، مصر-الإسكندرية، 2003.
22. عبدالرحمن يسري محمّد، تطور الفارك الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الإسكندرية، 2001.
23. عبدالله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر، 2004.
24. عمر صخري، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
25. محمّد باقي الصدر، اقتصادنا، دار التعارف، 1411هـ-1991م.
26. محمّد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، دار الهناء للطباعة.
27. محمّد دويدار، الاقتصاد السياسي، دار المعارف، مصر-الإسكندرية، 1983.
28. محمّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

ثانياً: مراجع اللغة الأجنبية:

1. ADAM SMITH AN INQUIRY INTO THE NATURE AND CAUSE OF THE WEALH OF NATIONS (1776, CANNAN'S ED. CHICAGO: UNIVERSITY O CHIGAGO PRESS, 1976).
2. ADAM SMITH AN INQUIRY INTO THE NATURE AND CAUSE OF THE WEALH OF NATIONS (NEW YORK: MODERN LIBERARY – 1937).
3. J AMES M. BUCHANAN. COST AND CHOISE (CHIGAGO: MAR HAM.1969).
4. JOHN KENNETH GALBRAITH. A HISTORY OF ECONOMICS. THE PAST AS THE PRESENT. (FIRST PUBLISHED IN GREAT BRITAIN BY HAMESH HAMILTON 1987).
5. JOHN MAYNARD KEYNES. THE GENERAL THEORY OF EMPLOYMEN INTERST. AND MONEY (LONDON: MACMILLAN. 1936).
6. JEVONS; W;S (1881) THEORY OF POLITICAL ECONOMY.3 EDITION. LONDON .U.K.
7. KEYNES, J, M (1936) THEORY OF EMPLOYMENT, MONEY AND INREST. U.K.
8. LAROUSSE: ENCYCLOPEDIQUE MONTERIA (QUIBEC KONDRATIEV JYMTHUM; 2003.
9. MARX, K (1962) SELECTED WORKS, VOL 2.5th IMPRESSI ON MOSCOW; U.S.SR.
10. MARX, K (1966) THE POVERTY OF PHILOSOPHY.

فهرس المحتويات

مدارس الفكر في الإقتصاد السياسي
المستقبل إبداع الماضي

يرتبط التقدم الاقتصادي للدول بمدى حرصها على تطبيق أسس ومبادئ تتحكم في نظامها السائد، الذي عادة ما يؤثر بطريقة أو بأخرى على بنيتها الداخلية الأساسية، وعلى صورتها الخارجية. فما ينتج عن تجسيد مضمون تلك المبادئ من منافع أو مضار، لا يستقبله الفرد لوحده بمعزل عن بقيّة أفراد المجتمع. ومن هنا جاءتني فكرة تأليف هذا الكتاب الذي أحاول أن أستعرض فيه مجموعة الصفات الملازمة لأهم الأفكار والنظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان عبر العصور.

وممّا لا شك فيه أنّه كما يمكن للمجرب المخطئ أن يستفيد من خطئه ويفيد غيره يمكن أيضاً للفكر الناشئ والمبتدئ أن يعتبر من السالف، ممّا يساعد على التركيز بشكل أفضل على حل مشاكل العصر.

لذلك ولغرض تعميم الفائدة كانت محاولتي في عرض المعلومات موجزة وبسيطة دون التضحية بعمق المفاهيم الاقتصادية، ليتسنى للقراء غير المختصين والمبتدئين فهمها واستيعابها.

كما أرجو من القراء الأعزاء الأخذ بعين الاعتبار الآراء المختلفة المرتبطة بهذا الموضوع بالاعتماد على المراجع الأساسية والرجوع إليها لإدراجها عادةً كمفاتيح أساسية. فإن كنت قد وفقت فالفضل لله والحمد لله، وإن كانت الأخرى فليغفر لي الله والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلم.





كورنيش المزرعة-مقابل ثكنة الحلو-بناية الحسن سنتر-بلوك (2) ،ط-4 بيروت - لبنان
تلفاكس: 009611306951-009617920452 -
خليوي: 009613790520 -ص.ب: 14-6501
Email: library.hasansaad@hotmail.com